أي الديمقراطيات تناسب كوردستان؟

د.آزاد أحمد علي

مركز رووداو للدراسات

2017

إن الديمقراطي الحقيقي هو الذي يدافع عن حريته، ومن ثم عن حرية بلده، وعن حرية البشرية جمعاء، معتمدا، بشكل صرف، وسائل اللاعنف

مهاتما غاندي

***

إن النقاش العقلاني العام حول الديمقراطية ضروري وصعب في آن

إيريك هوبزباوم

***

الديمقراطية هي أسوأ أشكال الحكم بإستثناء جميع الأشكال الأخرى

تشرشل

***

الديمقراطية أعمال أكثر مما هي أفكار

آلان تورين

***

قد لا أكون ديموقراطياً، ولكنني ضمانة الاستقرار ونمو الاقتصاد وتسديد

الرواتب التقاعدية من غير تأخير

فلادمير بوتين

***

المقدمة 4

لماذا الديمقراطية؟ 8

تقييم بعض التجارب الديمقراطية وأنماط الحكم 13

صدمة الربيع العربي ومساعي نشر الديمقراطية 31

ديمقراطية ما قبل الدولة القومية ودكتاتورية ما بعدها 41

الأمة الديمقراطية والأمة غير الديمقراطية 50

الأمة الديمقراطية الكوردية 61

الديمقراطية كأيديولوجيا 64

الثقافة الديمقراطية 69

الديمقراطية المتكيفة 72

جيوديمقراطية العراق وكوردستان 79

الديمقراطية المنسجمة 84

نتائج ومقترحات 98

المراجع والمصادر 114

المقدمة

شغلت مسألة مشروعية السلطة وتحسين أنماط الحكم، بالتالي شكلت الديمقراطية هاجسا للإنسان عبر عهود طويلة ومتعاقبة من الزمن، حتى باتت الديمقراطية أول المخارج في سياق البحث عن حل لإشكالية السلطة. كما تعد الديمقراطية بحق من أهم المنجزات الفكرية – السياسية التي تفاعلت بعمق مع الحياة الاجتماعية ونظمتها منذ آلاف السنين، فقد أثرت بدرجات متفاوتة في أشكال الحكم والنظم السياسية، وإن في فترات متباعدة.

كانت الديمقراطية ومازالت من الأهمية لدرجة أنها نافست الأيديولوجيات، بل حتى الأديان السماوية عبر التاريخ، فتمكنت في كثير من الحالات والظروف، أن تضبط إيقاع وسطوة المقدس وبالتالي تأثيره الشديد على حياة الإنسان والمجتمعات. لذلك نفترض بأن الديمقراطية من التأثير والقوة، بحيث كادت أن تتحول إلى دين جديد، إلا أن طبيعته الوضعية الصريحة حصنته ومنعته من ذلك. وبفرض أن شخصا محددا قد إبتكرها وطالب الأتباع بنشرها، لربما كانت اليوم في مصاف الأديان السماوية، تنافسها حينا وتزحيها أحيانا، إن لم تكن في مقدمتها جميعا.

خمدت الديمقراطية كمنظومة حكم ومشروع إصلاح، حتى تم نسيانها لآلاف السنين، ثم تجددت بعد عصر النهضة الأوربية، خاصة بعد هيمنة النظام الرأسمالي الغربي. إلى أن إزدادت الحاجة للديمقراطية في الزمن المعاصر مع تراكم معضلات المجتمعات والدول الواقعة خارج العالم الأوروأمريكي. تبلورت هذه الحاجة بعد أن إنتقل الصراع حول أفضلية نمطي الديمقراطية الليبرالية أو الإشتراكية إلى العالم الثالث منذ أواسط القرن العشرين، ليزيد من تعقيد عملية نقل وتوطين الديمقراطية في البلدان النامية، أو في الدول ما "تحت المستعمرات"، التي تحولت أغلبها إلى دول مستقلة، أواسط القرن العشرين.

على ضوء تزايد هذه الحاجة لمعرفة أسس الديمقراطية في عموميته، اندرج هذا البحث، كما أن الهدف الخاص من صياغته هو تسليط الضوء على هموم الحكم وتلمس آفاق تطوير الديمقراطية في إقليم كوردستان العراق، كونها ترجمة لحكم الكورد من جهة وتعبير عن استثنائية الحالة الكوردية على الصعيد العالمي.

لكن البحث توسع، لضرورات علمية، ليتم تشخيص المشكلات الجذرية للديمقراطية على الصعيد النظري، فالسعي لاستكشاف آفاق تطبيقها في المناخات غير الأوربية، العراق وسورية خصوصا.

لذلك إجتهدنا في هذا البحث للتعرف من جديد على الخطوط العامة لمعضلات الحكم المنبثق عن النظام (الديمقراطي)، التوقف عند إشكالية الديمقراطيات القائمة، بدءا بإعادة تعريف الديمقراطية الخام، الأصلية، لمعرفة أهم ثوابتها النظرية ومن ثم البحث عن أبرز التجارب العملية، في محاولة لمقاربة جوهر "الحل الديمقراطي" الذي تم الإستعانة به ضمن ما يشبه الجرعة السحرية، والمفتاح الرئيس لحل المشكلات السياسية لعالمنا المعاصر. تعتمد هذه الدراسة منهجا مقارنا، فضلا عن تأمين مساحة كافية لتثبيت حوار متناظر بين أهم الآراء، عبر القراءة النقدية التي قام بها مختصون وأكاديميون للظاهرة الديمقراطية من زوايا مختلفة. للكشف عن أسباب وجذور الإخفاقات الأخيرة لعدد من التجارب الديمقراطية، خاصة في الدول المجاورة لكوردستان: إيران، تركيا، العراق نفسه، وكذلك ضمن المجتمعات

الكوردستانية، مع ما تفرضه قراءة المشهد الكوردستاني، من ضرورة تخصيص جزء من القراءة لظاهرة تعويم الديمقراطية الخام ونفخها لمستوى غير واقعي، إبعادها عن الدولة، ولصقها بالأمة، بالتالي تصويرها كظاهرة "فوق قومية" عن طريق الترويج لما إصطلح على تسميته "الأمة الديمقراطية"، حيث تطلب منا التدقيق في هذه الأطروحة النظرية بإسهاب، مع بيان إحتمال أن تكون ترجمة معكوسة وجديدة لدكتاتورية البروليتاريا في مرحلة ما بعد الدولة القومية.

لقد تلمسنا تلازم جوهر ظاهرة الديمقراطية مع سيرورة الحركة التحررية الكوردستانية، فمنذ نشأتها الأولى وتبلورها مطلع القرن العشرين، مازالت المسألة الكوردية في تفاعل مستمر مع الديمقراطية، إلا أن تبلورت في حركات وأحزاب سياسية قريبة من الاشتراكية – الديمقراطية.

من جانب آخر ينبغي التعامل أيضا بموضوعية مع التحول الكبير الذي طرأ على التيار الماركسي داخل الحركة التحررية الكوردستانية، فيبدو أن تحولا عميقا قد طرأ على فكر حزب العمال الكوردستاني (p.k.k) بإنعطافه الحاد نحو حركة المجتمع الديمقراطي (k.c.k) مطلع القرن الواحد والعشرين. حيث كان تحولا متوقعا، كإنعطافة شديدة لحركة ماركسية مسلحة نحو حركة ديمقراطية راديكالية، تسعى أن تجعل من الديمقراطية أيديولوجية حزبية، بل هوية قائمة بذاتها تزيح الهوية القومية. فالحركات التحررية القومية عندما تواجه مصاعب كبرى وجدران عالية في طريق إنجاز التحرر القومي تسعى للقفز فوقها إلى فضاءات ما فوق قومية حينا وما فوق واقعية أحيانا أخرى.

كان من الضروري تسليط الضوء في هذه الدراسة على امكانية التعايش بين الديمقراطية الليبرالية والأحزاب ذات المرجعية الدينية، سواء في تركيا أو ايران وتونس، وعلاقة ذلك التعايش بسياقات ومآلات انتفاضات الربيع العربي، ومستقبل الديمقراطية في سورية والعراق.

من أهم أهداف دراستنا هذه، إستشراف حالات وأنماط الديمقراطيات المتباينة، في تطبيقاتها المختلفة، خاصة تلك التي سجلت نجاحات مؤكدة بعيدا عن حالة استنساخ الديمقراطية النمطية الأوروبية، وللتأكيد في المحصلة على صحة مجموعة من الدراسات السابقة التي تعد الديمقراطية في الجوهر "مجموعة ديمقراطيات". لذلك يفترض الحرص في إختيار أقرب نماذجها للواقع الكوردستاني والشرقأوسطي، فقد تثمر وتستقر على أرض الواقع، ضمن مسار وخط إبداعي سياسي جديد، أدرجناه تحت عنوان "الديمقراطية المنسجمة"، التي ينبغي أن تناسب مجتمعاتنا الشرق أوسطية وتتفاعل مع بيئتها ضمن ظروف وشروط محددة، فضلا عن محاولة الاجابة على عدة تساؤلات أبرزها: هل الديمقراطية الليبرالية التمثيلية خيار وحيد لتنظيم الحوكمة في مجتمعاتنا؟ وهل هو المفتاح السحري لفتح أبواب الحكم الرشيد والعدالة؟

يستعرض البحث مجموعة من الأسئلة التي تثار في سياق التذكير بالمزيد من إشكاليات "الديمقراطية النظرية" التي باتت أقرب إلى الأيديولوجيا منها إلى الأداة والوسيلة لتحسين أداء السلطات وتحسين الحوكمة. هذا وقد توصل البحث إلى نتائج أبرزها، أن لعملية نشر الديمقراطية في العالم المعاصر مخاطر عديدة، وأن الديمقراطيات ينبغي أن تزرع في بيئات مناسبة، لدرجة أننا اصطلحنا على تسمية هذه البيئات "بالجيوديمقراطية"، التي تعني وتحدد درجة تأثر الديمقراطيات الناشئة بمحيطها غير الديمقراطي أو الممانع لعملية نشر الديمقراطية، بالتالي إحالة فشل بعض الديمقراطيات إليها، كحالة العراق. كما ركز البحث على ضرورة عدم أدلجة الديمقراطية، أو تحميلها أكثر مما تتحمل، فضلا عن خطورة الإعتماد عليها كليا في مرحلة ما قبل الاستقلال القومي، حيث أن شرطي الديمقراطية الأساسيان، هما تمتع المجتمعات بحق تقرير مصيرها السياسي وعدم الخضوع لحكم الدول والأمم الأخرى، إضافة إلى المساواة الاجتماعية والتقدم الإقتصادي – العلمي، واستقلالية الفرد – المواطن.

في نهاية البحث تم اقتراح خطوات متسلسلة على شكل خارطة طريق لنجاح، تطوير وترسيخ الديمقراطية الفتية في إقليم كوردستان العراق.

لقد تساوق هذا البحث مع حقيقة أن الديمقراطية تتطلب فهما ابداعيا لديناميات وخصوصيات الواقع، تقرأ بعين نقدية، وتعطي لعملية الحوار أهمية قصوى في عملية التأسيس للديمقراطية. فالحوار الموضوعي البناء هو أساس وإطار لتوفير وترسيخ بيئة مناسبة لاستزراع الديمقراطية، إذ أنها تؤسس للعلاقات الاجتماعية والسياسية الجديدة التي لا بد لها أن تقترن وتواكب مساعي نشر وترسيخ الديمقراطية، فتحسين بيئة وثقافة الحوار هي أحد أهم الروافع لإظهار قيمة الديمقراطية، كما تساعد على نشرها وتعميقها، تقبلها وممارستها.

في الختام أود أن أشكر الصديق الباحث والقارئ الجاد الدكتور بدرخان علي، الذي وفر لي العديد من المراجع، كما تفضل بقراءة مسودة البحث، فكان من الصعب أن يخرج البحث بهذا الشكل لولا جهوده ومساعدته السخية.

لماذا الديمقراطية؟

يبدو أن البحث عن الحلول لأبرز مشكلات مجتمعاتنا منذ عدة قرون قد ساهمت في إيصال هذه المجتمعات إلى هذا الواقع المركب والمعقد، فعملية البحث والتجريب، هي بمعنى ما سبب ونتيجة في الوقت نفسه. حيث أن هذه المحاولات تضمنت أيضا الإستعانة السريعة بنمط الحكم الديمقراطي، سواء الليبرالي أو الاشتراكي الصلب، فقد تبنت العديد من الدول تجارب إنتخابية وشكلت حكومات إئتلافية طوال النصف الثاني من القرن العشرين. لقد كانت الديمقراطية الليبرالية أحد أهم هذه الحلول، بل أول الإجابات السريعة على تساؤلات النهضة والحكم الرشيد، فضلا عن العدالة الاجتماعية، الحفاظ على حقوق الإنسان وضمان الحريات، حتى شكل المسار الديمقراطي في المحصلة، أحد أهم الخيارات للخروج من أزمة (الحكم)، بل باتت رهانا فوق كل الرهانات وأيقونة الخلاص الوحيدة. فهل (الديمقراطية) تستحق كل هذه الرهان؟! هل ستكون مفتاحا لحل كل معضلات الإجتماع البشري المعاصر؟! هذا هو السؤال الجوهري الذي لم يستوف الإجابة الكافية، نظريا على الأقل.

لا يمكن في الواقع إعطاء موضوع الديمقراطية وإشكالات تطبيقها في مجتمعاتنا المعاصرة كامل حقها من البحث والتوصيف في دراسة مختزلة، لكن في جزئية الإجابة على سؤالنا الرئيسي السابق، يمكن مقاربتها نقديا، خاصة في ما يشبه محاولة جادة لمعرفة (جوهر الديمقراطية)، التي تتطلب أولا، العودة المتأنية لمعرفة بداياتها الأولى، متابعة أهم محطات تطورها وبالتالي تلمس مخاطرها، مساؤها، إعادة إكتشاف لجوانبها المشرقة والضرورية، فقراءتنا تهدف أن تكون الأداة والمحاولة لتلمس جوانب مشكلتي الحكم والحل الديمقراطي.

سنحاول إذن الاجابة على السؤال الرئيس بطريقة نقدية، عبر إقتراح تساؤل بسيط: لماذا الديمقراطية هي الحل؟ ضمن سلسلة من الأسئلة الأخرى التي تلازم وتنبثق عن إشكالية وضرورة (الحل الديمقراطي).

لذلك تتطلب عملية البحث تلخيصا منهجيا مكثفا لمشكلة الديمقراطية في سياقها العام وإختزالا ضروريا في جانبه البحثي التقني، لتصل بنا خطوات الدراسة من عمومية الظاهرة إلى خصوصيتها.

كما نراهن على أن يكون هذا البحث عاملا مشجعا وحافزا على المزيد من القراءات، الدراسة والنقد، فضلا عن فتح نوافذ الحوار بين المهتمين، حتى تشكل هذه الحوارات مداخل للكشف عن مسارات الديمقراطية الصعبة ودروبها الوعرة، الحوار هو الغاية والهدف في المحصلة من هذه الدراسة. إذ بدون الحوار الجاد في موضوع الديمقراطية لا تتحقق مشاركة واسعة فيها، ولا السعي الجاد في إيجاد الحلول العملية، كذلك الكشف عن سلبيات الواقع. فعلى الرغم من

صعوبة هذا الحوار فهو ضروري لتطوير العملية الديمقراطية بحسب هوبزباوم، لأن النقاش العقلاني العام حول الديمقراطية ضروري وصعب في آن.

منهج قراءتنا للديمقراطية هو تاريخي سياسي عام، يرصد أولا الجانب العملي للتجارب الديمقراطية، خاصة المنجز الحضاري للأمم التي تدير مجتمعاتها عن طريق نظام الحكم الديمقراطي، تلك الأمم المنضوية داخل مجموعة الشعوب والأمم ذات السيادة، كما سنتتبع مسار تطورها ومصيرها بالإرتباط مع عملية تطبيق النظام السياسي الديمقراطي – التمثيلي، في محاولة للقياس والرصد، أي تقييم المنجز العام، وليست مجرد التسميات أو التوصيف الإعلامي – السياسي، ولا درجة مطابقة أنظمة الحكم لمعايير الديمقراطية الغربية الانتخابية –التمثيلية، أو حتى مستوى نظامها التعددي (البوليارکي).

في بداية البحث لا بد من صياغة التساؤل المفتاحي البسيط، ما هي الديمقراطية؟ نحن بحاجة غالبا لإعادة التعريف والتدقيق في المسلمات، حتى في المصطلحات التي نعدها من البديهيات: الديمقراطية منتج من منتجات الثقافة اليونانية الفلسفية والسياسية، مصطلح مركب، مؤلف من (ديموس) الشعب، (كراتوس) حكم أو سلطة، وبمعنى آخر (سيادة الشعب) أو السيادة لكل أفراده[1]، لذلك يتم تفسير مصطلح (الديمقراطية) أحيانا بمعنى "سيادة الشعب"، وذلك بشكل حصري ودقيق، أي أنه مصطلح سيادي في الجوهر، ملاصق لمفهوم الإستقلالية للأفراد والجماعات.

كما تعد الديمقراطية فكرة متكاملة لنظرية الحكم السيادي، إخترعها اليونان في أواسط القرن الخامس قبل الميلاد، وأتت حرفيا ولغويا من حكم الشعب، أو الأكثرية منهم، فديموس هو الشعب بالمفهوم الواسع، حيث "فكرة الديمقراطية منبثقة من حكم الأكثرية الذي طبق أولا في إطار دولة – المدينة اليونانية وخاصة أثينا... وبناء عليه لم تكن الديمقراطية يونانية في القرن الخامس قبل الميلاد، بقدر ما كانت أثينية، أي عائدة لدولة المدينة في أثينا، حيث لم يتم توصيف وتحديد من هم (الشعب)؟ وكذلك لم يتم حينها أي تدقيق وتحديد لطبيعة (الحكم)، لكن ثمة تأكيد وإجماع على أن يكون الشعب، أو المجموعة البشرية، ذات سيادة كاملة وتمتلك ما يكفي من المؤسسات لكي تؤسس لحكم ديمقراطي"[2]

منذ الولادة الأولى لنظرية الديمقراطية تركز الخلاف والسجال وربما الصراع على تحديد وتدقيق مفهومي الشعب والحكم، بالتالي درجة مشروعية الديمقراطية وصلاحيتها للمجتمعات البشرية المتعاقبة تكمن وترتبط بعملية السجال هذه، فعدم الإتفاق كان ومازال على: من هم أفراد (الشعب) المؤهلين للحكم، حتى حسمتها البراجوازية في نظام الحكم البرلماني الليبرالي الذي يعطي حق التصويت والتمثيل لكل البالغين، دون الإستثناءات التي رافقت تكون وتطور نظم

---

[1] المعاني، على الرابط:http://www.almaany.com/answers

[2] روبرت. ايه. دال، الديمقراطية ونقادها. ترجمة: نمير عباس مظفر، مراجعة: د. فاروق منصور. عمان - 2005، ص27

الحكم الديمقراطي ما قبل البرجوازي – الليبرالي الأوروبي، فهذا النمط الأخير من الحكم رسخ أحد أهم مرتكزات الديمقراطية التي تقوم أساساً، على مبدأ (سيادة الأمة).

بناء على هذا التعريف والتوصيف الأساسي، يبدو أن الديمقراطية قد تكون فاقدة لأحد، بل لأهم أركانها وهي السيادة، فالشعوب الخاضعة للاستعمار أو التابعة لسلطة مركزية لشعوب أخرى لا يمكن أن تكون شعوبا (ديموس) ذات سيادة كاملة، لذلك من الصعوبة أن تنتقل هذه الشعوب المستعمرة أو تلك التي تحت حكم ووصاية الجيران إلى النظام الديمقراطي في صيغته المثالية النقية.

هذا وقد ترجمت المجتمعات الرأسمالية مفهوم السيادة اللازم كشرط للديمقراطية وطورته بترجيح الاستقلالية الذاتية للفرد داخل المجتمع ودرجة وعيه، فضلا عن إكتفائه الاقتصادي الذي يعني أيضا تعادل الفرص وتساويها، التي يتم التركيز عليها من قبل المختصين إذ مازالت أول وأهم الشروط اللازمة لإستنبات الديمقراطية.

لكن إعتراض الماركسية - اللينينية الرئيس على الديمقراطية في ظل النظام الرأسمالي إنبثق من هذه المسألة الخلافية، إي من حقيقة عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية في ظل المجتمع الرأسمالي، مما حفز الفكر الماركسي لجعل الاشتراكية أساسا وشرطا ملازما للديمقراطية، حتى وصفت بالشعبية أو البروليتارية: "أن الديمقراطية مفهوم طبقي. وتوفر الديمقراطية أقصى المزايا للطبقة المسيطرة إقتصاديا وسياسيا. والديمقراطية البرجوازية هي ديمقراطية من أجل البرجوازية. والديمقراطية البروليتارية هي ديمقراطية من أجل البروليتاريا."[3]

بصرف النظر عن التأويلات والترجيحات الأيديولوجية والسياسية لأسس الديمقراطية، **فإن ألفباء العمل بالنظام الديمقراطي وأساس نجاح نظامه، يتطلب بالضرورة توفير جملة من الشروط التي يجب أن تنطبق على المواطن الفرد الحر المستقل المكتفي إقتصاديا داخل مجتمع لدولة ذات سياة كاملة وغير خاضعة لسلطة الجوار المختلف قوميا أو اجتماعيا، حتى يتمكن هذا النظام الديمقراطي الانتخابي التعددي والتمثيلي أن يؤدي وظيفته، أو يمكن التأسيس له بحرية وموضوعية دون وصاية أو تدخل من الآخرين، خاصة القوى النافذة في المجتمعات المحيطة.**

هذه الإستقلالية الضرورية أدت إلى إعادة تعريف وصياغة جديدة لمفهوم الديمقراطية بمعناه المعاصر، ليترابط عضويا مع الحرية في إختيار نظام الحكم، فالديمقراطية في أحد توصيفاتها المبسطة، هي: "الدفاع عن حرية إختيار الحاكمين من قبل المحكومين."[4]

---

[3] افجوست ميشين. الديمقراطية البورجوازية في النظرية والتطبيق. ترجمة: فؤاد عبد الحليم. القاهرة – 180، ص9

[4] آلان تورين. ما الديمقراطية. ترجمة: عبود كاسوحة. دمشق – 2000، ص70

السجال حول ماهية الديمقراطية وإشتراطاتها يتشعب حسب طبيعة المشاكل التي تعاني منها أنماط الحكم، لأن الديمقراطية موضوعيا تفتقر إلى مرجعية نظرية ثابته، فهي في سمتها العامة ضرورة وطريقة للحكم، خاصة إذا نظرنا إليها من الزاوية العملية التي تناولها تودوروف مؤخرا، بوصفها حاجة مرتبطة بواقع مشخص، لدرجة أن وسمها بالإقتضاء الديمقراطي: "لأن الديمقراطية ليست حاجة نتجت، مبدئيا، عن وضعية موجودة سابقا. كما لا تنصاع لفلسفة محافظة أوفكر حتمي، أو محاولة للحفاظ على ما هو موجود سلفا، أو إحترام غير مشروط للتقاليد. كما لا تستند في مرجعيتها إلى كتاب قديم ومقدس كنوع من القانون الذي يجب –دوما- تطبيقه بطريقة متكاملة"[5].

لذلك وعلى الأرجح ستعيد الديمقراطية صياغة نفسها عمليا، لتبقى سلسلة تجارب قابلة للنقد والتطوير المستمرين. فهي في المحصلة منظومة فكرية – فلسفية، قانونية - إدارية وضعية، تتطور وتتكيف مع حاجة المجتمعات وظروفها المتغيرة بإستمرار.

[5]تزيفان تودوروف، تأملات في الحضارة والديمقراطية والغيرية، ترجمة: محمد الجرطي. قطر– 2014، ص 124

تقييم بعض التجارب الديمقراطية

تتضح وتتعمق قراءتنا لظاهرة الديمقراطية أكثر، إذا إستندت على تقييم تجارب مشخصة عبر سياقات منهجية تاريخية مقارنة، ترصد المنجز الحضاري العام للأمم المنضوية داخل الدول ذات السيادة، وبخاصة تلك التي ساهمت في تطبيق نظرية الديمقراطية على أرض الواقع، أو تلك التي لا يمكن إلا تصنيفها كدول (ديمقراطية).

إن تقييم أبرز التجارب الديمقراطية ستساعدنا على معرفة جوانب الظاهرة الديمقراطية من خارجها، بحيث نحاول الإجابة على سؤال جوهري في المقام الأول، يتلخص في هل رفعت (الديمقراطية) من مستوى تطور المجتمع - الدولة وحسنت من مستوى المعيشة لمواطنيها؟ أو هل أوكلت لهذه المجتمعات دور تاريخي أكبر وفعالية سياسية أفضل من المجتمعات الأخرى؟ سنحاول الإجابة عبر الإستعراض التالي في ما يشبه ومضات ومقارنات مختزلة:

1-اليونان

نبدأ أولا من المجتمع الذي أنتج الديمقراطية كأفضل أسلوب للحكم، وما حل به؟ أعني المجتمع، بل الدولة – المدينة اليونانية، وبالتالي الحضارة اليونانية التي إنتعشت في ظل إمبراطورية إنتشرت حول كامل حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث كانت تضم آسيا الصغرى (تركيا الحالية)، فضلا عن الجزء الفعال وغير "الهمجي" من أوروبا. كانت قاعدة الدولة – المجتمع في الإمبراطورية اليونانية هي أساسا الجزء الغربي من شبه جزيرة الأناضول مع اليونان الحالية ومقدونيا، إضافة إلى آلالاف الجزر في البحر المتوسط وبحر إيجا. أسست الامبراطورية اليونانية مجالسا للشيوخ، أنتجت الفكر والعلم والفلسفة بشكل مكثف، وبالتالي يمكن الجزم، بأن كل المنجز الحضاري والفكري في العهد الكلاسيكي هو يوناني - متوسطي، والمجتمع اليوناني هو الذي وضع المدماك الرئيس للحضارة الأوروبية والعالمية المعاصرة. أما على الصعيد السياسي فقد كان من أبر منجزاتها، النظام الديمقراطي – التمثيلي، والدولة – الحضارة الكلاسيكية المركزة على العقل والعقلانية إلى أقصى حدود الدنيوية عصرئذ.

ما حل بها لاحقا قد يكون بسبب ديمقراطيتها، رقي ثقافتها وإنسانيتها المتقدمة على سائر البشرية عصرئذ، كما قد تكون بسبب سيادة منطق العقل والعلم على العصبية والتعصب، إلى أن ورثتها روما. حتى إندثر هذا الإرث المشترك في سياق تحولات الإمبراطورية اليونانية – الرومانية لاحقا، ذلك بسبب النزوع الروماني نحو الجمهورية والحكم الديمقراطي الفضفاض المختلط مع عسكرة وتوسع مفرط في رقعة وحدود الإمبراطورية.

حدثت هذه القفزة الحضارية – السياسية في عصر كانت تسود في مختلف أصقاع العالم القديم نظم وسلطات متوحشة ومستبدة. لكن لا يمكن استشفاف سلبيات الديمقراطية المثالية ولا تأكيدها كأحد مسببات التراجع، بمعزل عن حالات مناقضة تماما، خاصة إذا كانت في الجوار القريب. بمعنى لا يمكن شرح فكرة فشل الديمقراطية اليونانية –

الرومانية، كنتيجة تاريخية عامة وحصيلة نهائية إلا بعد مقارنتها مع صعود الحكم التركي، وخاصة نجاحاته وفتوحاته في مراحل تاريخية لاحقة.

2- تركيا

في مقابل التجربة - الدرما السلطوية والإنسانية اليونانية - الرومانية وبالإرتباط العضوي معهما، غزت قبائل بدائية الأناضول – آسيا الصغرى. شكل ذلك الحدث – الغزو منعطفا مهما في تاريخ البشرية، خاصة بعد معركة ملاذ كرد في منطقة موش بشمالي كوردستان عام 1071م، حيث وصل سيل القبائل الطورانية – التركية القادمة من براري وصحارى أواسط آسيا، جارفة أمامها كل معالم المدنية والحياة الفلاحية، متوجهة نحو نواة الإمبراطورية البيزنطية عبر شمالي كوردستان، فواجهتها جيوش بيزنطة، وريثة حضارتي اليونان والرومان، لكن انتصرت بداوة آسيا تحت قيادة ألب أرسلان السلجوقي على الحضارة الأوربية بقيادة الامبراطور رومانوس البيزنطي. في الختام دمر السلجوقيون الترك وقتلوا كل ما صادفوه في طريقهم، من عمران وإنسان. نشرت العنف والرعب حتى تمكنت من تأسيس مخيمات، شكلت أولى المستوطنات المتناثرة في الأناضول. إتحدت وتطورت هذه المستوطنات لتشكل ممالك في العهود التالية. اتسمت هذه المستوطنات – الممالك بنظام عسكري قبلي متماسك ساهمت في أعادة إنتاج وتوظيف الإسلام الجهادي سياسيا، حتى سيطرت على القسطنطينية (إستانبول) لاحقا، عاصمة الإمبراطورية البيزنطية مركز ورمز لتلاقي وتلاقح مجمل حضارات المشرق والمغرب عصرئذ.

في الوقت الذي كانت النقاشات (الديمقراطية) والفكرية العميقة تدور في القسطنطينية حول حقيقة ما إذا كانت الملائكة كائنات ذكورية أم أنثوية، تم إجتياح أسوارها، وتحطمت أبوابها أمام جحافل الغزاة الترك، وتم قتل كل المفكرين الديمقراطين وتعليق جثثهم على أسوار المدينة، لدرجة أن بعض الروايات التاريخية تصف حالة الاجتياح: "يذكر مراقب من البندقية أن الدم تدفق خلال الشوارع، مثل مياه المطر بعد عاصفة مفاجئة، وطفت الجثث فوق هذه الأنهار متجهة ناحية البحر مثل بطيخ على مياه قناة".[6] عشية دخول محمد الفاتح إلى القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية البيزنطية ووريثة حضارتي اليونان والرومان.

لنتصور لو إتخذت المملكة العثمانية الأولى الديمقراطية – وهم قد ورثوا مهدها، مجتمعها وأرضها في الأناضول الغربي- نظاما ونمطا للحكم؟! ليس لنا إلا التخيل والإفتراض، ماذا كان سيحدث لو إستدارت السلطنة العثمانية نحو الحكم الديمقراطي الروماني - البيزنطي؟ أو تأثرت بالفكر الديمقراطي اليوناني؟ يمكن الإفتراض والترجيح بأنه لم يكن لمجتمع تركيا وليد السيرورة الإستيطانية - الغازية القدرة يوما واحدا على أن تؤسس لدولة ولا لسلطة ديمقراطية بالمعنى العام

---

[6] للتفاصيل راجع كتاب: القسطنطينية المدينة التي اشتهاها العالم (1453-1924 م)، فيليب مانسيل، ترجمة: د. مصطفى محمد قاسم، الكويت – 2015، ص23

لمصطلح الديمقراطية، لأن طبيعتها تظل مناقضة ومتنافرة مع الديمقراطية. حيث يمكن التجروء على التعميم، سواء في العهد السلطاني أو في العهد الجمهوري لاحقا، وإن بدرجات متفاوتة، على أن الديمقراطية تتناقض مع البنية الداخلية للسلطة التركية، حيث أن هذه السلطة غير قادرة على تأمين الحد الأدنى من عوامل ومحفزات المواجهة والغزو للمحيط الخارجي. أما الديمقراطية النسبية التي طبقت في العهد الجمهوري فهي لا تتجذر ولا تستمر ولا تطبق إلا لعدة سنوات متواصلة، فثمة انقلابات سياسية وعسكرية دورية، آخرها انقلاب أردوغان السياسي المفاهيمي والأيديولوجي في السنوات الأخيرة، ومن ثم إنقلاب العسكر عليه في 15 تموز 2016، وما ترتب على فشلها من حملات إعتقال وإجراءات تصفية لا تمت للنظام الديمقراطي بصلة. لذلك وفقط لهذا السبب الرئيس، أي لعراقة السلطة الاستبدادية ولمركزية وصلابة الحكم العسكري المتوارث فيها، تمكنت تركيا من إحتلال نصف أوربا وخاصة مهد الديمقراطية (اليونان)، كما شردت نصف سكان أرض الفلاسفة والديمقراطيين وهجرتهم نحو القارة الجديدة في أمريكا. في المقابل يبدو أنه أيضا وبسبب ديمقراطية اليونان وثقافتهم الرفيعة، تحولوا اليوم إلى متسولين على أبواب الاتحاد الأوربي، وباتت حسناوات اليونان تشتغلن نادلات في مقاهي بني عثمان بأزمير واستانبول، وصولا إلى لندن. لنتخيل أيضا فيما إذا كانت تركيا ديمقراطية واليونان استبدادية عسكرية إنكشارية، كانت ستستقر عليه جغرافية أوربا والشرق الأوسط، بل كيف كانت ستكون سمات عالمنا المعاصر؟ ثمة حقيقة ينبغي التذكير بها لقد كانت الديمقراطية مولدة وصانعة لديناميات تاريخية وحضارية في بعض المراحل ولدى بعض الشعوب، لكن بالقدر نفسه كانت السلطة الاستبدادية القبائلية العسكرية لدى بعض الشعوب الأخرى صانعة لمجدها، وأساسا للملك والدولة، كما في الحالة العثمانية - التركية.

في سياق تحولات تركيا الاستبدادية السلطانية إلى جمهورية عسكرية بعد عام 1923م، فديمقراطية تعددية حزبية، وصولا إلى الديمقراطية (الإسلامية) التي نالت الكثير من المديح والرهان على نموذجيتها وقابلية تعميمها على العالم الاسلامي، ثمة شكوك، بل تأكيدات على سطحية هذه الديمقراطية وعدم أصالتها، إذ هنالك آراء دقيقة تكشف عن أن الخط السياسي الإسلامي ضمن التيارات السياسية في تركيا هي في الجوهر إستجابة لمصالح القومية التركية حصرا: "يمكن القول أن حزب الرفاه، برغم مدعاه الأممي الإسلامي، هو حزب قومي تركي. وبدعوته إلى تركيا كبرى رائدة وقائدة للعالم الاسلامي، يكون قد أثبت مديونيته اللإرادية للأيديولوجية الكمالية، وحضانته اللاشعورية لجرثومة القومية التي يتهم الغرب بأنها بثها في قلب الإمبراطورية العثمانية ليفتتها من داخلها."[7]

إن حزب العدالة والتنمية الإمتداد السياسي والتنظيمي لحزب الرفاه، قد أعاد تأكيد هذه الحقيقة بإنقلابه على حلفائه في منظمة (خدمت) التي يتزعمها فتح الله كولن، أحد أقطاب التيار الإسلامي في تركيا. وكذلك بتجاوزه على المؤسسات الديمقراطية، فضلا عن حربه على الحقوق الكوردية دليل عدم تخلي هذا الحزب عن تعصبه القومي وعدم القدرة على

[7] جورج طرابيشي. هرطقات عن الديمقراطية والعلمانية والحداثة والممانعة العربية. بيروت. لبنان – 2006، ص229

الإنتماء للعالم الديمقراطي، الذي يعد أهم أسسه ومرتكزاته هو الإقرار بنفس الحقوق المتساوية للآخرين، أفرادا كانوا أم شعوبا.

بهذا الصدد يمكن التجرأ بالقول أن الشعار الذي تم إعاد رفعه وإستعارته من التيارات التركية القومية والعنصرية، التي تطلق اليوم من قبل قيادات الأحزاب والمؤسسات (الديمقراطية) في تركيا والمتلخص في: (علم واحد، شعب واحد، بلد واحد) لا يعد شعارا وممارسة غير ديمقراطية فحسب، بل يصنفها المختصون بأنها شعارات مؤسسة لفاشية جديدة، إن لم تكن إمتدادا للدكتاتوريات والفاشيات السابقة، التي نشأت في تركيا المعاصرة، بل هي التي قامت بتأسيس الدولة، فالعلاقة جدلية بين الفاشية القومية التركية والدولة نفسها، فعلاقتهما جدلية يصعب الفصل بينهما، خاصة في شكل الدولة العميقة التي مازالت تسيطر على كيان تركيا السياسي. وما يؤكد على هذا الإفتراض التهديدات العسكرية، حشود الدبابات والمناورات على حدود إقليم كوردستان العراق، بعد نجاح عملية الاستفتاء الديمقراطي على استقلال اقليم كوردستان العراق أواخر أيلول 2017، فهي دليل إضافي على الكشف عن نزعة التسلط والاستبداد للحكم التركي، فضلا عن أنها تخلي صريح عن ثوابت الديمقراطية، والمتمثلة في إحترام الآراء والخيارات السياسية للشعوب والأفراد داخل البلدان وخارجها.

3-إيران

يفترض العديد من الباحثين أن النظام الإيراني الحالي هو وريث ثورة شعبية، لأنها ولدت من المظاهرات المليونية، فنظام الشاه السابق لم يتغير نتيجة لإنقلاب عسكري وإنما إستجابة لحركة جماهيرية ثورية. على الرغم من بساطة هذا التفسير، إلا أنه ينطوي على جزء من الحقيقة، التي يفصح جزؤها الآخر عن أن التغيير الكبير في نظام الحكم الايراني جاء عبر تراكمات تاريخية ومن خلال سياقات سياسية تنظيمية وأيديولوجية مذهبية مركبة. بنفس التعقيد ورثت سلطة أية الله الخميني ثورة الجماهير الغاضبة وأعادت صياغتها وإنتاجها مذهبيا وأيديولوجيا، فكثفت تاريخ المقاومة والتمرد، كذلك المظلومية الشعبية عبر التاريخ الاسلامي الطويل، التي جسدتها في مظلومية وإستشهاد الإمام الحسين وتاليا في صورة القائد المرشد، الوريث لمشروعية السلطة الإلهية على الأرض: "صورة الخميني الذي أنجز التمايز عن التشيع التقليدي حين أعلن أن كل سلطة انسانية غير مشروعة في ظل غياب الإمام الثاني عشر – الذي دخل في الغيبة عام 939م –المعصوم وحده، وإتخذ على التوالي، لقب مرشد الثورة الإسلامية عام 1979م، ثم خليفة الإمام الغائب، وأخيرا لقب الإمام وحسب."[8]

[8] حميد بورزسلان. قراءة في تاريخ العنف في الشرق الأوسط، ترجمة: هدى مقنص. بيروت - 2015، ص181

واجهت إيران الثورة طريقين، السير أولا في طريق الديمقراطية والتعددية المؤدي على الأرجح الى التفكك واستقلال الأقاليم وفقدان الفرس لهيمنتهم على ما تبقى من ميراث الامبراطورية، أو التوجه نحو التصلب والمركزية. فكان الطريق الثاني هو الخيار، إذ تم قمع الليبراليين واليساريين وسحق الحركة التحررية الكوردية. تشكلت محاكم الثورة، بموازاة تشكل الأحزاب، والتي بقي منها عمليا حزب واحد، بات لاحقا حزب السلطة الثورية الوحيد، وهو الحزب الجمهوري الاسلامي. لقد تم أدلجة ايران ما بعد الثورة بطريقة فريدة من نوعها في التاريخ المعاصر، فنسب الحكم فيها إلى التاريخ المغيب والمرجعيات المغيبة، بالتالي لوكلاء الله وظلهم على الأرض، فبات شعار الدولة والجمهورية هو (يا حسين). عوضا عن أن تحل (الثورة) مشكلات المجتمع والطبقات المظلومة توجهت للفتوحات المذهبية الخارجية، للمحافظة على تماسك الدولة الداخلي ونفوذها الخارجي، بل لإنتاج وتجديد عصبية قومية بحلة مذهبية وطائفية جديدة.

في إيران المعاصرة نظام إنتخابي وتمثيلي، لكنه مسقوف بسقف المفاهيم والرؤى السياسية والأيديولوجية القرنوسطية، نظام تمثيلي نعم، لكن ببرلمان يتقمص ديمقراطية شكلية تستعير بعض سماتها وأدواتها من الديمقراطية الليبرالية التمثلية في الغرب، لكنها مختلفة عنه تماما، فهي مشروطة بالمذهبية الدينية الضيقة ومستظلة بطبقة رجال الدين، تترجم تحت أمر ولاية الفقيه الأيديولوجية الشيعية المذهبية وتجسدها سياسيا ودستوريا. مما دفع بعض منظري الديمقراطية بنفي صفة الديمقراطية عنها، وإدراجها بين الديمقراطيات المزيفة: "حتى وان كانت الانتخابات حرة ونزيهة في ايران – وهذا ليس صحيحا – لا يمكن اعتبارها بلدا ديمقراطيا عندما تؤل السلطة المطلقة الى زعيم أعلى ديني، لا يتحمل أي المسؤولية أمام الشعب... على الرغم من الانتخابات القائمة. كانت هذه الأنظمة ولا تزال تدعى بأنظمة ديمقراطية مزيفة، أو تدعى في بعض الأحيان بأنظمة انتخابية تسلطية."[9]

لنفترض أن قادة الثورة الايرانية توجهوا نحو تطبيق الديمقراطية الليبرالية والتعديدية الحزبية الواسعة، ماذا كان قد حل بإيران؟ على الأرجح كانت الثورة قد فرخت العديد من الأحزاب الإسلامية وغير الإسلامية المتنافسة، التي كانت ستساهم في تفكيك إيران منذ أمد بعيد، وربما إستقلت الأقاليم غير الفارسية. هذا ما لم، ولن تسمح به القيادات الدينية ولا أغلبية الطبقة الوسطى الفارسية، التي تستفيد من وحدة ايران ومن عصبيتها المذهبية منذ عقود وسنوات طويلة.

على الرغم من هذه المعطيات إلا أن المفكر الأمريكي ومنظر الديمقراطية الليبرالية فوكوياما، يقرأ التجربة الايرانية بطريقة مختلفة، إذ يقرأها من زاوية تطبيق القانون الاسلامي: "قد كان من الممكن لدستور الجمهورية الاسلامية لعام 1979م أن يكون أساسا لدولة معتدلة وديمقراطية يحكمها القانون، إلا أنها سمحت بانتخابات رئاسية وتشريعية مقيدة بقرارات المرشد الأعلى غير المنتخب وقرارات مجلس صيانة الدستور المؤلف من كبار رجال الدين، الذين هم ممثلوا الله

[9] لاري دايموند. روح الديمقراطية، الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة. ترجمة: عبدالنور الخراقي. بيروت – 2014، ص 45

من البشر...وبالتالي فقد التسلسل الهرمي لرجال الدين في ايران، الأكثر تنظيما من أي شيء آخر في العالم السني، وظيفته القضائية وحولت ايران إلى ديكتاتورية ثيوقراطية / دينية حقيقية تقوم بشكل روتيني بسجن وقتل خصومها دون اعتبار للقانون."[10] نظرة فوكوياما هذه باتت تتوافق مع توجهه المتأخر نحو أهمية بنية الدولة القانونية، حيث يميل إلى ترجيح دولة القانون، أكثر من الحلم بدمقراطيات ليبرالية في المشرق، فبدأ يركز على مفهوم التحول نحو دولة القانون، خاصة في حالات مشخصة لدول إسلامية وآسيوية.

يبدو أن الطبيعة ما تحت الكولونيالية لحكومتي طهران وأنقرة مع تأثير وثقل الميراث الإمبراطوري، فضلا عن ضرورة المحافظة على الامتيازات التاريخية الخاصة للقوميتين التركية والفارسية على حساب الكورد وغيرهم، تبعد نمط الحكم في الدولتين عاما بعد آخر عن ثوابت وأسس الديمقراطية.

4- لبنان

إذا دققنا في نموذج لدولة أصغر في محيطنا القريب، كانت لبنان أول دولة ديمقراطية شرق أوسطية تحقق شروط تدقيق البحث، فبمتابعة الخط البياني لصعود وهبوط ديمقراطية نظام الحكم في لبنان، نصل إلى عدة نتائج ذات صلة ببحثنا. من حيث بدايات ظاهرة طلب الديمقراطية، نجد أنه بعد تفكك السلطنة العثمانية، جاءت الدول المنتصرة بمساعدة أمريكا لتحاول نشر الديمقراطية المرافقة للحداثة في المنطقة. ربما في محاولة أولى وبطريقة أكثر بساطة مما كانت عليه في الموجة المعاصرة الجديدة، أواخر القرن العشرين. عهدئذ تم التأسيس لنظام الانتداب، وباتت سورية، ومن ضمنها لبنان حصة فرنسا. لاحقا وبعد الحرب العالمية الثانية إفترضت القوى العظمى أن لبنان بكل خصائصها الاجتماعية والثقافية، فضلا عن الثقل المسيحي والتنوع الديني، قابلة لتكون النموذج الديمقراطي الأول في الشرق الأوسط، وربما النموذج المعياري للديمقراطيات خارج أوروبا، وهذا ما تحقق نسبيا. لقد باتت لبنان قبلة للمثقفين والساسة، كما إنتعشت إقتصاديا، لدرجة أن تحولت لبنان إلى ما يشبه سويسرا الشرق، وإن لفترة قصيرة من الزمن، إذ بلغت عدد المصارف في بيروت أكثر من عددها في نيويورك، بين أعوام (1955-1965).[11] لكن ما الذي حدث لاحقا؟ هاجر أغلب سكان لبنان، وتوزعوا في مختلف أنحاء العالم طلبا للعمل وللقمة العيش، ثم ظهرت منظمة التحرير الفلسطينة كدولة داخل لبنان ذات النظام الديمقراطي الوحيد في المنطقة، إلا أن ورثتها دويلة "حزب الله"، ثم دخلت لبنان الديمقراطي تماما تحت عباءة ولاية الفقيه، وصولا إلى أزمة النفايات، كتحصيل حاصل لديمقراطية التعطيل التي تسود في لبنان منذ سنوات، والتي تقربها من حالة (الدولة الفاشلة). صحيح ثمة ثقافة مدنية وديمقراطية قد ترسخت

---

[10] فرنسيس فوكوياما، التحول إلى دولة القانون. مجلة المشكاة، كانون ثاني 2010، المجلد 21، الرقم 1، على الرابط:
http://dchrs.org/news2.php?idC=5#.WHPo2Bt942w

[11] لمزيد من التفاصيل، حول ديمقراطية لبنان وجزئية دورها الحضاري الفعال في سنوات الخمسينات والستينات من القرن الماضي، راجع كتاب: لعبة الأمم، مايلز كوبلاند، ت: ابراهيم جزيني، بيروت - 1970

تاريخيا في لبنان، فضلا عن وجود حريات واسعة، لكن ما أود التذكير به مجددا، وإثارة التساؤل الجوهري حوله، هو هل كان سيحدث كل ما حدث، لو كان في لبنان نظام إستبدادي من النسخة العربية العسكرية المعتادة؟! لكن بدون الاسهاب في الإجابة، فلبنان على الأرجح ذهبت ضحية صراعات المنطقة من جهة، وعدم تقبل (ديمقراطيتها التوافقية) من جهة أخرى، كذلك ضاقت صدور الأنظمة المجاورة بمستوى الحريات فيها. وتجسد على الأخص في التدخل السافر لنظام الحزب الواحد (البعث) في سورية، في شؤون لبنان الإدارية وتوازناتها الاجتماعية و السياسية.

5- هونج كونج وتايوان

تجربة هونج كونج فريدة من نوعها، متداخلة ومتشابكة مع مسألة الصين على صعيدي العلاقات الدولية والصراع الأيديولوجي، في المحصلة ثمرة للصراعات الأيديولوجية والإقتصادية لعالمنا المعاصر والتي تفاقمت في جنوب شرق آسيا. فقد تم العمل على جعل دمقرطة هونج كونج أحد الأسلحة وأدوات مواجهة النظام الشيوعي المعدل في الصين، لجعل هونج كونج نموذجا منافسا، استزرعت كعينة ديمقراطية ليبرالية مصغرة لتنخر أيديولوجيا وإقتصاديا في خاصرة الصين. فهل نجحت التجربة؟ بالتالي ما هو تأثير الصين كدولة وشعب عملاق على هذه الرقعة الصغيرة بعد ضمها رسميا لدولة الصين الشعبية عام 1997؟

دون الإسهاب في التفاصيل، يبدو أن تأثير الصين اجتماعيا وأيديولوجيا كبير على هونج كونج، بالتالي على مستقبل نظامها الانتخابي التمثيلي الديمقراطي السابق، كذلك على درجة مقاومة المجتمع المحلي للمحافظة على خصوصية المستوى الديمقراطي لادارة هونج كونج بمواجهة سيل التأثير والوصاية الصينية الجارف. هذا ما حاولت تفسيره الباحثة ليشيونج في دراستها حول الحركة السياسية المعروفة بالمظلات (Umbrella Movement) في هونج كونج، فبينت أن حركة دمقراطية بهوية محلية تتطور، وتقاوم الذوبان داخل النظام والمجتمع الصيني الكبير[12]. لكن وعلى الأرجح تأثير ممانعة الصين للنظام الانتخابي الديمقراطي الغربي كبير وفعال وقد يكون أعمق وأشمل ليس على هونج كونج بل على تايوان أيضا وربما على كل جنوب شرق آسيا، حيث تعد تايوان المنافس الحقيقي للصين، وربما سيتضح دورها التنافسي ويبرز أكثر في السنوات القادمة، خاصة على مآلات النظم الديمقراطية في الجوار الصيني مستقبلا. مهما يكن فطبيعة هذه التجربة المحدودة وتأثير (جيوديمقراطيتها)[13] في الجوار الصيني - أن جاز التعبير - ستعطي دروسا ونتائج مهمة لدراسي مسارات إنتشار الديمقراطية. هذا ما يبرز إلى السطح بعد ان بدأت ملامح التوتر بين الصين وتايوان تشتد في الآونة الأخيرة. كما قد يتصاعد الصراع ويعاد إستثماره من قبل الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة دونالد ترامب. بصرف النظرف

---

[12] LEAH SHEUNG.IS IT DEMOCRACY OR HAS THE DEMO GONE CRAZY? RELATIF, No 30. Demokratie Und Populismus. RWTH AACHEN UNIVERSITY. P 31-35

[13] مصطلح إفتراضي نقترحه لتوضيح حالات كهذه في سياق نشر الديمقراطية في العالم، سنفسره في حالة كوردستان والعراق لاحقا.

عن مستوى الصراع الصيني – الأمريكي، فثمة بعدا محليا وتاريخيا للصراع بين الصين وتايوان ذات صلة بطبيعة نظامي الحكم، أي سياسي وأيديولوجي معا، فتايوان ليست بحجم الصين، لكنها تشكل حالة ومشروع مواجهة بين نظامين سياسيين وبالتالي بين نموذجين متضادين في تنافسهما، حيث إكتسبت تايوان أسماء عديدة (جمهورية الصين، الصين الحرة، الصين الوطنية...) وكلها أطلقت بسبب الخلاف مع الصين الشعبية الشيوعية على جوهر نظام الحكم الديمقراطي الليبرالي، أم الديمقراطي الشعبي.

هذا ومازالت مسألة صيانة إستقلال تايوان تأتي في الصدارة، والحزب الديمقراطي التقدمي في تايوان سيواجه المزيد من المشاكل التي قد تنتج في خضم الصراع الأمريكي – الصيني القادم.[14]

من زاوية تفاعل أنظمة الحكم المتجاورة والمتداخلة، ثمة تشابه في بعض الجوانب بين حالة تايوان وحالة اقليم كوردستان العراق. فالصراع بين الصين وتايوان، كذلك التفاعل والتأثير المتبادل في موضوع الدمقرطة، تشبه إلى حدما حالة العراق وإقليم كوردستان العراق.

6- الهند

تعد تجربة الهند من بين التجارب الإقليمية والعالمية التي تستأثر بالإهتمام، لأنها على الأرجح التجربة الوحيدة التي تمكنت من الاستفادة من الاستعمار البريطاني، عن طريق توطين بعض القيم الديمقراطية في شبه القارة الهندية، كما أقلمت القوانين والنظم الانتخابية بما يتوافق مع واقع الهند. لذلك تأتي تجربة الهند في المقدمة للدول التي تتبنى النظام الديمقراطي التمثيلي خارج العالم الأوروأمريكي. تنبثق تميز تجربة الهند من عدة جوانب، أبرزها العدد الهائل للسكان، مع وجود تنوع ثقافي، قومي وديني كبير، إضافة إلى إنتشار الفقر. فخصوصية الديمقراطية الهندية تكمن إذن في أن كل هذه المصاعب لم تمنع من أن تشكل نموذجا حيا، يطور نفسه ويعيد تصحيح مسار الحوكمة الصاعد نحو مستويات من الأداء الأفضل. على الرغم من أنه يصعب تفسير سر نجاح التجربة الهندية، من خلال تفسير وسرد مختزل ومبسط، فهي ظاهرة جديرة بالدراسة، لأن مسألة النجاح مركبة، تنبثق من جوانب متعددة، لكن التمايز الرئيسي وكذلك عامل النجاح الأساسي يكمن في أداء النظام السياسي نفسه، الذي إستند على خطة نهوض سياسي واضح المعالم والبرامج بعد الاستقلال.

يعد جواهر لال نهرو مؤسس الديمقراطية الهندية منذ عام 1950م، الذي عمل مع أنصاره ومساعديه على تقريب نظام الحكم الهندي إلى الاشتراكية أكثر منها الى الرأسمالية. لذلك تظل الديمقراطية الهندية ملاصقة ومترابطة مع

---

[14]JAVIER C. HERNÁNDEZDEC. Taiwan's President Accuses China of Renewed Intimidation http://www.nytimes.com/

السياسات الاشتراكية والإجتماعية، حيث تعتمد بشكل رئيس على الخدمات الاجتماعية وحسن إدارة المجتمعات المحلية، حتى باتت أحد الديمقراطيات الاجتماعية بإمتياز. فضلا عن أنها تمكنت من استيعاب النخب المتنافسة تحت مظلة المؤتمر الوطني الهندي، بفضل جهود وشخصية نهرو. لذلك تؤكد التجربة الهندية من جديد على أن الديمقراطية المستندة على الائتلافات والجبهات العريضة تناسب تماما الشعوب الحديثة التحرر، أو تلك التي تسعى لنيل حقها في تقرير المصير. فأحد الأسس الراسخة للديمقراطيات الفتية في المجتمعات ما قبل الرأسمالية يكمن في بناء الجبهات – المؤتمرات الوطنية التي تستوعب كل القوى والفعاليات السياسية والمجتمعية.

من منظار أوسع، وخاصة في ظل جغرافية واسعة، وتنوع ثقافي هائل، تأتي صيغة الفدرلة وترسيخ الحكم المحلي، ثاني أهم عوامل نجاح التجربة الهندية وتناميها، بمعنى تطوير تجربة الحكم من خلال ابتكار وترسيخ الديمقراطية الفدرالية. يبدو أن أهم درس يمكن استيعابه من التجربة الهندية بهذا الصدد، يكمن في أن الكولونيالية البريطانية عملت طوال أكثر من قرن لبناء دولة مركزية صلبة في الهند، لكن التنوع الشديد في المجتمع الهندي دفعت بالقيادات الهندية بعد الاستقلال إلى التركيز على كيفية الحفاظ على التنوع داخل الوحدة، وعملت على بناء دولة فدرالية ديمقراطية تحترم الخصوصيات المحلية والثقافية. لقد تم تقوية وتعميق الديمقراطية الهندية عن طريق فدرلتها ومنح الحقوق لكل الأعراق والمجموعات الثقافية المتباينة. فالديمقراطية الهندية تمكنت من تأمين توازن دقيق بين التنوع الثقافي والعرقي من جهة، والوحدة على أساس المواطنية القانونية الصرفة. حيث كانت هنالك مطالب وحقوق مؤمنة على أساس هذا التنوع والاختلاف طوال العقود الماضية، إلى جانب المساواة أمام القانون. إن تطبيق النظام الفدرالي قد سهل الطريق لترسيخ الديمقراطية، كما أن القانون المدني حافظ على الوحدة المجتمعية. وهذا هو سر نجاح الديمقراطية الهندية.[15]

تثير ديمقراطية الهند المزيد من الاهتمام، لأنها تعد أكبر ديمقراطية في العالم من حيث عدد السكان، إذ تفتخر "بأنها أكبر ديمقراطية حيث عدد الذين يحق لهم التصويت يبلغ 750 مليونا وهذا العدد يساوي عدد كل الناخبين في الديمقراطيات الراسخة الأوروأمريكية. كما يمكن وصفها بأحد أهم الديمقراطيات الفدرالية الكبيرة في العالم، تتكون المؤسسات التمثيلية فيها من مجلسين (مجلس النواب = لوك سابها) ومجلس الشيوخ (راجيا سابها). طبيعة النظام البرلماني الفدرالي في الهند مركب، فالفدرالية فيها غير ملتزمة بمعايير محددة أخرى، فهي فدرالية خاصة بالهند تندمج فيها ثلاث مستويات سياسية: الإتحادية والولايتة والمحلية. رغم أن روح التضافر لا تسير بسلاسة دون مشاكل وتحديات، إلا أنها الوسيلة التي تجعل النظام السياسي في الهند متماسكا، وبشكل آخر هنالك ثلاثة أشكال من الديمقراطية والتعددية التي تذوب في بوتقة الاستقرار والاتحاد.

---

[15] Atul Kohli. The success of Indians Democracy. Cambridge University press 2001- P-19

من الواضح أن الهند تمارس الديمقراطية على عدة مستويات، كما تستفيد من تجربتها عن طريق ترسيخ القوانين، فنجاح ديمقراطية الهند يتلخص في سيادة القانون ومستويات الحكم المحلي والفدرالي فالمركزي، حيث تتوزع السلطة فعليا على العديد من الأطراف والمكونات، فضلا عن مشاركة ملموسة لممثلي الطبقات الفقيرة.[16]

ستظل تجربة الهند تثير فضول الدارسين، كما ستثير العديد من التساؤلات، حول كيفة تمكن النظام السياسي فيها من أن يقلل من حجم التداعيات التي تولدت عن التنوع اللغوي الشديد التركيب؟ ففي الهند أكثر من (33) لغة مستعملة، إضافة إلى (2000) ألفي لهجة محلية. كذلك كيف تم التخفيف من بروز التعصب الديني خصوصا من طرف الهندوس ضد المسلمين؟! علاوة على وجود تحدي خارجي ممثلا في السباق النووي بينها وبين باكستان. قسم من الإجابة تأتي من معرفة خصوصية نظامها الفدرالي الراسخ كما سبق ذكره: "فإن التنظيم السياسي في الهند يتموقع فيما يسمى بالديمقراطيات الفيدرالية، التي تقوم على نظام مزدوج، فمن جهة هناك البرلمان، الذي "يتكون من مجلسين: يعرف الأدنى باسم لوك سابها، أي مجلس الشعب، حيث ينتخب الشعب الهندي أعضاء هذا المجلس بالاقتراع المباشر. ويتألف هذا المجلس من 545 عضوا يتم انتخابهم في دوائر انتخابية موزعة على كافة أرجاء البلاد. أما المجلس الأعلى فيعرف باسم راجيا سابها، أي مجلس الولايات، ويتألف من 250 عضوا يتم انتخابهم من قبل أعضاء المجالس التشريعية على مستوى الولايات، وليس عبر انتخاب مباشر من قبل الشعب."[17] بالتالي وزعت السلطات شاقوليا وأفقيا على طول البلاد وعرضها.

ثمة مؤشررات أخرى ترجح قوة ديمقراطية الهند، المستمدة خاصة من استقرار ودقة دستورها: "إن عملية كتابة الدستور في الهند مرت بمراحل مختلفة؛ فقد تم تشكيل لجنة من (60) أكاديمياً من أساتذة القانون الدستوري والإداري والعلوم السياسية، استمرت هذه العملية لأكثر من عام، قدمت المسودة الأولى إلى الأحزاب السياسية مع مطالبتهم مراجعة ذلك التصور، التعليق عليها كتابةً وإبداء الملاحظات وإرسالها إلى اللجنة مرة أخرى لتأخذ اللجنة منها ما يمكن وتترك ما هو غير جوهري. ثم أعطت اللجنة حصيلة هذه النقاش لأقدم هؤلاء الأساتذة، عكف عليه لفترة من الزمن وأخرج مشروع الدستور الهندي والذي لم يحدث فيه تغيير منذ 1998.

لم تعرف الهند سوى دستور واحد وهذا هو أساس البناء السياسي الديمقراطي، الراسخ... كما ينسب رسوخ ديمقراطيتها إلى اتساع قاعدة الطبقة الوسطى في الهند، والتقدم العلمي والتكنولوجي الواضح، التعددية والتنوع

---

[16] العربي الصديقي. ديمقراطية الهند وتحديات النجاح. مركز الجزيرة، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/10/201310110274348521 6.html
[17] الهند. عوامل النهوض وتحديات الصعود. مجموعة من الباحثين. مركز نماء للدراسات والبحوث. على الرابط:
http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=179

الموجود، بالإضافة للجهود المبذولة من الدولة في مجال محاربة الفقر والقضاء على العشوائيات ومعدومي السكن. وهذا هو الذي أعطى للهند وضعها الحالي."[18]

على الرغم من تميز الحالة الهندية والتي يتم دراستها والاعجاب بها من الخارج، فإن الدرسين لها من أبائها يتخوفون على مستقبلها. إذ يجدون أن مستقبل الديمقراطية الهندية ودرجة نجاحها متوقفان على الحفاظ على عوامل قوتها المستندة أولا على دقة الدستور وأخلاقيات التمسك به، كذلك السعي لخدمة المجتمع ومحاربة الفقر، لدرجة توصف ديمقراطية الهند بالديمقراطية الاجتماعية التي ركزت عليها الدراسات والأبحاث وخاصة ما أنجزه (Dr. Ambedkar)، الذي يفترض أن الاشتراكية هي التي تؤسس للديمقراطية في حالة المجتمع الهندي وصولا إلى تحقيق مفهوم الديمقراطية الاقتصادية التي تساهم في ترسيخ التجربة الديمقراطية في الهند وتحميها، التي مازالت بعيدة المنال في المحصلة.

لذلك إفترض امبدكار أن ديمقراطية الهند غير مكتملة، بل مائلة وغير متوازنة. إن هذا المنهج يحيل مستقبل الديمقراطية الهندية الى البعد الاجتماعي... إذ ربط بموجبها بين العقلانية والمساواة، فضلا عن أنه أعطى للأخلاقيات الاجتماعية دور مركزي في السياسة الديمقراطية."[19]

أخيرا، إضافة إلى جملة الميزات والخصائص الأخرى، برزت إحدى فضائل الديمقراطية الهندية في عملية مشاركة المرأة في قيادة المجتمع، فالسيدة انديرا غاندي مثال على هذه المشاركة على مستوى قيادي، إلى جانب زيادة مشاركة المحرومين والمسحوقين في العملية الديمقراطية.

7- أمريكا

يصر كاتب التحقيقات الشهير غريغ بالاست (Greg Palast) على أن الديمقراطية الغربية عموما والأمريكية خصوصا مبرمجة، ومزورة وهي تستجيب لإرادة شركات المال الكبرى والبنك الدولي ومتطلبات العولمة في المحصلة. يستخلص ذلك في إعتماده على تحقيق طويل حول عملية الانتخابات في ولاية فلوريدا الامريكية، التي هيأت جورج بوش الإبن لرئاسة أمريكا عام (2000)، بحسب ما أورده في تحقيقه المطول، أن عائلة بوش سرقت الإنتخابات في أمريكا إنطلاقا من فلوريدا عن طريق جداول مزورة لمنع السود من التصويت، مؤكدا بأن القوائم الإنتخابية قد زورت عن طريق شطب ما لا يقل عن (57) ألف شخص، معظمهم من الأفارقة الأمريكان، وذلك بحجة عدم أحقيتهم للتصويت

---

[18] هاني سليمان. لقاء عن تجربة التحول الديمقراطي في الهند. المركز العربي للبحوث والدراسات. على الرابط: http://www.acrseg.org/6873

[19] Jean Drèze. Dr. Ambedkar and the Future of Indian Democracy: http://econdse.org/wp-content/uploads/2012/09/JD-Ambedkar-and-future-of-democracy 2005. pdf

قانونا، بسبب إرتكابهم لجرائم سابقة. لكن تبين أن عدد من تم شطبهم هو أكثر من ذلك، حيث غالبية المشطوبين كانوا من أنصار الحزب الديمقراطي، وهذا ما مهد الطريق لنجاح جورج بوش الإبن عام (2000).

ربما أوحت هذه التحقيقات وشجعت الخيال السينمائي لإنتاج فليم أمريكي يعتمد أيضا في حبكته على أن خطأ في آلية قراءة الكومبيوتر قد ساهم في نجاح ممثل كوميدي رئيسا لأمريكا. يبدو أن توجيه النقد إلى آلية التصويت وفرز الأصوات في الانتخابات الأمريكية تتكرر، حتى برزت من جديد مطلع عام 2017، إذ أن سردية جديدة حول التأثير السبرياني الروسي عبر شبكة النت على بيئة التصويت لصالح فوز ترامب تتحول يوما بعد آخر إلى مسلسل إعلامي، يلقي بظلاله على العلاقات الأمريكية - الروسية من جهة، وتمهد الأرضية لتبلور ظاهرة جديدة في الغرب، بدأت ملامحها تتشكل تحت عنوان عريض: "الخطر السبرياني على الديمقراطيات الغربية".

ثمة العديد من الآراء، الدراسات والروايات التي تدعم حقيقة هشاشة العملية الانتخابية في الولايات المتحدة. المهم ليس غريغ وحده قد كشف عن جوانب سلبية من آليات الديمقراطية الغربية المعاصرة ونقاط ضعفها، خاصة عدم تمثيلها الفعلي والعملي لإرادة الناخبين وبالتالي عدم دقة ونزاهة تميثل الشعب في إحدى ذرى المجتمعات والديمقراطيات الليبرالية الغربية.[20] بل يبالغ في تقييم حقيقة ديمقراطيتها، عندما يشكك تماما بالديمقراطية الأمريكية: "قد ينتخبون ديمقراطييا أو جمهوريبا، هذا صحيح، لكن إنتسابهم الحقيقي لحزب الشيكل – حزب المال."[21] هذا يعني في المحصلة أن الفائز ينتمي إلى حزب الشيكل حزب المال والشركات وليس للشعب والجماهير، أيا كانت المصطلحات والاعتبارات والمقاييس؟ فالعديد من هذه الآراء الراديكالية تتكرر إزاء تقييم الديمقراطية الليبرالية عموما والأمريكية خصوصا. ينسب مختصون آخرون درجة نجاح الحكم في الغرب إلى الآلية الإنتخابية الديمقراطية التي تديرها الأموال والتبرعات، وخاصة في النظام التنافسي الأمريكي. إن تأثير الجهات الممولة للحملات الإنتخابية الأمريكية ودور الاحتكارات المالية في نجاح المرشحين واضح وقديم: "تلعب النقود الذي تنفقها الاحتكارات لتأييد مرشحيها دورا هائلا. أنفقت ال 11 عائلة الأمريكية الأكثر ثراء في الولايات المتحدة، ديبوت، فورد، فيلدز، هاريمايز، ليمانز، ميلونز، أولتر، روكفلر، فاندربيلتز، وايتنيز 3131136 دولار على حملات انتخابات الرئاسة عام 1968. وبلغت المبالغ التي سجلت رسميا بأنها انفقت على الحملات الانتخابية الرئاسية في عامي 1964 و1968 200 مليون دولار و300 مليون دولار على التوالي، بينما ارتفع الرقم في عام 1972 الى 400 مليون دولار."[22]

---

[20] غريغ بالاست، أفضل ديمقراطية يستطيع المال شراءها. (The best democracy money can buy). ترجمة: مركز التعريب والترجمة – الدار العربية للعلوم. بيروت- 2004، ص 26 –112

[21] المرجع السابق، ص 211

[22] أفجوست ميشين. الديمقراطية البورجوازية في النظرية والتطبيق. ترجمة: فؤاد عبد الحليم، القاهرة – 1980، ص 23

إلى جانب ذلك تدخلت مراكز المال في التشريعات والنظم الديمقراطية ومستقبل قوانينها بعد فوز المرشحين، إذ أن منظمة التجارة العالمية وضعت خططا وشروطا للتدخل في تشريعات عدد من البرلمانات المنتخبة على مستوى العالم.

في جزئية علاقة مراكز المال ودور اللوبيات في توجيه وتحديد مسار الديمقراطيات الغربية، بل حتى في اختيار الرؤساء والبرلمانيين وصناعتهم، تتعدد وتتكرر الروايات: "ثلاثة نماذج تعكس حجم وقوة اللوبيات الاقتصادية في الولايات المتحدة، وتنضم إليها اللوبيات السياسية، على غرار أكثرها نفوذاً، ايباك الإسرائيلية، لتشكل صورة متكاملة بإمكانها، لو أن تقدم فكرة واضحة عن كيفية صناعة القرارات في واشنطن، وتحديداً داخل الكونغرس وبين النواب الذين يستشيرون بدورهم اللوبيات في كيفية استقطاب الرأي العام داخل ولاياتهم. ويقول مثل شهير في الولايات المتحدة: حذار أن تغضب ثلاثة، صناع التبغ، وصناع السلاح.. وإيباك!

إذ تستثمر هذه الجماعات آليات العمل الديموقراطي في كل جوانبه، بدءاً من التعددية السياسية وحرية الصحافة وحرية التعبير وتشريع الدخول في العمل السياسي عبر اللوبي ليكون لها التأثير داخل المؤسسات الرسمية.

ساعد ذلك إقرار النظام السياسي الأميركي عبر مؤسساته على فاعلية وتأثير هذه المجموعات، وذلك من خلال منحها تشريعات عديدة، أهمها إطلاق يدها في كمية ضخّ الأموال التي تريدها، بعدما كان محدداً. هكذا، تنشط هذه اللوبيات بقوة خلال الحملات الانتخابية، من خلال دعم المرشحين، لاعن طريق إعطائهم الاموال مباشرة، بل عبر تمويل حملاتهم الانتخابية بشتى الوسائل. ولهذا السبب، أرسل المرشح الديموقراطي بيرني ساندرز رسالةً عاجلة إلى جمعية المشروبات الأميركية، التي تضم العملاقين بيبسي وكوكا، لسحب صورته عن إعلان يتهمه بالعداء لها، مؤكداً أنها لم تكن أحد الأهداف خلال حملته على الفساد في واشنطن.

كما أغدقت صناعة الدواء في الولايات المتحدة، لوحدها، وإلى جانبها لوبي شركات التأمين، أكثر من 200 مليون دولار على نشاطات الضغط من أجل حماية مصالحها، معرقلة أي قانون بإمكانه خفض التكلفة الصحّية على الاميركيين."[23]

بعد كل دورة انتخابية تتكرر هذه القصص وتزداد الشكوك حول نزاهة الانتخابات ودور المال في ترجيح كفة الفائزين، فضلا عن حقيقة تمثيل وإنبثاق نظام الحكم في أمريكا عن إرادة الناخبين، قدرة ومستوى تمثيلهم لممثليهم، فبعد نجاح ترامب (2016) تم إثارة نفس التساؤلات، بما فيه مساعدة روسيا وتدخلها لدعم ترامب كما سبق ذكره، وصولا إلى نقد الميول اللاديمقراطية والإنتكاسة الواضحة في القيم والمبادئ الديمقراطية الأمريكية: "ثمة آراء تطرح بقوة وتثير الكثير من النقاشات لراهنيتها، حول الديمقراطية والهوية الليبرالية لأمريكا...التعايش والاندماج."[24] فضلا عن التطور

---

[23] داليا قانصو. جريدة السفير، 3-11-2016 ، على الرابط: http://assafir.com/Article/178/516335

[24]MARK LILLANOV. The End of Identity Liberalism. Sunday Review. 18, 2016: http://www.nytimes.com/

والتعقيد في قضية نتائج الانتخابات مطلع عام 2017، حيث أقرت الجهات الأمريكية الرسمية ذات الصلة بتأثير روسيا وتدخلها: "إلا أن الأمر مختلف هذه المرة، فالرئيس الأمريكي، باراك أوباما، وهيلاري كلينتون، فضلاً عن أكثر من سيناتور في الحزب الجمهوري، يتفقون على أن روسيا حاولت إضعاف الديمقراطية الأمريكية... فإذا كانت دولة حديثة العهد بالديمقراطية الليبرالية مثل روسيا قادرةً من خلال شبكة النت على وضع عقبات أمام المرشحة هيلاري كلينتون، وتقديم المساعدة للمرشح الآخر الذي قد يميل لسياسات روسيا، فإن هذا يعتبر التأثير الأكبر والأكثر خطورةً لتقنيات الإتصالات على مستقبل النظم السياسية في العالم. فإن لم يكن المسؤولون الأمريكيون في مأمن من الهجمات الإلكترونية، فهذا يعني أن المسؤولين الألمان والفرنسيين، لن يكونوا في مأمن من المخاطر ذاتها. لكن لماذا تعتبر هذه الهجمات الإلكترونية سيئة إذا كان عملها يقتصر على كشف الحقائق حول فساد المسؤولين؟ وكشف فساد المسؤولين بلا شك يصب في مصلحة الديمقراطية. المشكلة تكمن في وجود أجندات خاصة خلف التهديدات والهجمات الإلكترونية، خصوصاً استهداف بعض الأشخاص والأطراف بهدف هزيمتهم، إنهم لا يستهدفون جميع المرشحين بالتساوي، وفي هذه الحالة، فإن كلينتون على سبيل المثال أصبحت ضحية، ولكن لو أن ترامب أصبح هدفاً للتهديدات والهجمات الإلكترونية عوضاً عنها، فهل كنا سنرى حجماً أقل للفساد أم أكبر في ذلك الحين؟"[25]

هذه السجالات جميعا ذات صلة بموضوع مستقبل النظم الديمقراطية في العالم، ويبدو أن النموذج الأمريكي لم يعد ذات جاذبية، ولم يعد النموذج الملهم حتى من قبل أكثر المتحمسين لتعميم التجربة الأمريكية، خاصة الذين نظروا وروجو (للعصر الأمريكي)، مثل فرنسيس فوكوياما الذي بات يتراجع ويعتبر أن الديمقراطية الأمريكية تعاني من التآكل، مُرجعًا ذلك لغياب الصدمات التي تفيق شعبًا اعتاد على الإستقرار[26].

نجد التأكيد نفسه، بل بشكل أكثر وضوحا وثباتا لدى المفكر اليساري تودورف، الذي يسلط الضوء على تراجع الديمقراطيات الغربية: "إن الديمقراطية، في الولايات المتحدة كما هو الشأن في أوربا، أصبحت متآكلة ومهددة من طرف السلطة المفرطة في التجاوزرات التي إكتسبها أصحاب النفوذ المالي... أن تمويل الحملات الانتخابية من قبل الشركات والمقاولات الذي يحظى بالشرعية، يفسد العملية الديمقراطية. وكل هذا يحدث بإسم أرقى الديمقراطيات وأعرقها."[27]

---

[25] نامو عبد الله، هل حقاً روسيا جعلت ترامب رئيساً؟ روداو، على الرابط: http://rudaw.net/arabic/opinion/12012017

[26] يونس بلفلاح، النظام السياسي والتآكل السياسي: من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية. عرض لكتاب فرانسيس فوكوياما، على الرابط: http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision

[27] تزيفان تودوروف، تأملات في الحضارة والديمقراطية والغيرية، مرجع سابق، ص 142

صدمة الربيع العربي ومساعي نشر الديمقراطية

على الرغم من أن الديمقراطية الأمريكية التي باتت تواجه التشكيك على عدة مستويات، سواء في درجة إنبثاقها عن الديمقراطية الليبرالية التعددية، أو درجة تأثير المال على نتائجها، يتم الترويج لها من جديد على أنها المخرج لأزمة الحكم في العالم. إذ وصف كينسجر أمريكا بأنها تحمي وتنمي الديمقراطية، فأي ديمقراطية؟! وأي قيم ديمقراطية يقصد كينسجر التذكير بها في ظل بيئة التشكيك بالإنتخابات والمؤسسات الديمقراطية الأمريكية؟ ربما ما أراد قوله الدكتور هنري كيسنجر وترجيحه في الفترة الأخيرة، هو عملية النشر المبسط للديمقراطية في العالم، بناء على تفاؤله المفرط بالنموذج الأمريكي، حتى تتمكن أمريكا: "من أن تصبح منارة مشرقة لبقية العالم. لكن في القرن العشرين، أصبح ينظر إليها، كمدافع عن الديمقراطية في العالم، تساعد بقية الدول على مقاومة العدوان الخارجي وعلى تعزيز نمو الديمقراطية، وإذا لزم الأمر تلجأ للوسائل العسكرية لمحاربة منتهكي حقوق الإنسان."[28]

هذا ما يخالف تماما رأي المؤرخ اليساري البريطاني هوبزباوم (Eric Hobsbawm (1917- 2012، الذي سلط الضوء عبر أبحاثه المستفيضة على فشل مساعي الغرب في نشر الديمقراطية: "إن حملة نشر الديمقراطية لن تنجح، فهي تهدد وحدة القيم العالمية، والقرن العشرون أظهر ببساطة أن الدول لا تستطيع صبغ العالم ولا إختصار التحولات التاريخية... كما أن حملة نشر الديمقراطية ليس بوسعها التأثير في التغيير الاجتماعي بترحيل المؤسسات عبر الحدود... فالجهود الرامية إلى نشر ديمقراطية غربية مقيسة، فوق أن فرص نجاحها جد ضيئلة، تعاني من تناقض جوهري...فالديمقراطية – مهماكانت محببة – ليست أداة فاعلة لحل المشاكل العالمية أو العابرة للحدود القومية."[29]

مهما تباينت الآراء حول مستويات نشر الديمقراطية، وسويات نجاحها، فهي مازالت تنسب إلى ظاهرتي سيادة النظام الرأسمالي المعولم من جهة وسياسات الهيمنة الأمريكية من جهة أخرى، كما أن درجات النجاح، أو الإخفاق في الديمقراطيات الفتية أو الجديدة التي نشأت خارج العالم الأوروأمريكي مرتبط عضويا بمساعي نشر الديمقراطية الليبرالية من خلال تعميم النظام الرأسمالي والضوع لمتطلبات علاقات السوق. إن ما حدث ويحدث في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد إسقاط نظام الحكم في بغداد عام 2003، وتاليا إبان إنتفاضات الربيع العربي، كلها أحداث مرتبطة بعملية نشر الديمقراطية الغربية، كما لا يمكن فصلها عن محاولات تعميم النموذج الغربي الرأسمالي خارج بيئته الأصلية.

---

[28] هنري كيسنجر. هنري كيسنجر يتحدث عن النظام العالمي الجديد وحالة الفوضى المقبلة التي ستسوده. جيفري غولدبيرغ، من صحيفة الأتلانتيك الأمريكية، 14 نوفمبر 2016– ترجمة: نون بوست على الرابط :www.noonpost.net

[29] إيريك هوبزباوم. العولمة والديمقراطية والإرهاب. نقلها إلى العربية: أكرم محمد، ونزهت الطيب، قطر، الدوحة – 2009، ص 100 -102

1- أهمية حالتي مصر وتونس في نشر الديمقراطية

في جردة حساب بسيطة وأولية، تبدو مصر إحدى أكثر الدول تراجعا عن المستوى الديمقراطي التي وصلت إليه، الذي كان من المتوقع أن تتجاوزه وتنميه في إختبار جديد لنشر الديمقراطية في سياق صراعات سنوات إنتفاضة الربيع العربي، لكن مصر تراجعت في مستوى أداء مؤسسات الدولة الدستورية وإستقلالية القضاء، اللذان تم ترسيخهما في العهد الملكي. ما حدث لمصر كنتيجة أولية لإنتفاضة الربيع العربي، أن عطش الجماهير الشابة إنصب على الديمقراطية النظرية الخام من جهة، وعلى إنهاء الحكم القديم من جهة ثانية. فإستغل تيار الإسلام السياسي عموما والإخواني على وجه الخصوص ظاهرة الديمقراطية الساذجة، أو الخام، لتحصد نتائج التصويت المتحمس للتغيير. فقط كان هنالك عطش شديد للتغيير، بصرف النظر عن النتائج البعيدة. هذا التغيير الذي مهد بسرعة لتقويض بنية النظام وهيكلية الدولة الحديثة الأكثر استقرارا وعراقة في الشرق الأوسط، بل تجاوز هدف حكم الإسلاميين في مصر تغيير بنى الدولة لتلامس البنى المجتمعية المصرية المترسخة خلال عهود طويلة. هذه السياسة بررت لنظام الحكم الجديد أن يتراجع على شكل ردة كبرى، فأعادت بمصر إلى عهد السادات،بل إلى ما قبله، ليتم تعويم صيغة مستنسخة ل(ناصرية) عسكرية جديدة، قد تضيع على مصر فرصة التقدم، وقد تجمد نظامها السياسي لسنوات طويلة، فضلا عن تأثير مآلات ديمقراطية مصر وانتكاستها على مستقبل كل إنتفاضات الربيع العربي، خاصة في سورية، الأكثر تأثرا بحالة مصر عبر التاريخ المعاصر.

لا يمكن فصل ظاهرة انتفاضات الربيع العربي تماما عن مساعي نشر الديمقراطية الليبرالية في عالمنا المعاصر، فقد تفاعلت سياقاتها مع هذه المساعي بطرق مباشرة وأخرى غير مباشرة، وقبل الحكم بفشل الظاهرتين المترابطتين معا، أي سياسات نشر الديمقراطية خارج المجتمعات الغربية وتحقيق تغيير جذري في أنظمة الحكم الشرق أوسطية، لا بد من التوقف عند أول دولة ضمن تجارب إنتفاضات الربيع العربي، وهي تونس. التي نجحت نسبيا في تحسين المستوى الديمقراطي لنظام الحكم فيها وذلك بأقل الخسائر. لكن لماذا لم تنجح مصر؟ على الرغم من تشابه الدولتين في سمات كثيرة، أولهما أن كلتا الدولتان تتصفان بمستوى بناء متقدم لركائز دولة القانون، إضافة إلى أن القوى التي تقدمت وفازت في الإنتخابات هي من تيار الإسلام السياسي المعتدل (ذات الجذور الاخوانية). قد يكون نجاح تونس عائد إلى عدة عوامل، أولها الجذر العميق للثقافة السياسية الدستورية المترسخة في تونس، حيث أسست فيها أحزاب دستورية شكلا ومضمونا منذ القرن التاسع عشر، فضلا عن وجود حركة نقابية واعية سياسيا ومتقدمة مهنيا، كما قد يكون للتجانس القومي والديني أيضا دور في نجاحها، لدرجة أن بات هناك من يدرج التجربة التونسية تحت مسمى (الديمقراطية

الإسلامية) خاصة بعد تخلي حركة النهضة عن (الإسلام السياسي) رسميا، واقتربت كثيرا من ظاهرة أحزاب الديمقراطية المسيحية في أوربا.[30]

في حين تميل مصر نحو العسكرة والقومنة من جديد، لأن بنيتها الاجتماعية ذات حساسية عالية إتجاه نظام حكم إسلامي صريح، بوجود قطاع واسع من المصريين الأصلاء من الأقباط الذين ينتمون إلى الدين المسيحي، الذين سيظلون خارج هذا الإنتماء السياسي – الديني الإشكالي الجديد.

كنتيجة أولية يتزايد الإعتقاد بأن تجربة نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط عن طريق ظاهرة الربيع العربي بقيادة شعبوية إسلامية قد فشلت وطويت صفحتها.

كما يترسخ الإعتقاد بأنه من الصعوبة تحقيق الديمقراطية في البلدان التي لا تمتلك بنية قوية لمؤسسات دستورية، وبالتالي تشكل دولة القانون الأساس الأول لتشييد الديمقراطيات المعاصرة خارج العالم الأوروأمريكي.

2- سورية لا ديمقراطية أفقية

في موضوع ذات صلة بدمقرطة مجتمعاتنا المركبة، يبدو أنه بدون نظام فدرالي أو كونفدرالي لا يمكن الرهان على نجاح التجارب الديمقراطية الفتية، ولا حتى إنتخابات حرة، خاصة في سورية. هذا ما يتأكد يوما بعد آخر إثر الإنهيار الاجتماعي وتراجع الروابط الوطنية السورية وحتى القومية العربية التي جمعت أوساط شعبية واسعة في سورية طوال العقود والسنوات المنصرمة، حيث وفرت مشروعية أيديولوجية للحكم المركزي في دمشق. لذلك وبناء على تجارب مشابهة، خاصة التجربة الهندية كما مر ذكره، سيعقد الأمل على الاستفادة من الخصوصيات المحلية والجهوية في سورية. إن السعي لإنقاذ الواقع الحالي يتجه نحو تنشيط الإنتخابات المحلية، وترسيخ الإداراة المدنية المحلية ضمن إطار المجتمعات ذات المشتركات ما تحت الوطنية. هذا ما يمكن وصفه بالتركيز على ديمقراطية محلية شاقولية تبدأ من القاع، من القرى والأحياء، فإلى البرلمانات المحلية، لأنه بات من الصعوبة تطبيق نفس القوانين على كامل مساحة سورية، بالتالي تظل عملية نشر ديمقراطية حقيقية على المستوى الأفقي لكامل جغرافية سورية أكثر صعوبة مما هو متوقع نظريا.

نفترض انه لا يمكن تحقيق أي منجز سياسي وتحول ديمقراطي في المجتمعات المركبة، كالمجتمع السوري، وخاصة ضمن الشروط والظروف الراهنة بدون تثبيت نظام ديمقراطي شاقوليا كمبدأ عام و تعميم نظام فدرالي أفقيا.

---

[30] سارة فوير. من الإسلام السياسي إلى الديمقراطية الإسلامية، فورين افيرز، على الرابط: www.washingtoninstitute.org- آخر زيارة 2016/6/8

إن العمل على تفكيك وتفتيت ظاهرة الإستبداد السياسي في بلداننا تقتضي بالضرورة توزيع السلطات، وتأسيس الأقاليم المنسجمة مع الواقع السوري، هذه الأقاليم التي تشكل مفتاحا للديمقراطية والتنمية، وأحد أهم سبل سد الطرق على تمركز السلطة وعودة الدكتاتوريات.

يبدو أن خصوصية الحل السوري مستقبلا وحتى نمط ديمقراطيتها مشروطان ومرتبطتان بدرجة كبيرة بنجاحات عملية الفدرلة وإعادة تكوين سلطات محلية تمثل إلى أقصى حد إرادة الجماهير المتبقية على الأرض.

هذا الرأي نلمسه أيضا عند ميشيل روبن، الذي يعد الفدرلة أحد أهم الحلول "لدمقرطة الشرق الأوسط، خاصة سورية، فضلا عن أن الديمقراطية تقف حائلا وحاجزا أمام بروز الدكتاتوريات وإستمراريتها، كدكتاتوريتي الأسد وأردوغان."[31]

في مطلع إنتفاضة الربيع العربي، ما كنا نتوقعه لسورية، هو تطور النظام السياسي القائم، ليرتقي إلى مستوى التعددية الحقيقية أو كحد أدنى الشكلية النسبية، كما في حالة مصر السابقة لإنتفاضة عام 2011، فضلا عن إنجاز إصلاحات جذرية والتأسيس لدولة مدنية دستورية ضمن حدودها الدنيا، لكن هذا المستوى من الحد الأدنى لم يتحقق حتى بعد مرور أكثر من سبعة سنوات على بدء الحركة الاحتجاجية المطالبة بالحريات والديمقراطية، كما يتم التخوف من أن تقدما ملموسا بإتجاه الحل والدمقرطة لن ينجز في الأمد القريب، حتى لو تم اسقاط النظام القائم. فقد سبق أن تناولت أبحاث معمقة صعوبة بناء ديمقراطيات برلمانية ليبرالية على أنقاض الأنظمة الدكتاتورية والعسكرية، كذلك عدم القدرة بسهولة على تجاوز بنى الدولة الدكتاتورية المتجذرة: "لا يمكن أن تنبثق دولة ديمقراطية – برلمانية عن دولة استثنائية..."[32]

إن هذا الاستعصاء قد دفع بالكثيرين نحو السير في الطريق الخطأ والارتهان للأحلام والمتخيلات، فليس بالضرورة أن تحل الديمقراطية كل مشاكل مجتمعات المشرق دفعة واحدة، كما كنا نتصور في أغلب الحالات، بل وصلت بالعددين للتغني بها كإنشودة خلاص حتمية من شرك ومعضلات الواقع!

بعد مرارة تجارب السنوات الأخيرة، وخاصة على صعيد الشرق الأوسط وكوردستان، بات واضحا أن لنشر الديمقراطية مصاعب كبيرة، فعقبات الإنتقال إلى الديمقراطية كثيرة، تزداد مع زيادة عوامل الممانعة والمعرقلة. فقد حلل كل من: (Caroline Freund and Melis Jaud)، في دراستهما "في عقبات الانتقال إلى الديمقراطية"، محددات التحول الديمقراطي. إستخدامت في الدراسة قاعدة بيانات مأخوذة من تسعين دولة، من تلك الدول التي شهدت

---

[31] MICHAEL RUBIN. KURDISTAN RISING? CONSIDERATION FOR KURDS, THEIR NEIGHBORS, AND THE REGION.Washington, DC – 2016, p - 121

[32] نيكوس بولنتزاس. أزمة الدكتاتوريات. ت: عبد القادر ضللي. بيروت – 1981، ص 93

تجربة تغيير نظامها السياسي بين عامي (1965-2005) وخلصت الدراسة إلى أن 39% من الدول التسعين في طريقها إلى الفشل وأن دول منطقة الشرق الأوسط كانت الأقل احتمالا في بدء عملية التحول الديمقراطي من أي منطقة أخرى، خلال تلك الفترة.

كما إن دموية التجربة السورية والتمزق العميق في بنيتها الاجتماعية والوطنية، تحول الدولة يوما بعد آخر إلى دولة فاشلة، بل شبه محتلة تحت الوصاية الدولية والاقليمية، كل هذه العوامل تجعل الدارس غير متحمسا لسهولة الإنتقال نحو النظام التعددي الإنتخابي البرلماني. فضلا عن عبئ إرتباط وتفاعل المسألة السورية مع العنف والإرهاب، المتداخل مع إشكالية قيادتها من قبل تيارات الإسلام السياسي الراديكالي.

في نفس السياق تناول تحليل: (Jillian Schwedler) في دراستها الواردة تحت عنوان "الإسلاميون في السلطة: الإدماج، الاعتدال والربيعات العربية" دور الإندماج السياسي للقوى والفعاليات السياسية في عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي. تشير الدارسة إلى أنه مع الأحداث غير العادية للثورات العربية، إندمجت مجموعة واسعة من الفواعل السياسية مباشرة في عمليات التحول الديمقراطي من أي وقت مضي. وفي ذلك، تبحث الدارسة عن كيفية إدماج واستبعاد الفواعل السياسية بعد عمليات الانتقال السياسي، ومن يقرر عمليات الاستبعاد والإدماج. وتخلص الدراسة إلى أنه في ظل سياقات مؤسسية غير مستقرة، يصبح منطق فرضية الإعتدال والإندماج أقل احتمالا، خاصة عندما تتحدى جماعات المعارضة الأكثر تطرفا الإسلاميين لإثبات إلتزامهم الأساسيب

بعكس رلاي دايموند الذي كان يشجع على إشراك الاسلاميين في الحكم لضرورات توطين الديمقراطية في المجتمعات الاسلامية، خاصة مع بدء فعاليات الربيع العربي: "استحالة تحقيق الديمقراطية في البلدان العربية دون مشاركة الأحزاب الإسلامية، وربما منحهم فترة قيادة إسلامية في الحوكمة..."[34]

بعد كل هذا التنظير لمستقبل الديمقراطية في العالم العربي، فشلها للسير على نحو الثبات، يبدو أن تقييم علاقة التحول الديمقراطي بالربيع العربي سينال المزيد من الإهتمام، وستنشر العديد من الكتب والدراسات، التي غالبا لن تكون لصالح حسن سير عملية الدمقرطة، بسبب تكرار حالات الفشل: "ما أظهرته الحوادث في العقد المنصرم. ومع تحرر دول من نظم حكمها الاستبدادية، إرتفع عدد الدول الفاشلة، الأمر الذي يبيّن أن البديل عن الدكتاتورية ليس

[33] إسحاق ديوان. فهم الاقتصاد السياسي للربيع العربي، معهد الدوحة. عرض: مروة صبحي منتصر – السياسة الدولية. آخر زيارة 2016/12/22، على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/5384.aspx

[34] لاري دايموند، روح الديمقراطية. مرجع سابق، ص 439

الديمقراطية بالضرورة، وإنما الفوضى في كثير من الأحيان. أثبتت تجارب عدة أن إسقاط الطغاة أسهل كثيرًا من إقامة الديمقراطية، بعدما سادت الخشية من أن تنتج هذه الديمقراطية أنظمة مارقة أو تقوي شوكة الجهاديين والإرهابيين."[35]

لذلك من الحكمة أن يتم التريث وعدم الإسراع في اتخاذ القرارات العملية لتبني مستوى أو نمط الديمقراطية المناسب، الذي لا بد أن يطور أداء المجتمعات في الادارة وتأمين البديل المناسب بعد سقوط أنظمة الحكم الاستبدادية أو الشمولية. في المقابل ثمة آراء مازالت متفائلة بمسار التحول نحو الديمقراطية، وتجد الديمقراطية خيارا شبه حتمي، من منظار المشهد العالمي العام وليس الشرق الأوسطي فقط.

3- التقييم الإيجابي لدمقرطة الدول والمجتمعات

العديد من الدراسات والمنظمات تصر على ان الخيار الديمقراطي لا بديل له، وتقدم أرقام ونماذج على حقيقة هذا النجاح، فعلى سبيل المثال لا الحصر يعد "تيد بيكون" أنه هنالك خمس تجارب ديمقراطية عملاقة وناجحة خاصة بعد تفكك الإتحاد السوفيتي، وهي تحدد قدر النظام الليبرالي الدولي، هذه الدول هي: "الهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا، وتركيا، وإندونيسيا. التي تمكنت على الرغم من التعدد اللغوي، والديني، والعرقي داخل الدول الخمس، بتحقيق التجانس كمجتمعات مترابطة لأبعد مدى ممكن. إذ حققت إندونيسيا تحولا هائلا على المستويين الإقتصادي والسياسي، كما تعاملت مع الإسلام كدين مؤثر مجتمعيا، لكن دون أي تدخل له في السياسات العامة، والسياسة الخارجية للدولة. إن تبني الدول الخمس للمسار الديمقراطي مكنها من تحقيق نجاحات سياسية وإقتصادية إنعكست على الداخل بتحسين المستويات المعيشية لمواطنيها، مما جعلها نماذج يحتذي بها. إن تبني النهج الديمقراطي جعل من تلك الدول أكثر طموحا ونشاطا للإنخراط في القيادة على المستويين الإقليمي والدولي. هذا ويقدم تيد أرقام على زيادة عدد الدول التي إنتقلت إلى الديمقراطية الليبرالية: "تزايد عدد الديمقراطيات منذ إنتهاء الحرب الباردة، في عام 1989، كانت هناك (69) دولة بنسبة 41٪ من دول العالم ذات نظم ديمقراطية إنتخابية، لكن هذا الرقم تضاعف ليصل في عام 2014 إلى (125) دولة بنسبة 63٪. كما أوضح بالأرقام وبشكل إحصائي تزايد قوة الرأي العام والرغبة القوية للشعوب للعيش في دول ذات أنظمة ديمقراطية، تقوم على إتاحة الفرص الإنتخابية للجميع، وإشراك المواطنين في تحديد شكل النظام السياسي والمساهمة في رسم سياساته، بما

---

[35] عصام فاهم العامري. المأزق العالمي للديمقراطية. ملخص على الرابط: www.dohainstitute.org ، آخر زيارة 2017/1/7

[36] تيد بيكون. خمس ديمقراطيات صاعدة وقدر النظام الليبرالي الدولي، السياسة الدولية، آخر زيارة في 2016/10/31 على الرابط: http://www.siyassa.org.eg:

على نفس موجة التأييد للدمقراطة، يظل المنظر الأمريكي فوكوياما متفائلا بمستقبل إنتشار الديمقراطية على الصعيد العالمي، على الرغم من تحفظه على كثير من الحالات، إذ يعتبر "أن آفاق الديمقراطية في المجمل جيدة عالميًّا وأن الديمقراطية هي الإتجاه الذي يمضي فيه التاريخ السياسي، كما أن الرأسمالية تساعد على نشر الحرية وتجعل الفرد فخورًا بمكتسباته."[37]

هذا وقد توج خطاب أوباما الوداعي مطلع عام 2017 الآراء النظرية بموقف تفاؤلي عملي، إذ جاءت أهميته ليس من كونه خطابا لرئيس أكبر دولة ديمقراطية فحسب، بل في مرحلة تشكل ذروة للتشكيك بنزاهة الديمقراطية الأمريكية، فضلا عن صحة ومصداقية مساعي نشرها عالميا.

لقد رفد رأي أوباما من جديد التيار المتفائل بمستقبل الديمقراطية بمزيد من الفرضيات والأفكار. على الرغم من كل الملابسات والتكهنات التي رافقت وأعقبت العملية الانتخابية في أمريكا عام 2016، وقبل عدة أيام من استلام الرئيس المنتخب دونالد ترامب لمهامه الرئاسية، في كلمته الوداعية بتاريخ 2017/1/10، التي كانت أشبه بمحاضرة معمقة حول الديمقراطية والقيم الأمريكية، أصر الرئيس أوباما من جديد على منظومة أفكاره وفلسفته السياسية المتلخصة في الإعتماد على قيم الديمقراطية، التنوير والحرية، التعددية والتغيير نحو الأفضل، كسلاح لمواجهة التطرف، والتصدي للشوفينية والعنصرية. وقد كانت أبرز الأفكار واللمعات التي وردت في خطابه هي: "السياسة هي معركة بين الأفكار...إننا حاربنا بالقيم وحمينا بها أمريكا ورفعنا من شأن حقوق الإنسان، ليس بالسلاح وحده سنحمي نمط حياتنا". لكن ما هو ملفت للنظر حقا أن درجة حماسه للديمقراطية زادت وهو يغادر كرسي السلطة، عن ما هو عليه وهو مقبل على رئاسة أكبر دولة في العالم، حيث ركز على أنه مثلما تسلم السلطة من بوش بسلام وسلاسة، بنفس الطريقة سيسلمها إلى ترامب، وبذلك وضع حدا لمحاولات التشكيك في نتائج الإنتخابات. أما بخصوص تفاؤله بالمسار الديمقراطي لبلاده، فقد بين أن الديمقراطية تتطلب جهودا جبارة، ولايمكن لأمريكا أن تنسحب من المعركة العالمية الكبرى لنشر وتوسيع الديمقراطية، كذلك لن تتراجع في إعلاء قيم حقوق الإنسان وأهمية كل ذلك في محاربة العنصرية والشوفينية والتطرف، بل راهن على قدرة قيم التعددية في تحسين العلاقات بين الدول. كما أشار إلى جوانب حساسة في العملية الديمقراطية نفسها، فأكد أن "الديمقراطية الأمريكية مهددة كلما إعترانا شعور بأنها منجزة، فيجب علينا جميعا الإنخراط في مهمة إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية...فإذا إنخفض مستوى التصويت لدينا عن ما هو عليه في الديمقراطيات المتقدمة، يجب أن نسعى إلى جعل التصويت عملية أسهل وليست أصعب. فالمشاركة والشعور بالمسؤولية

[37]يونس بلفلاح ، النظام السياسي والتآكل السياسي. مصدر سابق.

هي التي تساهم في تحسين الأداء الديمقراطي، لأن الديمقراطية تحتاجنا جميعا، إذ أن العنصر الأهم بالنسبة للديمقراطية هو المواطن[38]".

لقد ظهر أوباما في وداعه للكرسي وكأنه يلقي خطابا شاعريا في إيجابيات الديمقراطية ونهائيتها، كما تخلى عن صلابة الموقع السلطوي، حيث عبر تراجيديا عن ولعه بالديمقراطية، لقد ودع الكرسي بالدموع، خاصة عندما تحدث عن أسرته الصغيرة، زوجته وبناته، فأظهر ضعفا إنسانيا، ضعف الفرد أمام جبروت وقوة أمريكا – الآلة الديمقراطية العملاقة، مؤكدا أنه سيكون مع أمريكا وفي خدمتها، مباركا عظمتها، مؤمنا وحالما بالتغيير الذي على ما يبدو ظلت ضمن منظومة أحلامه الرومانسية[39].

بهذا الموقف الإنساني ربما أراد التأكيد سلوكا وليس قولا، أن الديمقراطية تحتاج للتضحية بالذات، وتحتاج إلى الدموع، سواء من أظهرها أو من كابر وحبسها تحت الجفون. هذا الحدث الإنساني والرئاسي ذات الدلالة الرمزية يشجع على الإفتراض بأن الديمقراطية تنتعش بالدموع أيضا، وهي تتطلب إرادة الرجال العظام أكثر مما تستحق الحروب الدموية، التي تخوضها شعوبنا منذ أجيال في العوالم التي لم يترسخ فيها النظم ذات السلطات القانونية والديمقراطية.

---

[38] لمزيد من التفاصيل، راجع خطاب أوباما الوداعي. (President Obama's Farewell Speech: Full Video and Text). على الرابط : https://www.nytimes.com

[39] أوباما، المصدر السابق.

ديمقراطية ما قبل الدولة القومية ودكتاتورية ما بعدها

1- فرص تطبيق الديمقراطية في مرحلة ما قبل الدولة القومية

السؤال المفتاحي الذي ينبغي للباحث أن يبدأ به ومن خلاله بحثه عن خصوصية الديمقراطية التي توائم وتناسب حوكمة إقليم كوردستان العراق، يكمن في درجة وإمكانية تطبيق الحكم ذات الطابع الديمقراطي الليبرالي في مرحلة من مراحل التحرر القومي. الإجابة تتطلب استعرضنا خاصا لمزيد من التجارب الديمقراطية بمختلف أنماطها، سواء التاريخية منها أم المعاصرة، خاصة من زاوية علاقة الديمقراطية بالحركات التحررية القومية من جهة وبشكل الدول المستقلة العائدة للأمم والشعوب المتباينة من جهة أخرى.

بات من البديهيات أن الحكم الديمقراطي مرتبط عضويا وتاريخيا بمجتمعين سياسيين منظمين، الأول كان ضمن دولة المدينة قديما، والثاني ضمن الدولة القومية في العصور الحديثة، سواء كانت الدولة الحديثة تحقق حالة من التطابق بين الأمة - الدولة أو كانت دولة متعددة القوميات. "إلا أن دولة – المدينة آلت إلى الزوال بفعل بروز الدولة – القومية، وفي تحول ديمقراطي ثان إنتقل مفهوم الديمقراطية من إطار دولة – المدينة إلى مجال الدولة – القومية الأكثر سعة. وكان من شأن هذا التحول بروز مؤسسات سياسية جديدة إلى حيز الوجود. وإلى هذا الجمع الجديد من المؤسسات نشير بشكل عام بعبارة (الديمقراطية)".[40]

هذه الحقيقة التاريخية دفعت بالمختصين إلى حالة من شبه الإجماع على أن الديمقراطية المعاصرة تنتمي وترتبط عضويا بالدولة القومية، لدرجة هنالك من يعيد تعريف الديمقراطية بدلالة الدولة القومية ذات السيادة بشكل وثيق: "الديمقراطية وساطة مؤسساتية بين الدولة وبين المجتمع التي تقوم حريته على السيادة القومية"[41]

فمن الواضح أنه بدون سيادة قومية كشرط أساسي لا يصح قيام مؤسسات ديمقراطية، وتظل شروط وبيئة التأسيس للحكم الديمقراطي غير متوافرة. بل نجد موقفا أكثر راديكالية لصالح تشابك وظيفتي الديمقراطية والدولة معا لحماية

---

[40] روبرت.ايه. دال، الديمقراطية ونقادها، ترجمة: نمير عباس مظفر، مراجعة د. فاروق منصور. عمان– 2005، ص 12

[41] آلان تورين، ما الديمقراطية. ترجمة: عبود كاسوحة. دمشق – 2000، ص74

المصالح والسيادة القومية: "الدولة ليست ديمقراطية بذاتها، نظرا لأن وظيفتها الأساسية تتمثل في الدفاع عن المجتمع القومي وعن قوته في وجه الدول الأجنبية والتبدلات التاريخية الأكثر طولا."[42]

فثمة حقيقة موضوعية وبسيطة في الوقت نفسه تكمن في أن أساس وجود الاجتماع السياسي والدول ذات السيادة المعاصرة هو الوجود القومي نفسه، بما معناه أن كل الدول القائمة حاليا هي دول قومية، كقاعدة عامة لها إستثناءات قليلة، حيث أن هذه الحالات الاستثنائية، هي الدول المتعددة القوميات، أو أي دولة قائمة شكلت قوميتها – أمتها، التي تكون أحيانا من نتاج الدولة نفسها وليس حصريا منبثقة من القومية أو العرق، كما في حالات دول الأمريكيتين، إستراليا وغيرها كنماذج متأخرة للدولة - الأمة. في السياق العام تبدو علاقة الديمقراطية مع الدولة القومية عضوية، أي لايمكن الفصل بينهما، حيث أنهما شرطان متلازمان ومتكاملان في هذه المرحلة، وليس ثمة معنى حقيقي للحديث عن الديمقراطية الليبرالية خارج الدولة القومية التامة الاستقلال: "الديمقراطية الليبرالية – شأن أي نمط آخر من أنماط النظام السياسي – تتطلب وحدة سياسية يمكن أن تمارس داخلها، والتي عادة ما تكون ذلك النوع من الدولة التي تعرف (بالدولة القومية). فهي لا تنطبق على الحقول التي لا توجد فيها مثل هذه الدولة، أو المتوقع أن توجد فيها."[43] بناء على هذا التفسير، الديمقراطية المعاصرة تطبق في إطار الدولة القومية بشكل حصري. إن صدف أن تحقق التطابق بين القومية والأمة في اغلب الحالات القائمة على الساحة الدولية. فالقومية غالبا ما تشكل المعادل والمساوي لمصطلح الأمة، لأن أبرز علماء الاجتماع وإختصاصيي المسألة القومية يؤكدون بقاء وإستمرارية الدولة القومية لعهود طويلة قادمة. فبصدد إستشراف مستقبل الدولة القومية، يرى إيرنست غيلنر: "إن القوميات ستبقى على الأرجح لفترة طويلة، والتطور القومي مرتبط مع التطور الإقتصادي وشكل الدولة القومية التي هي حامي للثقافة وللإقتصاد الوطني أيضا. ومن الممكن أن يجري تعديل مستقبلي للقومية، فدرجة الحماس القومي مرتبط بالوفرة والتنافس الاقتصادي".[44]

إذن ثمة إجماع على إتخاذ الدولة القومية أساسا للإنتظام الاجتماعي – المدني السياسي المعاصر، كما هي النموذج الرئيس لنمط الدول القائمة والمستقبلية على الأرجح. فضلا أن الدولة القومية المستقلة هي أحد الشروط الرئيسية للتأسيس للحكم الديمقراطي في عالمنا المعاصر.

بناء على الدراسات المعمقة حول أنماط الديمقراطيات المعاصرة وإرتباطاها مع خصوصية المجتمعات، فإن الديمقراطية التي تناسب المجتمعات في مرحلة ما قبل التحرر القومي هي ديمقراطية ذات طابع ثوري بالضرورة، لأنها تركز على شرط الإستقلال القومي ومرتبط بأفق التحرر عضويا، أي أن هذه الديمقراطية تتأسس في خضم طلب المساواة القومية، ورفع الغبن التاريخي، سواء بالطرق السلمية أو بالثوارات وعبر ممارسة العنف ضد سلطة قائمة تتنكر لهذه الحقوق. فبدون شرط المساواة بين القوميات التي هي داخل دولة واحدة، أو متجاورة، لا تنتصب

---

[42] آلان تورين، المرجع السابق، ص78

[43] هوبزباوم. مرجع سابق. ص 86

[44] الأمم والقومية. إيرنست غيلنر- ترجمة: د. مجيد الراضي. دمشق – 1999، ص209

مؤسسات ديمقراطية، لأن شرط المساواة الأساسي الملازم للديمقراطية تعريفا وإصطلاحا يظل غائبا بدون الإستقلال القومي، والخلل بدون التحرر القومي سيظل كائنا في أسس وروح النظرية الديمقراطية نفسها. هذا ما تأكد بعد استفتاء إقليم كوردستان على الاستقلال في 2017/9/20 ، حيث تم رفض مجمل الفعالية الديمقراطية، كذلك رفض حق تقرير المصير السياسي لشعب كوردستان، فالعلاقة الجدلية بين الاستقلال القومي والممارسة الديمقراطية ظهرت هنا بشكل ملموس.

على الرغم من أن هذه المواضيع ذات طابع سجالي، في أغلب الدول المتعددة القوميات، لكن في حالة الدول التي تقتسم كوردستان تاريخيا، من الصعب أن تسود في هذه الدول ديمقراطية حقيقية لأن مجتمعاتها ونخبها الحاكمة قد تخلت عن تقبل شرط المساواة في الحقوق السياسية، إن قبولهم لأن تبقى كوردستان جزءا من هذه الدول، وأن يظل أبناء الشعب الكوردي محرومين من حقوقهم الثقافية، فضلا عن عدم الإعتراف بشخصيتهم المستقلة طوال العهود المنصرمة، هو دليل على عدم سيادة القيم الديمقراطية في منظوماتهم السياسية والسيادية، فمن يقبل بأن يظل ملايين البشر بدون حقوق، بل من يساهم في ممارسة الظلم والعنف وحتى المجازر بحق شعب آخر مجاور ضمن نفس الدولة، لا يمت للديمقراطية بصلة، ومن الصعب أن يصبح بين عشية وضحاها ديمقراطيا. بما معناه إن كل أشكال الكولونيالية أو (ما تحت الكولونيالية)، كذلك كل الآليات السياسية التي تحجب حق الشعوب والأقليات الأخرى في المساواة وتقرير المصير السياسي، هي مناقضة تماما لجوهر الديمقراطية، وبالتالي سيكون متوهما كل من يفترض أن هذه الدول – التي تحكم كوردستان – ستصبح ديمقراطية مع إستمرارية سياسة إضهاد الكورد، بكامل ما في مصطلح الديمقراطية من معاني وقيم. لقد جاء موقف حكومة بغداد والحكومات المجاورة في مواجهة نتائج الاستفتاء دليلا صريحا على فشل زراعة الديمقراطية في العراق الجديد، بل أفصحت عن تآكل الديمقراطية في كل من تركيا وهبوطها إلى أدنى مستوى في ايران. لأن الديمقراطية تتحق فقط في ظل الدول القومية كاملة السيادة والتي لاتقوم بإضهاد الشعوب والقوميات الأخرى، فالإستقلال وثقافة المساواة التامة هما شرطان أسياسيان لوجود واستمرارية أنظمة الحكم الديمقراطية، وقد يتم ترجمتهماعمليا ضمن الدول الكونفدرالية المتساوية في الحقوق والواجبات.

في مجال آخر ذات صلة، إن صدف وحققت بعض حركات التحرر الإنتصار وأنجزت الإستقلال لشعوبها، وقد مارست الديمقراطية داخل منظماتها وأحزابها قبل مرحلة تأسيس الدولة الوطنية، إلا أن أغلب حركات التحرر ومعظم المنظمات الثورية في النصف الثاني من القرن العشرين، قد فشلت في الجمع مابين الديمقراطية وعملية التحرر الوطني.

علما أن رصيد حركة التحرر الكوردستاني كبير في حقل ممارسة الديمقراطية والتأسيس لها عن طريق بناء الائتلافات والتحالفات، التمهيد لقبول التنوع والإختلاف في الرأي قبل الوصول إلى الحكم بسنوات طويلة.[45]

2- ديمقراطية الدولة القومية الناشئة وتأثير البنى الاجتماعية ما قبل الرأسمالية

يؤخذ على أنماط الحكم المنبثق من حركات التحرر الوطني أو الثورات الاجتماعية والمطالبة بالديمقراطية، بأن الديمقراطية النابعة من هذه الثورات الاجتماعية وحركات التحرر القومي تتحول بسرعة الى دكتاتوريات: "الثورات تحول الحركات الديمقراطية إلى أنظمة معادية للديمقراطية، كما في ثورة اكتوبر 1917م والثورة الايرانية 1979م ..."[46] وهذا التخوف قائم بالنسبة لأغلب السلطات المنبثقة من حركات التحرر القومي المسلحة أيضا، ومن ضمنها السلطة الكوردستانية في إقليم كوردستان العراق، وكذلك سلطة الإدارة الذاتية في كوردستان سورية.

يمكن الافتراض بأنه ليست الديمقراطية الفضفاضة (الخام) في مرحلة ما قبل الإستقلال قادرة أن تحقق منجزات سياسية وحضارية، وبالقدر نفسه فإن دكتاتورية وصلابة الحكم في مرحلة ما بعد الإستقلال أيضا لا تشكل المدخل والطريق نحو العدالة والتقدم والحكم الرشيد. في كلتا الحالتين من المهم أن يتم ممارسة النقد الموضوعي للسلطات بهدف تأمين المزيد من المعرفة والفهم لسيرورة الطابع المرحلي الدقيق لعملية دمقرطة المجتمعات والدول خارج العالم الرأسمالي المعاصر، وخاصة ضمن مساحة دراستنا، أي حالة إقليم كوردستان العراق الحرجة في ظل ديمقراطيتها الفتية.

يتبين من دراسة حالة حركة التحرر الكوردستاني، وجود علاقة جدلية بين ترسيخ الطموحات والمنجزات القومية وتطوير التجربة الديمقراطية في إقليم كوردستان العراق، لا بد من الكشف عن خيوطها لتحسين مستوى الأداء، وهذا ما استقطب الدراسين لمقاربة التجربة، فثمة دراسات عراقية تشخص واقع تماسك تجربة كوردستان العراق بالإعتماد على خصوصية وخاصية الإنتماء القومي الكوردي، وتعد الرابطة القومية مشتركا مجتمعيا وسياسيا رئيسيا، كما تربط تطور ديمقراطيتها بعملية التوافق والإلتفاف حول الأهداف الاستراتيجية: "إن النظام الديمقراطي في إقليم كوردستان العراق، رغم ما وصل إليه من قبول للتداول السلمي بين القوى المشاركة فيه، إلا أنه مازال حديث التجربة، وتحديدا في مناقشة مسألة بالغة الأهمية للإقليم، ألا وهي المتعلقة بالرؤى المتعارضة حول الأهداف الاستراتيجة داخل الإقليم وخارجه... فالذي يجمعهم هو الدفع بالخيار القومي للإقليم ليكون الإطار الجامع في أي علاقة مع حكومة بغداد أو في أي

---

[45] لمزيد من التفاصيل راجع الحوار مع السيد مسعود البارزاني، رئيس إقليم كوردستان العراق. الذي أجرته مجلة الموقف العربي، العدد رقم (30) في 27 نيسان 1981 ، ص 7-9

[46] آلان تورين، ما الديمقراطية، ص 54

احتمال لتحويل الكيان السياسي إلى دولة."[47] ويتم مقارنة هذا المشترك الذي يجمع سكان الإقليم مع ما يفرقهم، ويعد خطرا على مستقبل الإقليم، من مظاهر الإنقسام كالقبلية والمناطقية.[48] وبهذا المعنى فإن عملية الاستفتاء على استقلال إقليم كوردستان العراق يوم 2017/9/25 ساهم في توحيد الصف الكوردستاني، كما رسخت الارادة السياسية المتطلعة للتحرر والاستقلال. لقد حققت عملية الاستفتاء المزيد من الإلتفاف حول الهدف الاستراتيجي من جهة، كما ساهم في التأسيس للديمقراطية ومزيد من المشاركة للمواطنين في القضايا السياسية المصيرية من جهة أخرى.

إن الدراسات المقارنة وبعض التفاصيل تظل مفيدة لتشخيص الحالة الكوردستانية، حيث من الصعوبة تطبيق الديمقراطية وتحقيق المنجزات السياسية أيضا في ظل سيادة وسيطرة البنى الاجتماعية ما قبل الرأسمالية، وخاصة ترسخ البنى القبلية وتفشي البطالة والفقر. إذ لا ديمقراطية حقيقية قبل أن تسود العدالة الاجتماعية ويتم توزيع عادل للثروات وبالتالي تحقيق أهم شرط اجتماعي للديمقراطية والذي يتمثل في إستقلالية وتحرر الفرد، داخل المجتمع وإكتفاءه الذاتي إقتصاديا، حتى لا يتم شراء وبيع الأصوات كما يحدث في أغلب الديمقراطيات المستحدثة، بطريقة أو بأخرى.

3- الفقر والديمقراطية والطبقة الوسطى

الديمقراطية الليبرالية التمثيلية النيابية المستعارة من الغرب تستجر معها إلى الدول خارج العالم الأوروأمريكي العديد من المشاكل والأمراض، خاصة الفساد المالي والإداري البيروقراطي. فالفقر يخيم على هذه المجتمعات ولا يمكن للفقر والديمقراطية النيابية أن يجتمعا بشكل موضوعي، وإن حصل هذا التلاقي، فستظل حالة مؤقة ونسبية. إذ بات من البديهيات أن الفقر لا يولد ولا ينتج نظام تمثيلي نيابي سليم. كما أن الحامل الرئيسي للديمقراطية المعاصرة مازالت الطبقة الوسطى، هذه الطبقة الوليدة والهشة وغير المستقرة في المجتمعات المعنية بدراستنا عموما والمجتمع الكوردستاني على وجه الخصوص.

في البدء ينبغي الإهتمام، بل رعاية الطبقة الوسطى، توسيعها وتثبيتها لصالح إنحسار الطبقة الفقيرة، حتى يتم حماية النظام الديمقراطي وصيانته، فضلا عن مراقبته لتأمين الإستقرار، ولتثبيت مستوى معيشة الطبقة الوسطى نفسها قبل غيرها. يعتمد على هذا المنهج والاتجاه، العديد من المنظرين والدراسين منهم، كلود جوليان الذي يؤكد: "لقد غذت الديمقراطية الحرة الأمل طويلا في أن نمو طبقة متوسطة سيزود المؤسسات الجمهورية بالقاعدة الثابتة لحسن سيرها. وكان يجسد المثل الأعلى ذاته لهذه الديمقراطية الحرة جهاز سياسي من أشخاص يؤخذون في الأصل من المهن الحرة، ومن بين مديري المشاريع وملاكي الأرض، ومن الجامعة. وكان هؤلاء الرجال على جانب من الثقافة ومن الخبرة في

---

[47] خضر عباس عطوان واسراء علاء الدين نوري، فرضيات صراع الهوية السياسية ومستقبل الديمقراطية في كردستان. مجلة "المستقبل العربي"، العدد 434، نيسان 2015، نسخة pdf ، ص 178 -179 . على الرابط: http://www.caus.org.lb/

[48] للتفاصيل، خضر عباس عطوان. المصدر السابق.

المسؤليات، وكانوا يمثلون اسلوبا في العيش ونمطا في الإعتدال يقدمان إلى جمهور الناخبين كمثال يحتذى. وقد نظمت الرأسمالية والنظام الديمقراطي أعمالهما لكي تنميا عدديا طبقة متوسطة متمسكة بمجموعة من القيم التي تجمع بين الحكمة والعدالة والنظام والتقدم. وكانت هذه القاعدة الإنتخابية مزودة بفضائل تحصنها ضد المحاولتين القادرتين على تهديد الديمقراطية وهما: الإستبداد والفوضى. والطبقة الاجتماعية التي ستؤلف قاعدة النظام ستكون (متوسطة) من جميع الوجوه: فهي من الناحية الاقتصادية في مأمن من الفقر، تعيش في بحبوحة دون أن تبلغ إمتيازات الأغنياء، وهي مزودة، من الناحية الثقافية، بتأهيل كلاسيكي أو مسلكي... أما من الناحية السياسية فإنها تحترز من المخاطر الكبيرة التي تجرها الفوضى والنظام الكلي في الحكم."[49]

يبدو أن هذه الطبقة ليست إفتراضية، ولا منتمية لمرحلة تاريخية أوربية فحسب، بل هي ممكنة التكون، وإن لم تكن متشكلة وبارزة الملامح في المجتمعات الشرقأوسطية ومن بينها مجتمع كوردستان في هذه المرحلة. لكن على العكس نجد أن بولنتزاس لا يراهن كثيرا على هذه الطبقة، خاصة في مرحلة ما قبل سقوط النموذج السوفيتي (الاشتراكي)، بل يربط بين عملية الانتقال من الأنظمة الدكتاتورية إلى الديمقراطية وضرورات التوازن بين الكتل المسيطرة على الحكم، والرهان على ترجيح التوازن لصالح الطبقات الشعبية في المحصلة: "عملية التحول الى الديمقراطية وتصفية الدولة الموروثة عن الدكتاتوريات العسكرية... ترجع في شطر كبير منها الى أن الجماهير الشعبية تتدخل في العملية بشكل حاسم، انما بعد اطلاقها من الأعلى تقريبا، اي حين تتبلور في الأجهزة التسويات بين القوى التي تشكل جزءا آخذا من تناقضات النظام الداخلية، خالقة فرص الانقلاب."[50]

في جميع الحالات ينبغي عدم الإنتظار حتى تتشكل الطبقة الوسطى الرائدة، فمن الضروري إستنباط وأقلمة صيغة من الديمقراطية التي تهدف إلى ترجيح الجانب الاجتماعي وتأمين الخدمات للمجتمع بعد الاستقلال القومي، فهذه الصيغة - النسخة الديمقراطية ستكون مساهمة في بلورة وترسيخ طبقة وسطى جديدة، لكي تكون مؤهلة بدورها لترسيخ ونجاح التجربة الديمقراطية ذات الوظائف الإجتماعية. يفضل أن نعيد القول، بأن الديمقراطية تنبت في بيئة متكافئة اجتماعيا ومتقدمة ثقافيا، فضلا عن أن الفقر "وبحصر المعنى، فضيحة، لأن المجتمع هو الذي يضع ضوابط الحد الأدنى اللائق وهو يترك جمهورا له شأنه يعيش دون هذا الحد الأدنى. ويزيد من خطورة هذه الفضيحة أن هذا المجتمع يدعي أنه ديمقراطي. إن الديمقراطية تستلزم، إلى أن يثبت العكس، نضالا لا ينقطع في سبيل العدالة الاجتماعية، وإذا كانت لا تحلم بمذهب طوباوي في المساواة، فإنها ترفض أنواع التفاوت الخطيرة التي تذل الكائن البشري."[51]

---

[49] كلود جوليان، انتحار الديمقراطيات. ترجمة: عيسى عصفور- دمشق، 1975– ص 102
[50] بولنتزاس، مرجع سابق. ص 90
[51] كلود جوليان، المرجع السابق. ص 28

إن أحد أهم الرهانات على النظام الديمقراطي وتطبيقاته في العالم الثالث يكمن في أنه ينبغي أن لا يحل مسألة الحكم والحاكمية فقط، وإنما وبالضرورة تأمين المساواة الاجتماعية وتحسين ظروف معيشة المواطنين وتوفير الحريات العامة. هذا ليس مجرد مطالب وأمنيات وإنما إستشراف علمي، بدونه تتجمد أوصال النظم الديمقراطية: "أما وأن حركات التحرير الشعبي والوطني قد تحولت في أغلب الأحيان الى دكتاتوريات، وهذه أضحت بسرعة أجهزة قمع وعوائق في وجه التنمية، فقد بتنا نتوقع من الديمقراطية أن تتدبر بصورة أفضل أمر المتغييرات الاجتماعية بالتقليل من أشكال عدم المساواة."[52]

من جانب آخر تكشف آراء المفكرين المعاصرين أن الخطر على التجارب الديمقراطية تأتي أيضا من الليبرالية الفضفاضة والمتطرفة، فالمبالغة في الليبرالية الإقتصادية تقوض الديمقراطية من الداخل بحسب تودورف: "المشكل في ديمقراطيتنا الليبرالية يكمن في أن الاقتصاد الذي هو ثمرة المشاريع الحرة لدى الأفراد، قد أزاح السياسة، وأصبح خاضعا لهاجس الربح...الذي أدى لهيمنة الأكثر غنى على الأكثر فقرا. خلاصة القول، لقد أصبح هذا النوع من الديمقراطية، كنتيجة لهذا الوضع، شكل من: "استبداد الرأسمال الذي أضر بحماية الشعب عن طريق الدولة."[53] فالسلطات الفتية والجديدة على إدارة المجتمعات، مثل حالة إقليم كوردستان العراق، تحتاج لليبرالية إقتصادية معتدلة ورأسمال إجتماعي قوي ومتجذر، لكي تتمكن من دعم أسس الديمقراطية وتطويرها، فالرأسمال الاحتكاري غير المنتج بات أحد ألد أعداء الديمقراطيات الناشئة خارج العالم الأوروأمريكي. في أغلب الحالات خارج الدول الرأسمالية، أي في أطراف العالم يجب العمل بطريقة مختلفة من قبل القوى السياسية الفاعلة، حيث: "المهمة الرئيسية التي تقع على عاتق القوى التقدمية في أطراف النظام العالمي، هي فرض البعد الديمقراطي الغائب، لا إحلاله محل الأبعاد الوطنية والاجتماعية للتحرر الوطني الشعبي وإنما لتدعيمها."[54] كشفت أحداث ما بعد الاستفتاء في اقليم كوردستان العراق عن ضرورة هذا الربط، لأن مواقف القوى الكوردستانية كان مضطربة ومتباينة. إذ تحججت عدد منها داخل الاقليم بغياب الديمقراطية، لتبرير عدم مقاومتها لفرض دكتاتورية المركز والقبول به. بمعنى آخر كانت سلطة اقليم كوردستان العراق تعاني من خلل جوهري في تنظيم العلاقة بين الحقوق الاقتصادية والممارسة الديمقراطية وعدم القدرة على ربطهما بالمسار العام لحركة التحرر الوطني الكوردستاني الذي فقد روح المقاومة الذاتية في لحظة مفصلية من تاريخ الكورد المعاصر.

---

[52] آلان تورين، مرجع سابق. ص297
[53] تودورف، مرجع سابق، ص 125
[54] بولانتزاس، مرجع سابق. ص 82

الأمة الديمقراطية والأمة غير الديمقراطية

1- التدقيق في المصطلح

في السنوات الأخيرة تم تداول مصطلح (الأمة الديمقراطية) داخل بعض الأوساط الحزبية الكوردستانية، في مسعى سياسي لوضع ما يشبه خطة لإعادة تعريف الأمة من جديد، ومن ثم تحديد وتقييم الحقوق القومية على ضوء هذه المحاولة. بالإضافة لذلك يبدو أن هذا المسعى جاء في سياق إعادة النظر في برامج بعض التيارات السياسية الكوردستانية. على الرغم من أن ما يستشف من هذا الجهد، هو أنه توصيف وإصطلاح تفسيري جديد، لكنه سبب المزيد من الغموض وإضفاء مسحة من الضبابية على المطالب الكوردية الواضحة والمتبلورة تاريخيا. فضلا عن أنه سبب معضلات سياسية وبرنامجية سابقة، لأنه عمق ورجح الجانب الأيديولوجي بل البرنامجي الحزبي في مصطلح (الأمة الديمقراطية). فهذا المصطلح – الخطاب منذ تبنيه بقرار حزبي – تنظيمي، لم يساهم في حل المعضلات السياسية ولا الفكرية على الساحة الكوردستانية، كونه ذات منشأ حزبي، إذ يبدو أنه أكثر قدرة على توليد وانتاج الخلافات، بصرف النظر على أنه جاء في سياق عمل نظري، كتفسير وإمتداد لمصطلح (الحضارة الديمقراطية)[55] الذي فسره وكتب عنه السيد عبد الله أوجلان رئيس حزب العمال الكوردستاني بشكل مطول. مهما يكن، فإن مصطلح الأمة الديمقراطية يظل متسما بطابع حزبي، محمل بشحنات أيديولوجية وتعبوية عالية، لكي يؤثر على النخب الحزبية بإيقاعه اللغوي الجديد في المقام الأول، وتاليا في بعده الأيديولوجي وتطبيقاته السياسية، غير أنه يحتاج إلى المزيد من الجهد العلمي لجعله مصطلحا ذات دلالة عملية سياسية واضحة. حيث أنه من الزاوية العلمية أو الفلسفية جديد، ولم يسبق تداوله، أو إثبات صحة مدلوله اللغوي والإصطلاحي. لكن على الأرجح قد تداخل في تأسيس هذا المصطلح وتركيبه اللغوي أربعة مفردات ومفاهيم اجتماعية – سياسية متباينة، هي الأمة، القومية، الشعب، وكذلك الديمقراطية. حسب إطلاعي وقراءآتي، ليست هنالك أمم ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية أو دكتاتورية موضوعيا، بل هنالك أمم وشعوب وقوميات جميعها تعبر عن حالة إنتظام اجتماعي لمجموعة من البشر بينهم روابط ثابتة كاللغة والتاريخ والجغرافية ومشاعر الإنتماء، فضلا عن الإرادة والرغبة في العيش معا، ربما رجحت الظروف أحد هذه المشتركات في بعض المجتمعات وغيبت بعضها الآخر في مجتمعات أخرى مختلفة، لكنها جميعا تشكل شرطا لازما لإستكمال ملامح وبنيان الأمة، الذي يخضع أفرادها لسلطة دولة، عبر مراحل طويلة من التاريخ. هذه الدول تخضع بدورها شعوبها لأنظمة حكم متنوعة، أحد هذه النظم هو نظام الحكم الديمقراطي. لكن لم تكن الديمقراطية كنمط للحكم جزءا عضويا وفاعلا في تكوين الأمم والشعوب، فالديمقراطية صفة لنمط الحكم، تسمى وتتصف بها فقط السلطات والحكومات وأشكال الإدارات بشكل حصري. ولزيادة التوضيح والمساهمة في السجال، سنطرح عدة أسئلة تفسيرية، ماذا سيكون مدلول إستخدام مفردات

---

[55] عبدالله أوج آلان، لمزيد من للتفاصيل، من دولة الكهنة السومرية نحو الحضارة الديمقراطية. بدون تاريخ ومكان الطباعة.

ومصطلحات موازية ومن نفس عائلة (الديمقراطية)، فلو قلنا أمة ثيوقراطية، أمة بيروقراطية، أمة أوتوقراطية (بمعنى استبدادية) أو أمة ديكاتورية، كل هذا الاستخدامات تصبح بلا معنى علمي رصين، وهي أحكام قيمة قاسية ومطلقة، إلا إذا أراد المستخدم للمصطلح أن يسقط في شرك العنصرية، عندما يصنف أمة كاملة في خانة الاستبداد على سبيل المثال.

بهذا المعنى، لا يمكن إلا من باب المجاز الإقرار بصحة مصطلح (الأمة الديمقراطية)، التي تعني أنها أمة تحكم (نفسها بنفسها)، إذا أردنا الدقة في التفسير، وبذلك يتم العودة إلى المعنى الأساس، أي توصيف نوع ونمط الحكم. أما خارج هذا التفسير، فليس هنالك ما يستدعي الإعتقاد بأن مصطلح "الأمة الديمقراطية" صحيح، بل يمكن الترجيح بأنه خاطئ، تركيبي ولا يعبر عن أي مدلول ذات قيمة ملموسة في المحصلة، سوى أن هنالك أمة تعيش داخل دولة ديمقراطية! فما هي هذه الأمة؟ وما هو نظام الحكم الديمقراطي لهذه الدولة وأين هي؟ كل هذه الأسئلة بحاجة لأجوبة علمية موضوعية وافية.

مع الإفتراض أن نظام الحكم يضفي صفته على الأمة، فهل يصح تسمية أمة أوروبية ما بالأمة الديمقراطية؟! علما أن المصطلح قد يقارب وصف حال الأمة الأمريكية، التي هي أمة مكونة من المهاجرين من شتى أنحاء العالم، مع ذلك فإنه لم يسبق لأحد أن سمى الأمة الأمريكية بالديمقراطية، خاصة أنها أمة تركيبية، إن جاز التعبير، ما يربطهم هو رابطة العيش ضمن الدولة، في ظل القانون والحكم الديمقراطي في المقام الأول، رغم إختلاف أعراقهم وثقافاتهم القومية، وكذلك الحال بالنسبة لكندا وأستراليا.

فهذا المصطلح السياسي الجديد هبط إلى الساحة الكوردستانية كمقدمة لمشروع أيديولوجي، على الرغم من إشكاليته وصعوبة قبوله ودقة تفسيره، إلا أنه يتطلب التوقف عنده، كذلك المحاولة الجادة لفهمه سياسيا، بالتالي ضرورة المساهمة في تفسيره وضبطه عبر الحوار. السيد عبد الله أوجلان يقر بصعوبة تحقيق مشروع "الأمة الديمقراطية"، فالمشروع يتطلب ثورة إجتماعية حتى يترجم على الأرض ويتم بناء صرحه، لا بل أنه لا ينكر مثاليته، حين يقر بأنه يتطلب الإنسان الكامل للقيام بإنجاز مشروع الأمة الديمقراطية وحمل رايته: "يتميز إنشاء الأمة الديمقراطية بالأولوية على إنشاء الإشتراكية، ويمهد السبيل لها. وبينما يتطلب هذا الإنجاز الثورة في علم الاجتماع، فهو متعلق أيضا بإنجاز المهام الأخلاقية والسياسية معا. وبالرغم من كل محاصرات الحداثة الرأسمالية، إلا أن ريادة (p.k.k) ستوفق بقدر ما تتبنى دورها في هذا الإطار... إلى جانب التسلح بالتعبئة الأيديولوجية والسياسية التامة، يتوجب على الكوادر الاتصاف

بالقدرة على بسط الإلتزام بأخلاق الحياة الحرة خاصة، وتحت كل الظروف. أي أنه يتعين عليها تحديث وتوطيد مقدرتها في التحول إلى الفرد المشبع الذي يسمى في الثقافة الشرق أوسطية بالإنسان الكامل."[56]

بصرف النظر عن طريقة توظيف هذه المصطلح سياسيا وأيديولوجيا، والآمال الذي عقدت عليه من قبل أصحاب الفكرة وأنصارها، ثمة ضرورة لمزيد من التدقيق في درجة صحته علميا، بل سياسيا وأيديولوجيا في نهاية المطاف، خاصة أن شكوكنا تزداد حول إحتمالية أن يكون قد ترجم بطريقة غير دقيقة عن لغات أجنبية، أو مجتزأة عن سياقها الأصلي، عندما وردت في دراسات وخلال ظروف أخرى. كما أن مصطلح (الأمة الديمقراطية) ليس على علاقة لغوية بموضوع دراستنا فحسب، وإنما يندرج ضمن مساحة البحث في تعبيراته وتوظيفاته السياسية، فكلمنا عمقنا السجال والحوار في هذا المصطلح، نتعمق ضمن دراستنا التي تهدف إلى مقاربة أنماط الديمقراطيات المناسبة لمجتمع كوردستان، وطرائق تفكير الساسة، بالتالي قد نجد في مبررات ومرتكزات مصطلح – مشروع الأمة الديمقراطية ما يعيننا ويساهم في توضيح مسار توجهنا البحثي العلمي في أحد مساراته الضرورية.

لا بد في سياق الحديث عن شكل الديمقراطية الأنسب لشعوب المنطقة ولإقليم كوردستان العراق تحديدا، أن يتم التطرق إلى مفهوم الأمة الديمقراطية ومناقشته من جهة، وللتذكير بالعلاقة العضوية الوثيقة بين القوميات والأمم من جهة أخرى، فالأمة – القومية تظل أبعد بكثير عن الصيغ والتوصيفات السياسية التي يتسم به مصطلح (الشعب)، حيث ان مصطلح الشعب هو في الأساس مصطلح وتعبير سياسي قانوني. فالقومية مازالت مرتبطة عضويا بالثقافة، فضلا عن أبعادها الروحية والتربوية: "فالقومية لابد أن تنظم المجموعات الإنسانية في وحدات كبيرة ذات تعليم رمزي منسجمة ثقافيا. وهذا ما تحقق ويتحقق أكثر في المجتمع الصناعي الذي يتميز بالقراءة والكتابة الشاملة لكل أفراد المجتمع، وقد تكون ثقافة منقولة مدرسيا وليس شعبيا. وبصيغة ما فالثقافة القومية المعاصرة قد تنتج من التعليم المدرسي الموحد التي تنشره مؤسسات الدولة. وبهذا الشكل تبدو العلاقة جدلية بين الثقافة الخاصة المكتوبة لقومية ما والدولة القومية من جهة أخرى، هذه الدولة التي تنشر وتعلم في إطار هذه الثقافة القومية وتعيد إنتاجها من جديد. ذلكم هو ما تسعى إليه القومية، ولماذا نحن نعيش في عصر القومية".[57]

إذن للقومية وبالتالي الأمة جذور ثقافية واجتماعية مركبة، إنها نسيج تشكل تحت تأثير ونضالات الأجيال عبر العصور، بما فيها مراحل ما قبل الدولة المركزية نفسها.

---

[56] عبد الله اوجلان. مانيفستو الحضارة الديمقراطية. المجلد الخامس: القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية، دفاعا عن الكرد المحصورين بين فكي الإبادة الثقافية. ترجمة: زاخو شيار. مطبعة آزادي – 2013. ص 443

[57] إيرنست غيلنر. الأمم والقومية. ترجمة: د. مجيد الراضي. دمشق- 1999، ص79

بإختصار كل أمة تعيش داخل دولة، فهي دولتها القومية أو ضمن حدود دولة للقومية المجاورة السائدة، وهكذا. ثمة دول ديمقراطية وأخرى غيرد يمقراطية، بمعنى سيادة نظام حكم ديمقراطي أو مخالف لثوابت الديمقراطية، أما الأمم والشعوب، فهي خاضعة لهذه الدول ومؤطرة فيها، وبالتالي ليس هنالك أمم أو شعوب ديمقراطية موضوعيا وأخرى غير ديمقراطية، فهذا المصطلح ليس له مواز سوسيولوجي دقيق، فمفهوم "الأمة الديمقراطية" غير دقيق علميا،لأنه مصطلح تركيبي سنده العلمي ضعيف، كما يفتقر لمدلوله الحسي على أرض الواقع، سوى أنه مقاربة وإستعارة لمفهوم الشعب أو "الشعوب السوفيتية" أو (الأمة السوفيتية) سابقا، فبدلا من الصفة السوفيتية أو الإشتراكية تم وضع، أو لصق (الديمقراطية) بالأمة. فإن كان المقصود بالأمة الديمقراطية الدولة الديمقراطية نفسها، فثمة خلط بين الوطنية والقومية وشكل الحكم ضمن الدولة نفسها، وربما جاء الخطأ في سياق الترجمة من اللغات الأوربية إلى اللغة التركية، ومن ثم إلى اللغتين الكردية والعربية، خاصة لتعابير ومصطلحات (Nation, Nationality, Nationalism).

من جهة أخرى، ومن خلال التدقيق في النظرية الديمقراطية، يتبين أن الديمقراطية نظام للحكم، بالتالي هو "نظام سياسي" وهذا النظام السياسي وافتراضات تطابقه مع الديمقراطية النظرية أو الخام، قد تتحقق داخل هذه المجموعة السياسية أو تلك. أي لكل نظام عمل سياسي لمجموعة من البشر مستوى من التنظيم، يمكن أن يكون ديمقراطيا أو لا؟ فوجود قومية أو دولة هو مختلف تماما عن نظامها السياسي، الذي قد يكون ديمقراطيا أو قريب منه، بحسب المعايير الرئيسية للديمقراطية. في المحصلة لا يمكن للديمقراطية كنظام وإسلوب للحكم السياسي بين البشر أن يشكل بديلا لبنية الأمم وتكوينها المنبثق عن القومية، ولا شريكا في كينونتها. فالديمقراطية ظاهرة قد تلازم الدول والمجموعات البشرية ذات الخصائص المشتركة أو قد لا تلازمها، بالتالي فمفهوم الأمة الديمقراطية عائم واشكالي، وهي صفة تتبع الموصوف، والموصوف هنا لا يصلح ولا يمكن أن يتقبل الصفة، لأن الموصوف يجب بالضرورة أن يكون نظام حكم، نظام إدارة، سواء لمدينة سابقا، أو مملكة لاحقا، ومن ثم الدولة القومية في أوربا بعد مرحلة - معاهدة ويستفاليا عام (1677م).

حتى من منظور ماركسي تبدو الديمقراطية أقرب إلى الدولة منها إلى الأمة، بل تعد الفلسفة السياسية الماركسية – اللينينة الديمقراطية ملاصقة للدولة ولا يمكن أن توجد بدونها، بل عدت الديمقراطية شكلا من أشكال الدولة: "كما برهنت على أن الديمقراطية هي شكل للدولة وليست حكومة مثالية بواسطة الشعب أو الحكم المثالي للغالبية. فقد كانت الأغلبية الحاكمة دائما من الناحية التاريخية والاجتماعية ذات نوعية محددة تماما، كانت دائما أغلبية لطبقة حاكمة

معينة، وأوضح لينين أن: الديمقراطية ليست هي خضوع الأقلية للأغلبية. فالديمقراطية هي دولة تقر وتسلم بخضوع الأقلية للأغلبية."[58]

فالمرجعية والترابط عضويان بين الدولة والديمقراطية، وبالتالي بين الدولة القومية المعاصرة والديمقراطية، ثمة ميل في الدراسات الحديثة، بأنه في العالم المعاصر ليس هنالك صيغة لأي دولة سوى الدولة القومية أو المتعددة القوميات، التي تسود فيها قومية واحدة على الأرجح، فتخضع لها باقي القوميات والإثنيات، سواء كانت هذه المجموعات صغيرة أم كبيرة. ليس هنالك لا دول ولا مجتمعات تتصف بمجرد صفة وتعريف (الديمقراطية)، فليس هنالك أمة ديمقراطية بذاتها ولا أخرى ديكتاتورية كما سبق ذكره.

من منظار علمي سوسيولوجي لايمكن رصف ولصق المفردات والمصطلحات لإسقاطها على واقع معقد، فقد تحل المصطلحات الناتجة عن عمليات الدمج والتركيب هذه محل مصطلحات جديدة شكلا لكنها تظل بلا معنى على أرض الواقع، ولن تجد معادلها المجتمعي ولا السياسي، ستظل كما نفترض حلا لبعض الاشكالات السياسية وربما البرنامجية الحزبية، فضلا عن مخرج لتحولات في أيديولوجيا الأحزاب والحركات الشعبوية، ومع ذلك ليس ثمة من مانع أن نناقش هذا المصطلح - المشروع من منظار سياسي، فلنفترض أنه شعار، منهج أو خط جديد تبنته إحدى الفصائل أو التيارات السياسية الكوردستانية ويراهن على أنه طريق الخلاص لشعوب المنطقة. ففي هذه الحالة يستحسن أن نناقشه بموضوعية، ليتحول إلى مشترك سياسي وليس موضوعا للخلافات الأيديولوجية والحزبية. شريطة أن نستمر في تدقيق مبادئه وأسسه.

إستخدم هذا المصطلح في الأدبيات السياسية والفكرية الكوردستانية أولا من قبل السيد عبدالله أوجلان، في سياق مراجعاته السياسية والفكرية لخط حزب العمال الكوردستاني وبالتالي جاءت كمراجعة لمفاهيم وشعارات سياسية كان يتم تداولها وتبنيها من قبل اليسار التركي عموما، أما بالنسبة للسيد أوجلان فقد شكل هذا المصطلح - المشروع انعطافة واضحة نحو الديمقراطية، تطويرا لمصطلح الحضارة الديمقراطية التاريخي واستدارة نحو مصطلح الأمة الديمقراطية، لجعل مفهوم (الأمة الديمقراطية) مفتاحا لحل مجموعة من المعضلات المعقدة دفعة واحدة، كان أولها إنقاذ حزب العمال الكوردستاني من أزمته الأيديولوجية بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي من جهة، الحل السلمي والتخلي عن السلاح بعد أسر واعتقال زعيم الحزب من جهة أخرى، فضلا عن الادعاء بأن التوجه الجديد يؤمن شروط الحل لمشكلة الأمة الكوردية في نيل حقوقها المشروعة والتخلص من الكولونيالية وتأمين المساواة لأبناءها: "تحقق إنهيار الإشتراكية المشيدة، وبالتالي تقويض الدول القومية المبنية عليها. كما عانى (p.k.k) أيضا من ذلك بمستويات منخفضة في العديد من المجالات، إضافة إلى عدم بلوغه لتحقيق هدفه في تأسيس كردستان ديمقراطية موحدة بصفتها دولة قومية... إلا ان

[58] افجوست ميشين. الديمقراطية البرجوازية، مرجع سابق، ص 9، اعتمادا على لينين. المؤلفات الكاملة. الطبعة الروسية. المجلد 33، ص 83.

المعاناة من هذا السياق داخليا كان أساسا قبل ذلك بكثير، وبالأخص إعتبارا من عام 1995. هذا وقد لوحظ عيش سياقات مشابهة داخل العديد من الأحزاب ذات البنى المماثلة في عموم أصقاع العالم. لقد سعى تياران رئيسيان إلى فرض حضورهما بعد الانحلال والتفكك. أولهما الأحزاب الشيوعية المتشبثة بعناد بمفهوم الإشتراكية المشيدة الأرثوذكسية القديم. بينما كان ثانيهما قد تجسد في الأحزاب المتحولة إلى جناح ليبرالي ديمقراطي في الأحزاب الليبرالية التي أدت قديما دور الحزب الأصل أو الأس في البلدان الرأسمالية... بيد أن الفارق الأكبر الذي يميز (p.k.k) عن أقرانه، هو عدم بتر عراه مع التطور الديالكتيكي... هكذا، وبينما حقق (p.k.k) حملته في الولادة الثالثة، أو التجدد إثر التفكك الكبير الذي عاناه، فقد كان ولج بذلك مرحلة إجتماعية مغايرة، ألا وهي مرحلة التحول إلى حزب سياق الأمة الديمقراطية."[59]

من الواضح أن هذه المقولات والمصطلحات فالبرامج جاءت استجابة لحاجة حزبية وأيديولوجية عاجلة، وذلك للحفاظ على وحدة الحزب، تخطي مرحلة انهيار الأحزاب والحركات الشيوعية والماركسية بأقل الخسائر، فضلا عن ضرورة وضع الترتيبات التنظيمية داخل صفوف (p.k.k). لكن هذا المسار – التنظير الفكري الجديد حمل مشروعا قوميا مختلفا عن مشروع الحزب الأصلي، حيث أنتجت نسخة معدلة عرفت بالأمة الديمقراطية، ابتكرها زعيم الحزب في مسعى واضح لرسم خط أيديولوجي ثالث بين الرأسمالية والاشتراكية: "ذلك أن بناء المجتمع الكردي كأمة ديمقراطية، يأتي على رأس مهام (p.k.k) ضمن سياق الهوية الجديدة. ونجاحه في إنجاز مهمته هذه غير ممكن، إلا بتصييره نظامه بديلا لعناصر الحداثة الراسمالية قبل أي شيء آخر."[60]

لا شك أن جملة من العوامل والمقدمات مهدت لهذا المصطلح – الخط السياسي الأيديولوجي، كانت في مقدمتها الصراع ضمن حزب العمال الكوردستاني، خاصة بعد اختطاف واعتقال رئيسها السيد عبد الله أوجلان. كما ينبغي أن نذكر بأن الديمقراطية كانت ملازمة دائما لمسار حركة التحرر الكوردستاني، بل شكلت الحركة الكوردية تيارا رئيسيا في الحركات الوطنية الديمقراطية في عموم الشرق الأوسط، بحكم السعي التاريخي لهدف التحرر من حكم السلطات– الدول المجاورة، لكن حزب العمال الكوردستاني هو الحزب الوحيد الذي لم يتبنى الديمقراطية في صيغتها الكوردية المعتادة، أو الاشتراكية – الديمقراطية، وإنما تأسس كحزب ماركسي – لينيني راديكالي، تبنى الكفاح المسلح منذ بداية تأسيسه حوالي عام 1978م.

بعد سنوات من الكفاح المسلح وممارسة العنف الثوري على أسس ومنهجية حزب ماركسي إتخذ حرب الأنصار فعالية رئيسية له، إضافة إلى وصول الحزب إلى طرق مسدودة، إذ تعرض لامتحان صعب بعد انهيار الاتحاد السوفيتي

---

[59] عبد الله اوجلان. مانيفستو الحضارة الديمقراطية. المجلد الخامس: القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية، دفاعا عن الكرد المحصورين بين فكي الابادة الثقافية. ترجمة: زاخو شيار. مطبعة آزادي – 2013، ص 434 - 436

[60] أوجلان، المرجع السابق، ص 438

وتراجع الإيمان بالماركسية اللينية، فتعرض الحزب إلى أزمة داخلية، بشكل خاص بعد اختطاف واعتقال زعيم الحزب عبدلله اوجلان عام 1998م. لقد شكلت العوامل الداخلية والخارجية مؤثرات ضاغطة بإتجاه تغيير مسار الحزب أيديولوجيا على الأقل، فتحولت من (p.k.k) إلى (k.c.k)، أي من حزب العمال الكوردستاني إلى حركة المجتمع الديمقراطي.

من منظار ليبرالي يمكن للدارس أن يفهم هذا التغيير تحولا إيجابيا، أي انعطافة من خط تنظيمي ماركسي – طبقي عمالي مسلح الى تنظيم اجتماعي – ديمقراطي، لكن لم تترجم عملية التحول هذه على أرض الواقع ولم يتجسد إلا بصيغة (ديمقراطية راديكالية) أيضا، عبرت عن نفسها في صيغ شمولية وعسكرية صلبة وليست تشاركية. وبالتالي عبر هذا التحول عن نفسه راديكاليا في صيغة (الأمة الديمقراطية) كمخرج أيديولوجي، تنظيمي وسياسي في الوقت نفسه، وليس إيمانا بالمنهج الديمقراطي، أو تبنيا للنظرية الديمقراطية اليونانية الخام.

مهما تكن أسباب ودواعي هذا التحول، ينبغي أن نتلمس ما هو إيجابي في هذا التوجه الشديد نحو (ديمقراطية أيديولوجية) ذات طبيعة خاصة، في إنتظار أن تتحول إلى ديمقراطية سياسية في الممارسة العملية. من جانب آخر لا يمكن القبول ولا التساهل مع خطأ تحويل هذا التوجه الديمقراطي من المستوى الأيديولوجي نحو مستوى الهوية، فالديمقراطية التي من الصعب لها أن تتحول إلى أيديولوجيا، يستحيل عليها أن تتحول إلى هوية قومية، أو حتى هوية لشعب معين، يجري صياغته وتشكيله مخبريا، إلا في حالات استثنائية، حيث يمكن لرسوخ الديمقراطية أن تطبع المجموعة البشرية أو الشعب بطابعها السياسي الجارف، لأن الشعب مصطلح سياسي قابل لكسب هوية جديدة، في حين الأمة مصطلح إجتماعي ومعطى موضوعي ثابت لا يتغير ولا يكتسب أي صفة غير أحد جوانبها البنيوية.

ما يؤخذ على هذا التحول أنه قد جاء كمزج بين الأيديولوجيا والبرامج الحزبية من جهة، ترجيح ما هو اجتماعي على ما هو تاريخي، وبالتالي ثقافي وجغرافي من جهة أخرى. "فالأمة ظاهرة تاريخية لا يمكن التلاعب بها، أو تعديلها كما يشاء المؤدلج، في حين الشعب ظاهرة سياسية - قانونية تخضع للمتغييرات."[61]

أن نتعامل بروية وإيجابية مع هذا التحول في مسار (p.k.k) نحو (k.c.k)، أي من الماركسية نحو الديمقراطية يساعد في تفاعل الآراء لتعميق التفسير النظري أيضا، فضلا عن أنه تقييم للموقف السياسي أيضا. حيث غلب على هذا التحول، نزوعا راديكاليا نحو الديمقراطية تعويضا عن ما فقدته من زخم تعبوي وصلابة تنظمية مستمدة من التراث الماركسي – اللينيني. كما قد يمهد التعامل غير الأيديولوجي مع هذا التحول في ترجمة التجربة نحو بناء شراكات سياسية وتحالفات حزبية، التي هي جوهر الممارسة الديمقراطية في مرحلة ما قبل التحرر القومي وبناء الدولة، خاصة عبر التأسيس لصيغ الحكم المحلي.

---

[61] ألكسندر كيليفيج دوكين. كوردستان والشرق الأوسط الكبير. ضمن كتاب: كوردستان بعد معركتي الموصل والرقة. باللغة الكوردية. مركز رووداو للدراسات. أربيل - 2017. ص 20-24

حيث من الممكن أن نقترح مصطلح ومسار حل (الشعوب الديمقراطي)، وبالتالي ضرورة التدقيق في المصطلح، بحيث التعديل والتركيب في مصطلح الأمة لايؤثر سلبا على الهوية القومية وتشويشا على صلة القومية الوثيقة بالأمة، كيف ما كانت ظروفها المشخصة أو تاريخ تبلورها. فمصطلح (الأمة الديمقراطية) يحتاج إلى إعادة تحديد وتفسير، بالتالي يمكن تدويره لصالح مصطلح شديد الوضوح والدقة وهو (الأمة الكوردستانية)، أو على أساس جغرافي أوسع (اتحاد الشعوب الديمقراطي).

إن إعادة التحديد والتوصيف لمصطلح ومسار حل الأمة الديمقراطية، هو في الواقع سعي لتفسير مشروع تيار كبير داخل حركة التحرر الكوردستانية من جهة، مقاربة لتحديد ملامح الديمقراطية المناسبة لكوردستان وبالتالي لجوارها الشرق أوسطي من جهة أخرى. لذلك لا تكفي هذه الصفحات القليلة لإعطائها كامل حقها من التمحيص والدراسة. لكن يبدو أن التوجه نحو تثبيت عنوان مصطلح مواز كحل الشعوب الديمقراطي، أو حل(إتحاد الشعوب الديمقراطي) ضمن دولة فدرالية مرنة، خطوة في الاتجاه العلمي والسياسي الصحيح. لأن حل الشعوب الديمقراطي هو سياسي واقعي، بصرف النظر عن درجة الاتفاق والاختلاف مع بنوده وتفاصيله، كما يعد أحد المقترحات والخطط السياسية البرنامجية التي تستحق الاهتمام لحل مجمل معضلات مناطق شمال الشرق الأوسط ذات التنوع القومي – الثقافي والديني – المذهبي.

في المحصلة يستحسن تخليص المسألة الديمقراطية من أعباء جديدة، تتمثل في التنظير لتشكيل مجتمعات ما فوق واقعية ديمقراطية متخيلة. إن الديمقراطية من الضعف إزاء النزعات الاستبدادية والثيوقراطية، بحيث لا يمكن المضي والتوغل بعيدا في الرهان على قدراتها الخارقة، كصناعة أمة على سبيل المثال.

لقد بات من المسلمات أن الديمقراطية يجب أن تتنامى داخل حاضنة إجتماعية – قومية في ظل سلطة الدولة، قد تختلف الحوامل الإجتماعية للديمقراطية من مرحلة إلى أخرى، إلا أنه من المرجح أن الطبقة الوسطى هي حامل لواءها الرئيسي، بحسب العديد من التجارب الديمقراطية الناجحة. أما من الوجهة السياسية فإن مناخ التحالفات السياسية تؤسس وتفتح الطريق أمام الديمقراطيات الناشئة. لدرجة أن الديمقراطيات المعاصرة هي في الجوهر إنعكاس وترجمة مؤسساتية دستورية للتحالفات السياسية داخل إطار الدولة نفسها. الصعوبة تكمن في المراحل الإنتقالية نحو الحكم الديمقراطي التعددي، وتبرز هذه الصعوبات على شكل معضلة كبير في المجتمع الكوردستاني الذي يبدو أنه يتخطى موضوعيا مرحلة الثورات والإنتفاضات القومية ليدخل مرحلة بناء الدولة، المشكلة تكمن في أن بعض القوى الكوردستانية تحاول القفز على هذه الحقيقة عن طريق مصادرة حق ومبدأ التحالفات، بالإعتماد على رصيدها العملي

في الممارسة التوتاليتارية، التي تتلخص في الإعتماد على الجماهير المستاءة من باقي الأحزاب والمنظمات، وقدرة تنظيمها كسب الجماهير ودفعها لترفض الأطر السياسية القديمة وتقطع كل صلة للجماهير مع الواقع[62].

هذا ما يعرقل إستكمال عملية الدمقرطة للنظام السياسي في كوردستان، أو التأسيس للعملية على أقل تقدير. فما زالت تستمر بعض المنظمات الكوردستانية منذ عقود في نشر مناخ الصراع الحاد مع أحزاب وقوى كوردستانية قائمة وتسبقها في العمل السياسي، لإتاحة المزيد من المساحة الإجتماعية لعملها ودعايتها الحزبية، فبدلا من التحالف معها، كما هو شرط أساسي للممارسة الديمقراطية والتأسيس لها، أعادت تجربة الجهات (الاشتراكية) للأحزاب (الطليعية) ونسختها على شكل كوبي مشوه: فأعلنت عن منظمات وهمية وإتحادات تابعة لها واستبعدت كل الفعاليات التي تخالفها الرأي السياسي أو الأيديولوجي، وأحيت ما يمكن توصيفه بحركة توليتارية كوردستانية بإمتياز. فيجب أن لا ننسى أن التوتاليتارية هو عدو الديمقراطية الأول في العصر الحديث وليست الرأسمالية. فمن الصعب الجمع بين المناداة الراديكالية النظرية بالديمقراطية والممارسة التوتاليتارية، ذات الصفة الطليعية الثورية.

فالقفز فوق مبدأ التحالفات السياسية في المجتمعات الشرق أوسطية هو أول مسعى لنسف المرتكز الأساسي للديمقراطيات الصاعدة في العوالم غير الرأسمالية، خاصة لمرحلة ما بعد الثورات والإنتفاضات الشعبية. بهذا المعنى يبدو من الغريب أن يتم القفز فوق المرحلة الإنتقالية لممارسة الديمقراطية، التي تكمن في تجريب ممارسة الحكم تشاركيا بين جميع القوى المتواجدة على الأرض، قبل توسيعها وتعميقها نحو الممارسة الفردية لكل أعضاء المجتمع، بمعنى جعل الأحزاب والمنظمات قبل المواطن – الفرد حجر بناء صرح الديمقراطية في مجتمعاتنا.

على مسار معاكس لهذا المنطق الجدلي لتعلم ممارسة الديمقراطية والتدرج بها داخل مجتمع محدد ومؤطر بالدولة، نصادف محاولات لتعويم مفاهيم نظرية وسياسية على الصعيد العملي، بل صيغة من القفز في الهواء نحو الفضاء الإفتراضي، لتحويل الديمقراطية إلى مجرد بالون إختبار لغوي، لذلك ولكي لا يتحول مفهوم ومشروع (الأمة الديمقراطية) إلى سراب، ويتجمد نظريا وأيديولوجيا، نكرر ضرورة التوافق على مصطلحات بديلة وقريبة في تفسيرها ومحتواها من جوهر ما تم القصد به وإقتراحه في الأصل.

2- الأمة الديمقراطية الكوردية

[62] حنة ارندت - أسس التوتاليتارية، ترجمة: انطون ابو زيد، بيروت. لبنان - 2016. ص 31 -38

ما يتم فهمه من تفاصيل مشروع الحل الديمقراطي الذي أطلقه السيد عبد الله أوجلان أنه مكمل لمسار المشروع التحرري الكوردستاني، وهو غير منفصل عن الدولة القومية ولا بديلا عنها، لكن بصيغة ديمقراطية وعصرية جديدة: "من عظيم الأهمية التبيان بأن نموذج الحل الديمقراطي ليس منفصلا كليا عن الدولة القومية، اذ بمقدور الديمقراطية والدولة القومية أن تلعبا دورهما كسيادتين تحت السقف السياسي عينه. الدستور الديمقراطي هو الذي يرسم الحدود الفاصلة بين مساحة نفوذهما. الى جانب خطو الاتحاد الاوربي عدة خطوات في هذا المنحى إلا أن الجانب الطاغي هو سيطرة الدولة القومية. لكن الميل السائد في معظم أنحاء العالم هو في اتجاه تجاوز الدولة القومية. ويستند أهم تحول سياسي يشهده العالم، إلى تخطي الدولة القومية نظريا وعمليا. وبقدر ما يصير الحل الديمقراطي نفسه نظاميا وشبه مستقل، فسيساهم بالمثل حينها في انجاز التحول السياسي. وتحول الدولة في الاتجاه الايجابي، انما هو متعلق عن كثب بتحقيق الدمقرطة، وشبه الاستقلال الديمقراطي، وانشاء الأمة الديمقراطية، واحلال الديمقراطية المحلية، وارساء الثقافة الديمقراطية في المجالات المجتمعية قاطبة."[63]

من الأهمية أن نتلمس بوادر إيجابية داخل مشروع الحل الديمقراطي، خاصة في اصراره على البناء الديمقراطي، بمعناه المجتمعي والعملي، علما أن المشروع لا ينفي الطابع الكوردي للأمة الديمقراطية، خاصة نصادف استخدام مصطلح (الأمة الديمقراطية الكوردية) من قبل السيد أوجلان بوضوح: "إن الأمة الديمقراطية الكردية، التي ستكتسب مزيدا من الماهية البنيوية تدريجيا خلال سياق (KCK) ستقدم بكل ابعادها تجربة إعادة الانشاء الوطني، التي ستغدو نموذجا تقتدي به شعوب الشرق الأوسط. ومقال نزعة انكار التاريخ والثقافة، التي تتبناها الدول القومية العاجزة عن تخطي دور العمالة والتواطوء مع الحداثة الغربية، فإنها ستبتدأ عصرا جديدا، أي ستطلق العنان لصعود وسم عصر العصرانية الديمقراطية، تزامنا مع نهضة الأمة الثورية الديمقراطية."[64]

إذا أعدنا قراءة وترتيب الأفكار ضمن الأدبيات الطويلة والقراءات المستفيضة للسيد أوجلان، نجدها ايجابية من حيث أن جوهر الحل الديمقراطي للقضية الكوردية هو مسعى سلمي وديمقراطي في الوقت نفسه، وهو ما يتوافق مع منطق العصر والظروف السياسية الصعبة التي تعصف بالشرق الأوسط، تركيا، سورية والعراق بشكل خاص.

إن بناء كونفدراليات ديمقراطية في بلداننا يمكن أن تحقق مشروع (اتحاد الشعوب الديمقراطي)، كما يمكن أن تترجم أفكار حركة المجتمع الديمقراطي على أرض الواقع، لكن هذا النزوع الاتحادي الديمقراطي العابر للقوميات والطوائف داخل المجتمعات والدول القائمة في الشرق الأوسط، عليه أن يستند على تجربة ديمقراطية ملموسة وناجحة داخل البيت الكوردي، بما معناه كيف لباقي الشعوب المجاورة لنا من عرب وتركمان، سريان وأرمن، أن تؤمن بمصداقية

---

[63] عبد الله اوجلان. القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية. مرجع سابق. ص 479

[64] عبد الله اوجلان. حل الأمة الديمقراطية. مرجع سابق. ص 511

الدعوة الكوردية للاتحاد الديمقراطي ما لم نقدم لهم تجربة ديمقراطية على مستوى أضيق أي المجتمع الكوردي. لذلك أول خطوة في مسار توفير النجاح لمشروع تضامن واتحاد ديمقراطي بين شعوب المنطقة، تنطلق من بناء ديمقراطية سياسية داخل المجتمع الكوردي، وخير بداية تكون في تأسيس ائتلافات سياسية عريضة، تحتضن الاختلافات والتنوع السياسي ضمن المجتمع الكوردي أولا، لتشكل قاعدة للأطر الديمقراطية الأوسع. فإذا أردنا لهذه النظريات والبرامج السياسية أن لا تكون خيالية وطوباوية، يجب أن تمارس من قبل القوى صاحبة البرامج الديمقراطية في المقام الأول. خاصة أن التجارب الديمقراطية الناجحة تؤكد على أنها لا تحتاج إلى تنظير كبير وعميق، فهي تترجم وتحقق مصداقيتها بالتطبيق على أرض الواقع، **فالديمقرطية تواجه بطبيعتها العملية إختبارا يوميا في كل مناطق العالم بما فيه كوردستان وعموم بلدان الشرق الأوسط.**

كنتيجة لمناقشة هذه المصطلحات والمسارات، يمكن التأكيد أن السيد أوجلان بتوجهه هذا عبر مشروع (الأمة الديمقراطية) قد فتح الباب أمام إمكانية دمقرطة حزب العمال الكوردستاني بتحويل خطه نحو حركة المجتمع الديمقراطي، كذلك بالزيادة الكبيرة لمشاركة المرأة الكردية بالعملين السياسي والعسكري، قد اجتهد في السير على الخط الثالث بتركه درب الاشتراكية المتشددة، ورفضه المسار الليبرالي – الرأسمالي، بذلك وبشكل من الأشكال قد غلب الديمقراطية على كل من الاشتراكية والرأسمالية، فسمة هذا الخط الثالث الذي اقترحه السيد اوجلان تتلخص بتغليب الديمقراطية والتمسك بها، وإن جاءت بصيغة متشددة ومؤدلجة.

مهما جر هذا المشروع معه من إشكالات، وبصرف النظر عن التشدد في صيغته النظرية، التي جعلت من الديمقراطية أيديولوجيا من جهة وهوية من جهة أخرى، إلا أنه على أرض الواقع وفي الممارسة العملية لا يمكن للمشروع إلا وأن يؤسس لديمقراطية إجتماعية، ديمقراطية مبتكرة موازية بشكل ما لنهج بعض الديمقراطيات الناجحة في العالم الثالث، كالديمقراطية الهندية التي تعرف بالديمقراطية الاجتماعية حينا والديمقراطية الاقتصادية حينا آخر. وعليه فهذا المشروع ينبغي له أن يستأثر الاهتمام، ولا يستدعي الحدة في تناوله، أو معاداته.

من الجانب الآخر إن مسعى أدلجة الديمقراطية أو تبنيها كخط ثالث والتأسيس (للأمة الديمقراطية) جاء في الأصل كمقترح لحل للمسألة الكوردية، أو حتى الإدعاء بحل مجمل مسائل الشرق أوسطية، فهذا المشروع الخط الأديولوجي – السياسي لا يتطلب من متبنيه أي معاداة للقومية كمعطى موضوعي، ولا للدولة القومية كشكل راسخ للدولة المعاصرة، كما لا تستدعي التخلي عن الاشتراكية، فالديمقراطية في صيغتها الجنينة هي شكل أولي ومبسط للاشتراكية، كما هي في أحد أهم خصائصها وحمولتها الفكرية – السياسية عملية قبول بالآخر المختلف، تعاون مع الشركاء في الجغرافيا، التكيف مع آرائهم وبرامجهم السياسية.

في المحصلة تظل الديمقراطية الطريقة الأكثر سلمية في ممارسة السلطة، والأداة الأكثر مرونة في إدارة المجتمعات. فأي جهد يتجه لتبنيها، أو ممارستها يصب في مصلحة قضايا السلم وحقوق الإنسان، فحقوق الشعوب المضطهدة.

الديمقراطية كأيديولوجيا

ثمة مقولة مهمة ومكثفة لفرويد، تتلخص في "أن الإنسان لا يتخلى عن شيء إنما يستبدل شيء بشيء آخر". على ما يبدو تصح هذه المقولة الذهبية في أغلب الحالات، ليس في علم النفس وإنما أيضا في الحياة الاجتماعية والسياسية، فالذين آمنوا وتبنوا الأيديولوجيات الإشتراكية والتوتاليتارية (الشمولية) لا يستطيعون التخلي عنها، وإنما يتم إستبدالها بأيديولوجيات أخرى جديدة، أو ملئ الفراغ الذي خلفته بما يشبه الأيديولوجيا. هذا ما يحدث في عدد من الدول، كما تتهرول بعض التيارات السياسية نحو الديمقراطية، بحيث يتم تناولها بوصفها أيديولوجية بديلة، قادرة على حل كل معضلات المجتمع. وتتسم بالقدرة الكلية أيضا.

في هذا السياق فقد تكرر تبادل التهم في مسعى القيام بأدلجة الديمقراطية، فالماركسيون إتهموا الليبراليين، كما رد الماركسيون بالمثل: "شوه الأيديولوجيون الرأسماليون مفهوم الديمقراطية تماما، كما فعلوا بمفهوم الدكتاتورية. ومنذ عشرات السنين يحاولون الإيحاء والترويج لفكرة أن الديمقراطية هي نتاج للرأسمالية في نفس الوقت الذي تحكم فيه البلدان الاشتراكية بواسطة الدكتاتورية، وفي الواقع فإن هذه المقارنة أو المقابلة تعتبر تبرير صريح للرأسمالية وتشويه كامل للديمقراطية البروليتارية."[65]

لقد سبق التنبه لظاهرة أدلجة الديمقراطية، وتم نقدها من قبل عدد من المفكرين العرب: "تم تحويل الديمقراطية في المخيال العربي، بعد فشل الأيديولوجيات القومية واليسارية الثورية، إلى كلمة سمسم بديلة لفتح مغارة الحداثة المستغلقة ولتحقيق نقلة عجائبية، بلا مجهود ولا كلفة ولا زمن، من واقع التأخر إلى مثال التقدم."[66] فمن الخطأ تماما أن يتم الترويج والتمسك بالديمقراطية وكأنها أيديولوجية شمولية واعدة، ذات بنية متماسكة، تعتمد نصوص ثابته لا يمكن المساس بها. أو أن تعد الديمقراطية مخرجا لكل الأزمات، بل مفتاحا لفتح كافة الأبواب المغلقة، حلا سحريا لمشاكل وهموم المجتمعات النامية، بل البشرية جمعاء، وإنما ينبغي التذكير بإستمرار بأن الديمقراطية مجرد نظام وأدوات مؤسساتية للحكم الرشيد، فضلا عن أنها فسحة لحرية الإختيار في مواجهة الصيغ القسرية لأنماط الحكم ما قبل الديمقراطية، فالديمقراطية في أحد توصيفاتها المبسطة هي: "الدفاع عن حرية إختيار الحاكمين من قبل المحكومين."[67]

---

[65] افجوست ميشين. الديمقراطية البرجوازية. مرجع سابق. ص 8

[66] جورج طرابيشي. هرطقات عن الديمقراطية والعلمانية والحداثة والممانعة العربية. بيروت، لبنان - 2006، ص10

[67] آلان تورين، ما الديمقراطية، مرجع سابق، ص70

لذلك قلما تجتمع الحرية مع الأيديولوجيا أولا، ومن ثم قد لا يفضي استخدام هذه الأداة أي (الديمقراطية) إلى إختيار موفق للطاقم أو الطبقة الحاكمة ثانيا.

الديمقراطية الراهنة ليست أيديولوجيا مبسطة ولا ترياقا لكل الأمراض، كما لا يمكن في الوقت نفسه نفي عدم وجود وشائج ومشتركات بين الديمقراطية والأيديولوجيات، وليست الديمقراطية على النقيض تماما من الصيغة الأيديولوجية نفسها: "إن الأيديولوجيا هي، بصورة رسمية، فكرة الآخر، فمنحها صفة موضوعية أمر غير ممكن إذا لم يلتزم بها المرء. ونحن نعترف عند الاقتضاء، بأن أيديولوجية الآخر إنما هي فكرته الخاصة... إن الأيديولوجيا هي المجتمع بوصفه مشاحنة. إنها المجتمع الذي يسعى إلى أن يحدد ذاته في صراعات وتناقضات."[68] هذا وإن بدأت الديمقراطية النظرية تأخذ وتستعير بعض صفات الأيديولوجيا من نواح عدة، أبرزها دخولها حيز الصراع والمنافسة مع المنظومات الفكرية الأخرى، لكنها لكي تظل (ديمقراطية) وتحافظ على حياديتها في سياق إزدحام وتنافس الأفكار، ينبغي أن تظل وتعني ببساطة، المؤسسات ومرتكزات الدولة القومية المعاصرة، على أرضية نظام واتفاقيات وستفاليا في صيغتها العامة، فمؤسسات الدولة التمثيلية الديمقراطية والنظم الإنتخابية الحرة، قد نالت من النقد النظري والاخفاقات العملية، وقدمت من النماذج الفاشلة أكثر من النماذج الناجحة التي استمرت في تحقيق المنجزات السياسية والمكاسب الاجتماعية، خاصة خارج الإقليم – البيئة الأوروأمريكية، فتقييم التجربة (الديمقراطية) على مر العصور وفي بيئات إقليمة متنوعة تأتي لصاح ترجيح الفشل وليس النجاح، وتحديدا تلك الحالات التي حرفت الديمقراطية إلى مايشبه الأيديولوجية الجامدة، الغطاء والمظلة للحكم غير الرشيد. فمن السذاجة أن يتم تصنيف عالم اليوم إلى (ديمقراطي) ناصع البياض ومشرق، وآخر (غير ديمقراطي) كالح، استبدادي وفاسد. إن هذا التصنيف يعود بنا إلى المنزلق التقييمي الحاد، منزلق أبيض أو أسود! في هكذا ظرف وضمن هذه الشروط ينبغي عدم الإنسياق لهكذا توصيف وتصنيف، ولا البحث عن حلول جاهزة، يمكن استيرادها لبناء نظم أكثر عدلا، فيستحسن تجنب الوقوع في فخ الحل المعادل للجرعة الأيديولوجية الشافية من كل الآفات المعاصرة. فقد بات من البديهيات أن النظام الديمقراطي التمثيلي المتعارف عليه اليوم لم يعد حلا كافيا ولا شافيا لمجمل معضلات المجتمعات المعاصرة، خاصة في مسائل محددة كمشروعية الحكم، عدالة النظم الاجتماعية وتساوي الفرص، فضلا عن صيانة حقوق الإنسان.

لقد تنبه إلى حقيقة الفصل بين الديمقراطية والمعتقدات دارسين عرب: "إن نظام الحكم الديمقراطي، نظام محكم، له مقومات عامة ومشتركة بين مختلف نظم الحكم الديمقراطية في مختلف الحضارات والقارات. وليس بين هذه المقومات تبعية نظام الحكم الديمقراطي لعقيدة أو كونه آلية لعقيدة... لذلك فإن قبول العقيدة الليبرالية أو العلمانية أو الرأسمالية، والالتزام بمقتضياتها، ليس شرطا لقيام نظام حكم ديمقراطي. كما أن الديمقراطية ليست مجرد آلية

---

[68] فرناند دومون، الأيديولوجيات. ترجمة: وجيه أسعد. دمشق – 1977، ص -7

لعقيدة أخرى كما تظن بعض التيارات الدينية والعقائدية والسلطوية عامة، وإن كان نظام الحكم الديمقراطي يتأثر في خياراته وقراراته بالقيم الإنسانية من أي دين أو فكر جاء، كما يتأثر بتفضيلات المجتمع المتغيرة من آن إلى آخر، شريطة أن لا تؤدي تلك التفضيلات أو الخيارات إلى إجهاض نظام الحكم الديمقراطي."[69]

إذا تحولت الديمقراطية كما يبدو أنها تتجه لتكون أيديولوجية جامدة في بعض الحالات والدول، فإن مصيرها أيضا سيكون على الأرجح الفشل، مثل سائر الأيديولوجيات والأفكار المثالية التي إنبثقت من حلم الإنسان القديم في المدينة الفاضلة، وتأمين المساواة النظرية التامة بين بني البشر. قد يكون مصير الديمقراطية (كأيديولوجيا) مثل مصير الاشتراكية وما حل بها، لذلك لا بد من تفريغها من محتواها الأيديولوجي الخلاصي اليقيني، الذي علق به في سياق الصراعات السياسية طوال القرون المنصرمة، والمحاولة الجادة للتعرف على روحها ومنهجها وتفكيك مكوناتها، وعدم تحملها أكثر مما تتحمل، لتعد مجرد أداة ووسيلة لتحسين وتنظيم الحياة السياسية وبيئة مناسبة لرفع سقف الحريات، وكذلك لتمهيد الطريق للمساواة الحقيقة بين المواطنين، هذه المساواة التي لا يمكن للديمقراطية أن تنتعش أو تعمل بدونها.

أخيرا يجب أن نتهيأ لتخفيف الصدمة عند عدم قدرة الديمقراطية على الإستجابة لأسئلة العصر، ولا القدرة على حل معظم مشكلات الإجتماع السياسي المعاصر. هذا ما بات يستشف من رؤية المفكرين والدعاة الأكثر حماسا للديمقراطية الليبرالية، فثمة العديد من المقالات والآراء الجديدة لفوكوياما على سبيل المثال لا الحصر، يبدي فيه أسفه على الرهان بشكل تام على الديمقراطية الليبرالية، وبالتالي بات يهبط من مستوى أدلجتها السابقة - بمعنى رهانه اليقيني على قدراتها - ليرجح الجانب القانوني والمؤسساتي في بناء الدول، أي دور المؤسسات القانونية فيتطور المجتمعات النامية: "أنَّ جهود الديمقراطية الليبرالية في بناء المؤسسات كانت متواضعة جدا وأنَّه إذا كان هناك شيء واحد تغيّر في تفكيري بشأن كل هذا، فهو بالضبط هذا السؤال حول صعوبة خلق مؤسسات".[70]

لكن على العكس من افتراض فوكوياما، ففي الآونة الأخيرة وعبر قراءات نقدية جديدة لتجارب ديمقراطية في مقدمتها الأمريكية، يتم الالتفات إلى حساسية جديدة ودقيقة لعلاقة الديمقراطية وتطوير المؤسسات الدستورية والقانونية، بمسألة إشكالية أخرى تكمن في البيروقراطية ودور الدولة العميقة في ممانعة سياسات التغيير، سواء في مواجهة توسيع الديمقراطية، أو اجراء إصلاحات دستورية عميقة، بما فيها دور الجيش في عمليات التغيير، وخاصة عند رصد تجارب تركيا، باكستان ومصر: "حسب أحد مبادىء الدولة العميقة، تظهر الدراسات أن الدول النامية كمصر، باكستان

---

[69] د.علي خليفه الكواري. الانتقال للديمقراطية في الدول العربية. محاضرة في منتدى الفكر العربي. المؤتمر الخامس، عمان 9-2012/12/11

[70] عمّار أحمد الشقيري، فوكوياما وإعادة كتابة التاريخ، موقع ضفاف، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/diffah/books، 27/11/ 2016

وتركيا، حيث كان من المعروف أن النخب المظللة في الوزارات العسكرية والحكومية تتحدى أو تتحدى ببساطة التوجهات الديمقراطية..."[71]

إن طبيعة العلاقة بين بيروقراطية مؤسسات الدولة والجيوش الوطنية الكبيرة تشكل حاضنة لنشاطات غير قانونية، وبالتالي تؤمن قعر عميق لسياسات غير رسمية وغير معلنة، تعرف اصطلاحا بالدولة العميقة، التي تخلق حالة من ممانعة مؤسسات الدولة الرسمية للمتغيرات وخاصة مزيد من الدمقرطة. فالجيش غالبا ما يقف ضد رفع منسوب ديمقراطية هذه الدول، خاصة تلك التي تمتلك جيوشا قوية. مهما يكن من دقة هذه المؤشرات، يمكن التكهن أن معضلة جديدة باتت تظهرها الدول ذات المؤسسات العريقة، بجذورها التاريخية العميقة في مواجهة عمليات الإصلاح الديمقراطي، بما فيه أمريكا التي لم تهضم فوز ترامب. تجسدت في رفض توجهاته غير التقليدية لفرض سياسات غير معتادة على المؤسسات الأمريكية، بما فيه الحزب الجمهوري.

ما أود الإشارة إليه، أن الرهان على قوة وقانونية المؤسسات في أي دولة لتشكل رافعة لعمليات الإصلاح الديمقراطي، وعاملا مساعدا لترسيخها، ليست بالضرورة صحيحة، وما حالات، تركيا، مصر وباكستان إلا خير دليل على ضعف قوة هذا الرهان. إذ ينبغي أن لا ينضم هذا التوجه، أي الرهان على قانونية ورسوخ مؤسسات الدولة إلى التوجهات التي تحاول تجميد الديمقراطية وتدفعها نحو التقولب داخل نصوص جامدة ومتخشبة، بل ربطها برسوخ وتاريخية مؤسسات الدولة.

[71] Jon D. Michaels. Trump and the "Deep State" .The Government Strikes Back. Link: https://www.foreignaffairs.com/articles/2017-08-15/trump-and-deep-state

الثقافة الديمقراطية

على العكس من الذين يرفعون من شأن الديمقراطية ويمجدونها لدرجة أن أضحت لديهم ما يشبه أيديولوجيا، أو ببساطة إحدى الأيديولوجيات المبشرة وطريقا حتميا للخلاص، هنالك من يفترض أن الديمقراطية بحد ذاتها ثقافة، وهي منتمية إلى مجتمعات متحضرة ومتقدمة إقتصاديا واجتماعيا، وحتى علميا ومعرفيا. ومن الصعب تطبيقها خارج هذه المجتمعات ذات (الثقافة غير الديمقراطية) البدائية أو الفلاحية.

لا شك أن الثقافة الديمقراطية مهمة ولكن ما هي الثقافة الديمقراطية بحد ذاتها؟ وكيف تشكلت في المجتمعات الرأسمالية؟ وكيف يمكن لها أن تتشكل في المجتمعات النامية والزراعية؟ بصرف النظر عن صعوبة تحديدنا لملامح الثقافة الديمقراطية، هنالك آراء ترجح وتؤكد على ضرورة التوجه نحوها مختصرا الطريق نحو الديمقراطية: "بات لزاما علينا إذن أن نتوجه ناحية الثقافة، لا ناحية المؤسسات في معرض بحثنا عن أساس الديمقراطية. ليست الثقافة الديمقراطية نشرا للأفكار الديمقراطية فقط أو مجموعة من برامج التربية والبث التلفزيوني أو المطبوعات الموجهة للجمهور الواسع. ثم تقتصر أكثر أيضا على مجرد خطاب يعلم كل إمرؤ أنه سهل التلقي، لا سيما وأنه أكثر عمومية، وأن بمقدور كل واحد بالتالي أن يستخدمه ضمن منحى يتلاءم مع أفكاره ومصالحه. إن الثقافة الديمقراطية هي تصور الكائن البشري الذي يبدي المقاومة الأشد صلابة في وجه أي محاولة للحكم المطلق – حتى المثبت شرعيا عن طريق الإنتخابات – ويبدي في الوقت نفسه العزيمة على خلق الشروط القانونية للحريات الشخصية والحفاظ عليها. إن الأهمية الرئيسية لحرية المأمور الشخصي ووعي الشروط العامة لهذه الحرية الخاصة هما المبدأ ان الرئيسيان لثقافة ديمقراطية في أيامنا... والذي ينبغي أن يقود خطانا نحو إكتشاف ثقافة ديمقراطية يتمثل تعريفها أولا في الإعتراف بالآخر."[72]

هنا نجد كيف يتم تقديم مسائل عملية ووضعها في الواجهة، في المسعى الرئيس لتأسيس ثقافة ديمقراطية، حيث يتمثل مفتاح الثقافة الديمقراطية الرئيس في عملية الإعتراف بالآخر، الآخر المختلف تماما، وتنظيم العلاقة معه. هكذا تتأسس الثقافة الديمقراطية وتترسخ بخطوات تبدو للوهلة الأولى سهلة وقليلة التأثير، لكن مع تراكم فعل تأثيرها تتهيأ الأرضية لإنتعاش المبادئ العامة للديمقراطية، هذه المبادئ التي تظل ذات علاقة جدلية مع الثقافة والسلوك المدني السياسي.

---

[72] آلان تورين، ما الديمقراطية، مرجع سابق. ص 194

يبدو أنه في سياق الإجابة عن آليات تشكل الثقافة الديمقراطية في مجتمع ما، لا يمكن عمليا أن نتجاوز حالات مشخصة لعملية التحول والإنتقال إلى الديمقراطية نفسها، فثمة علاقة عضوية بين عمليتي نشر الديمقراطية وأقلمتها من جهة ونجاح موجات التحول إلى الديمقراطية من جهة أخرى. هنالك عينات لتجارب ملموسة تعلمنا كيفية إكتساب مستوى عالي من الثقافة الديمقراطية عبر جرأة الخوض في التجربة الديمقراطية نفسها.

في هذا المسعى أعطى العديد من الباحثين لمفهوم التحول الديمقراطي أهمية كبيرة، لدرجة أن تم إدراجه بين أسس إكتساب هذه الثقافة، فالتحول الديمقراطي الذي: "يعده صموئيل هنتنجتون، إختزالا للممر بين مرحلتين: مرحلة الإستبداد، ومرحلة تأسيس السلطة الديمقراطية، وأن عملية الإنتقال إلى تأسيس سلطة ديمقراطية تفرض على الحكام أن يتخذوا نماذج مختلفة من الحواجز والعوائق التي تحول دون التحرك نحوها، ومن بين العوائق نجد مستوى النمو الاقتصادي، حيث ينتصب الفقر حاجزًا أمام التحول الديمقراطي. وهنالك من يركز على بيئة التحول الديمقراطي نفسه، وآخرون يرون أن المقصود بالتحول الديمقراطي هو العمل على إمتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة، وتخفيف درجة التوتر الذي لا يمكن إحتماله ويهدد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ، أو بأنها عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق بها من قبل أو إمتداد هذه القواعد لتشمل أفراداً أو موضوعات لم تشملهم من قبل. وطبقًا لذلك فإن عملية التحول الديمقراطي تشير إلى تضمين أو إعادة تضمين ممارسات التعددية الحزبية التنافسية المؤسسية في الجسد السياسي، ويشمل ذلك تعديلات دستورية وتنظيمية، وقيمية وفكرية، كما يتضمن إعادة توزيع السلطة والنفوذ وتوسيع دائرة المشاركة فيها وبروز مراكز مختلفة. هي محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. فعملية التحول الديمقراطي تمر بمرحلتين نوعيتين، تتمثلان في مرحلة التحول إلى الليبرالية ثم مرحلة التحول إلى الديمقراطية، بالرغم من وجود علاقة بين مفهومي التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي. فالتحول الليبرالي يوسع نطاق الحريات على كافة المستويات، أما التحول الديمقراطي فيتجاوز الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية، حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرًا أكثر اتساعًا من محاسبة النخبة وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي"[73]

يمكن الإفتراض بأن الثقافة الديمقراطية، هي بصيغة ما، المناخ والتربة التي تنتعش وتنمو فيها الديمقراطية ويشتد عودها، لذلك لا يمكن إستيراد هذه التربة – المناخ، وإنما يجب تشكيلها وتكوينها عبر سيرورة تاريخية طويلة نسبيا، تحتاج إلى جانب نظري معرفي بحت، يشمل الثقافة والعلم وتقدير قيمة الحريات الليبرالية، الفردية منها والجماعية، وجانب آخر عملي يتم إكتسابها من خلال ممارسة الديمقراطية، بكل صدماتها وإخفاقاتها، نجاحاتها،

---

[73] إيمان أحمد. الديمقراطية والتحول الديمقراطي. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية. على الرابط: www.eipss-eg.org آخر زيارة 2017/1/2

إيجابياتها وسلبياتها. فالثقافة الديمقراطية تتضمن أيضا بالضرورة: "الاعتدال والتوافق والتعاون والتفاوض، وفي ديمقراطية نابضة بالحياة، قد تكون لدى الناس معتقدات، واختيارات، ولكن ستكون لديهم ايضا اختلافات قوية في الرأي، عليهم حلها بطريقة أو بأخرى. إن الديمقراطية نظام صراع منتظم بين المصالح والطموحات المتنافسة، ولا يمكنها العيش إلا بفض خلافات هذا الصراع بطرق سلمية وقانونية."[74]

في المحصلة الثقافة الديمقراطية هي تراكم لتجارب الحكم الرشيد، تتبلور وتختزن داخل ذاكرة المجتمع السياسية كرصيد حضاري وسلوك اجتماعي سياسي عام. كما أن الثقافة الديمقراطية في جانبها الحسي الفيزيائي لا تنفصل عن الجغرافيا وموقع الدول والشعوب في سلم الحريات وعلى خارطة الحداثة، كما سنراه لاحقا في فقرة الجيوديمقراطية.

الديمقراطية المتكيفة

1- نقد الديمقراطية كطريق وحيد لحكم المجتمعات

يحق للقارئ الموضوعي أن ينقد الرأي القائل بأن الديمقراطية هي الطريق، أو الآلية الوحيدة لتحسين حكم المجتمعات وإدارة الدول، وإلا فمسألة أن الديمقراطية لا تحتمل النقد، فهي حكما محاولة لتصنيفها داخل منظومة المقدسات، بعد أن تكون قد صنفت ضمن الأيديولوجيا القائمة بذاتها ولذاتها. لذلك وفي أغلب الحالات تندرج مساعي النقد البناء للديمقراطية في سياق أقلمتها أو تكييفها مع الواقع المختلف من زمان إلى آخر، أو بين بلد وآخر.

ثمة حقيقة موضوعية تكمن في أن الديمقراطية كنمط يوناني متقدم لحكم المجتمعات المدينية في الحضارة الهيلينية لم تنعم بالراحة، وإنما واجهت الإعتراض والإنتقاد منذ مراحل بداية نشوء وتطبيق الديمقراطية المثالية الخام في المدن – الدول اليونانية: "لقد كان معظم المفكرين الغربيين – منذ عهد اليونان – كثيري النقد لها، بل ورفضها، حتى إن أحد

[74] لاري دياموند. روح الديمقراطية، مرجع سابق. ص243

الفلاسفة البريطانيين المعاصرين أكد القول: إذا حكمنا على الديمقراطية حكماً ديمقراطياً بعدد من معها وعدد من ضدها من المفكرين، لكانت هي الخاسرة"[75].

مع ذلك وعلى الصعيد العملي لم يعد هنالك أي خيار لتأسيس حكم عادل في المجتمعات المعاصرة سوى الإعتماد على الأسس والمبادئ الديمقراطية بصيغة أكثر دقة، النجاح يعتمد على جوهر الديمقراطية وروحها وليس شكلها، أو قشورها. إن نجاح بعض التجارب في الإنتقال إلى التعددية بعد تفكك الإتحاد السوفيتي في شرق أوربا وآسيا الوسطى، فضلا عن بقاء واستمرارية تجارب أخرى في العالم الثالث عموما، الدول ذات الغالبية المسلمة منها على وجه التحديد، رفعت من مستوى التفاؤل بالديمقراطية كطريق للتنمية والحكم الرشيد. هذا وقد تداخل مفهوم (الحكم الرشيد) مع بعض التوجهات العملية لتيارات الإسلام السياسي المعاصرة، التي وصلت للحكم عن طريق صناديق الإقتراع كما في تركيا، باكستان وغيرها، لدرجة أن بات هناك من ينشد خطا إسلاميا ديمقراطيا في سياق نقده للديمقراطية الغربية، ساعيا أقلمتها مع الواقع الاسلامي، رابطا النمط الجديد للحكم مع التراث والتجربة الإسلامية في حكم المجتمعات في التاريخ الوسيط: "فإذا كانت أمة مسلمة؛ جعلتك لذلك في نطاق هدي الكتاب والسنة، وأضافت إليه أموراً مثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمحافظة على الدين والدفاع عنه، وهكذا لا يلزم من موافقة الديمقراطية الليبرالية الغربية في بعض الجزئيات أن يأخذ الموافق سائر ما فيها، أو أن يتبنى فلسفتها، أو يتسمى بإسمها. ثم إن ما في الديمقراطية من حسنات ليس خاصاً بها ولا مرتبطاً بها، بل يمكن أن تخلو هي منه، كما يمكن أن يوجد في غيرها، بل قد وجد الكثير منه حتى في حياة جاهليتنا العربية! لكن المجال الآن ليس مجال التوسع في هذا الأمر".[76]

بصرف النظر عن هذه الدعوات والإدعاءات، ثمة ثوابت تشير إلى حقيقة التكيف الذي حصل في تطبيق مبادئ الديمقراطية على صعيد المجتمعات والدول الغربية، حيث ساهمت مساعي التكيف هذه في نجاحها. فقد رجحت كل نموذج ديمقراطي مطبق في بلدان غربية رئيسية جانب من الأسس النظرية للديمقراطية نفسها. بما معناه أقلمت هذه المجتمعات الديمقراطية حسب مصالحها القومية وشروط الحياة الاجتماعية في بلدانها. هنالك عمليا ثلاثة أنماط رئيسية للديمقراطيات الغربية، يسبغ النمط الأول أهمية مركزية على تحديد سلطة الدولة بواسطة القانون والإعتراف بالحقوق الأساسية، النمط الثاني فيولي أهمية قصوى للمواطنية أو الأفكار الدينية والأخلاقية التي تؤمن بضرورة تلاحم

---

[75] د. جعفر شيخ إدريس. الديمقراطية اسم لا حقيقة له، على الرابط : https://saaid.net/arabic/646.htm 7-11-2016 . اعتمادا على Ross Harrison, Democracy, Routledge, London and New York, 1995, p.3.

[76] جعفر شيخ إدريس. المصدر السابق.

المجتمع، أما النمط الثالث فيلح على الصفة التمثيلية الاجتماعية للحاكمين ويقابل الديمقراطية التي تدافع عن مصالح الطبقات الشعبية بالأوليغارشية، وهي حكم الأقلية، وهنا المقصود بطبقة غنية حاكمة.[77]

من الواضح أن للديمقراطيات الغربية أنماط متعددة، ترجح كل واحدة منها أحد هذه المرتكزات الأساسية للعملية الديمقراطية نفسها، فلدينا عمليا ديمقراطية: إنكليزية، أمريكية وفرنسية، وأخرى سويسرية، وهكذا إذا دققنا في التفاصيل. هذا ما يشجعنا على الإعتقاد بأن الديمقراطية قد تم تكييفها على أرض الواقع مع المجتمعات المحلية الأوروأمريكية منذ أمد بعيد، فهي قد طبقت لحل مشكلاتها الخاصة، ولم يكن الهدف الرئيس من تطبيق الحكم الديمقراطي إعادة إنتاجها كنسخة أصلية خام، بل قد تم تحديد وتوصيف صيغ لديمقراطيات محلية خاصة في بعض الدول، إذ سميت بالديمقراطية التكافلية: "الديمقراطية التكافلية قد طبقت في عدة دول أوربية أبرزها سويسرا وبلجيكا، ومن أهم خصائصها، ضرورة وجود حكومة مشكلة من قبل إئتلاف واسع للقادة السياسيين يقود البلاد، مع حق النقض المتبادل، بحيث يتحقق حق نقض الأقلية ورفض حكم الأغلبية في الوقت نفسه، ومن أهم خصائص هذه الديمقراطية أن المنتمين للثقافات الثانوية يتم تمثيلهم بنسب تقريبية في كل الهيئات السياسية والادارية، كما تتمتع كل ثقافة ثانوية بدرجة عالية من الإستقلالية الذاتية في المجالات التي تخص شؤونها الخاصة."[78] بما معناه تم تغيير المبدأ الأساسي في النظرية الديمقراطية الخام، أي مبدأ حكم وشرعية قرار الأغلبية العددية إلى أغلبية توافقية، إنسجاما مع التنوع العرقي والديني في بعض المجتمعات الأوربية المعاصرة.

في السنوات الأخيرة وبالتوازي مع محاولات نشر وتعميم الحكم الديمقراطي خارج المجال الأوروأمريكي، بما فيه نشرها بالقوة العسكرية، كما في حالة العراق، تمت محاولات جادة لتكيف الديمقراطية مع الواقع الجديد المطبق فيه. حيث الديمقراطية المتكيفة أو التوافقية، هي تعريفا واصطلاحا: "آلية سلمية لتداول السلطة في مجتمع متعدد يواجه خطر الانقسام بسبب تطرف مكوناته الاجتماعية وعدم ثقتها بعضا بالبعض الآخر، لذا يلجا قادة هذه المكونات إلى التوافق كسبيل آمن لتقاسم السلطة واتخاذ القرارات على أساس الحلول الوسط ووفقاً لمنطق الصفقة السياسية".[79]

بناء على مبادئ التكيف هذه، تعد التجربة الديمقراطية العراقية أحد التجارب والنماذج العملية للديمقراطية المتكيفة، على الرغم من أن معارضوها قد أطلقوا عليها صفة (المحاصصة)، وهو نعت صحيح، وليس ما فيه ما يعيب في سياق تطبيق الديمقراطيات، بل أن المحصاصة كما تبدو هي أحد أهم المداخل للعبور إلى العملية الديمقراطية نفسها.

---

[77] آلان تورين، ما الديمقراطية. مرجع سابق. ص 49 -53
[78] روبرت دال. الديمقراطية ونقادها، ص 428
[79] د.خالد عليوي العرداوي. مجلة الفرات، العدد السابع، 2011، ص43

فالمحاصصة، التوافق، الإئتلاف، التكييف، كلها مناهج وطرائق للقيام بأدوار متقدمة للممارسة الديمقراطية مرحليا، خاصة إن كانت بآليات ناعمة وسلسة.

لا شك أن العديد من دول العالم مارست سابقا الديمقراطية التوافقية التي إستزرعت في العراق، وهي ليست بدعة أمريكية ولا ثمرة للغزو الكولونيالي فحسب، لكن ما سيطر على المشهد العراقي، وأحدث الخلل فيه، هو البروز السريع للأحزاب المتبنية للإسلام السياسي، ومن ثم ترجيحها للجانب المذهبي، فضلا عن سيطرة نظام الحكم في ايران على أغلب هذه القوى، فإنعكاس ذلك على المجتمع العراقي، مما عقد المشهد العام للعملية الديمقراطية، كذلك السياسية ودفعتهما نحو الفشل.

قد تميل أيضا تجربة العراق وتنعطف لاحقا نحو ما يمكن تسميته ببوادر لديمقراطية إسلامية، هي في الواقع ديمقراطية مثقلة بالأخطاء، لكنها مازالت ضمن حدود التجريب، تحت سقف الديمقراطية المتكيفة أو الديمقراطية التوافقية. إن درجة نجاح الديمقراطية في العراق وإقليم كوردستان العراق في هذه المرحلة التمهيدية مهمة لعموم عملية نشر الديمقراطية في العالم، فالمشكلة ليست في الديمقراطية التوافقية، بقدر ما هي في حالة عدم القدرة على التأسيس لصيغة التكييف للنموذج الديمقراطي المحلي نفسه.

على الرغم من تطبيق الديمقراطية التوافقية في دول أوربية عريقة، بلجيكا (1918- 1963)، هولندا (1917 – 1967)، النمسا (1945)، إضافة إلى التجربة السويسرية الناجحة، كما طبقت في دول غير أوربية (كندا، لبنان، نيجيريا، ماليزيا، قبرص...). إلا إن الدراسات، التقييم والكتابات الموضوعية المحايدة عن تجربة العراق ومنطقة الشرق الأوسط تعد قليلة جداً.[80]

مهما يكن تواضع مستوى ديمقراطية العراق، وصيغتها المحلية للديمقراطية التوافقية، فهي تظل أفضل بكثير من الدكتاتورية أو عدم التوافق. كما أن إنتقادها بشكل عام غير موضوعي ولا محايد، بل مؤدلج ومسيس في أغلب الحالات، سواء كانت بإسم الوطنية المتخيلة، التي يتم الخلط بينها من جهة والتوافق والمحاصصة من جهة أخرى، أو بإسم العلمانية القومية العربية المنحسرة عن الساحة العراقية.

إن التراجع الملموس الحاصل في التجربة الديمقراطية التركية في السنوات الأخيرة، والردة التي حصلت في الأشهر التي أعقبت الإنقلاب العسكري صيف 2016، تدفع الدراسين للتخوف من مسألة درجة تكييف الديمقراطية في تركيا، بمعنى يتم عمليا المساس ببعض ثوابتها، كما ان إشكال علاقة ديمقراطيتها بالأحزاب ذات المرجعية الإسلامية مازال قائما،

[80] خالد عليوي العرداوي. المرجع السابق. ص45

فضلا عن ترنح علمانيتها المتشابك بسلطة ونفوذ طبقة العسكر. فما حدث ويحدث في تركيا وما قد ينتج عنه من تضييق على الحريات، هي مؤشرات لتوجه سريع نحو سلطة الحزب الواحد تحت غطاء الأغلبية وتحفيز المشاعر الدينية الممزوجة بعنصرية قومية، تقلل من الرهان على ما إصطلح على تسميته بالديمقراطية المحافظة[81].

إن حقيقة وصدقية أن ينتج الإسلام السياسي الحزبي المعاصر ديمقراطية محلية متكيفة، مرنة ومتقدمة، سواء في تركيا، باكستان أو غيرها من الدول ذات الغالبية المسلمة تعد موضوعا إشكاليا، سينال المزيد من السجال والبحث والمحاججة. لكن ثمة ميل علمي عام يتجه نحو ترجيح الإعتقاد المتلخص في أنه لا ديمقراطية حقيقية مع تفشي وسيطرة الأيديولوجيا التعبوية، أو التبشيرية الدينية عموما والإسلامية خصوصا في الأفق المنظور؟ لكن واقع ومستقبل الحياة السياسية والاجتماعية هو ما سيؤكد على هذا الرأي أو ما يخالفه.

جيوديمقرطية العراق كوردستان

أزمة الديمقراطية في عالمنا المعاصر ليست جديدة ولا تقتصر على العراق وإقليم كوردستان الحديثي العهد بتطبيقها نسبيا، فهي أزمة عالمية، إذ ألقت: "الأزمة الإقتصادية العالمية ألقت الضوء على نقطة ضعف تعاني منها النظم الديمقراطية، حيث تأثر العالم كله بهذه الأزمة. لذا فمن الضروري التوصل إلى حلول والعمل من أجل تنفيذها لمصلحة الجميع... حان الوقت لتقبل فكرة أن النظم الديمقراطية تعاني من عيوب خطيرة."[82]

أما بالنسبة لمآلات التجربة الديمقراطية في العراق فقد تم إعادة النظر فيها وبدرجة نجاحها، كما في أصقاع أخرى من العالم. لكن حالة كل من العراق وأفغانستان سببت حدة خيبة أمل في مساعي الغرب لتغيير أنظمة الحكم ونشر الديمقراطية بالقوة: "بعد مرور السنين في العراق، أدركت الولايات المتحدة الأمريكية محدودية فرض الديمقراطية بالقوة بمرارة شديدة."[83]. كما نجد تراجعا في الآراء التي كانت تحبذ دعم الديمقراطية بالقوة العسكرية حتى عند أشد المنظرين حماسة. كنموذج على ذلك، نستعرض الآراء التي تنسب إلى المنظر الأمريكي فوكوياما: "يعود فوكوياما إلى العراق، يحاول جاهداً نفي وجود ترابط بين رؤيته حول نهاية التاريخ ومذهب بوش والهيمنة الأميركية، حيث الطريق إلى الديمقراطية الليبرالية في الشرق الأوسط سيكون على الأرجح مخيباً للآمال على المدى البعيد والمتوسط، وجهود الإدارة

---

[81] عماد قدورة. الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية في تركيا. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، على الرابط: http://www.dohainstitute.org/

[82] مايكل ديفس. ما بعد الديمقراطية، ت: محمد سليمان أحمد الجزار. نسخة pdf، ص 90

[83] لاري دايموند. روح الديمقراطية. مرجع سابق، ص-212

الأميركية لبناء سياسة إقليمية حولها تأخذ منحى الفشل الذريع، بسبب أن الرغبة بالعيش في ديمقراطية ليبرالية عصرية لا تترجم بالضرورة إلى القدرة على القيام بذلك، دون وجود دولة وظيفية فاعلة كما في اليابان وألمانيا ما بعد الحرب. ويقف فوكوياما هنا عند فكرة عدم ربط ممارسات أميركا العسكرية بالظهور العالمي للديمقراطية، إنما ربط التحولات الديمقراطية بحاجة المجتمعات إلى الديمقراطية التي يجب أن تقودها"[84]

بطريقة أو بأخرى لايمكن فصل تجربة اقليم كوردستان عن هذه الأزمة الإقليمية والدولية العامة، كونها في المقام الأول مترابطة بجزئية تغيير نظام الحكم في بغداد بعد عام 2003، وكون كوردستان العراق تتمتع بخصوصيتها وموقعها في سياق نشر السلم والديمقراطية في مناطق النزاع من جهة ثانية. وذلك بدءا بالقرار الأممي رقم (688) الصادر في 5 أبريل/ نيسان 1991 والمتمثل بفرض منطقة حماية للكورد شمال خط العرض 36، إلى أن تطور الإهتمام بتجربة إقليم كوردستان، عبر مسارات متشعبة، حتى مرحلة دعم التحالف الدولي لها في مواجهة داعش عام 2014م. لذلك ليس من المبالغة إن بينا أن جانب كبير من نجاحات سلطة إقليم كوردستان العراق، أو إخفاقاتها مرتبط بسيرورة العولمة ومساعي نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط. هذا وقد دشن لمرحلة جديدة وعملية في مسار نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، إثر توجه حوالي (12) مليون عراقي الى صناديق الاقتراع في كانون أول / يناير 2005، وبعد ذلك تم الاستفتاء على دستور ديمقراطي، يؤسس لنظام حكم تعددي ليبرالي من حيث المبدأ. فإهتز بعد هذا الحدث كل الكيانات والحكومات الشرق أوسطية.

من هذا المنظار نعود للتذكير بأهمية ترابط البيئة الحاضنة والجوار الجغرافي في نجاح زراعة الديمقراطية عموما، وفي إقليم كوردستان العراق موضوع دراستنا خصوصا، فإشكالية العلاقة مع المركز في بغداد فضلا عن العلاقات السياسية والاقتصادية مع أنقرة، استمرارية المعاهدات الأمنية بين تركيا والعراق، النفوذ الايراني في عموم العراق بعد عام 2003، كلها عوامل تحدد الجغرافية والبيئة الإقليمية لتجربة ديمقراطية إقليم كوردستان العراق. كما أنه وعلى ضوء الدراسات المقارنة لتجارب أخرى، كمثال الدول الناهضة بسياساتها الديمقراطية بجوار الصين، في جنوب شرق آسيا، أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، نصل إلى نتيجة أولية بأن نجاح وإخفاق هذه التجارب مرهون ومرتبط كثيرا بعامل المكان – الجوار السياسي، وهو حاسم إلى حد التأكيد على وجود جملة من المؤثرات الداخلية والخارجية ذات البعد الجغرافي، توثر بعمق في عملية نشر وتوطين الديمقراطية، لدرجة نقترح لمجموع هذه المؤثرات مصطلح جديد هو: (الجغرافية الديمقراطية) أو (Geodemocracy) الجيوديمقراطية[85]، التي هي تعريفا واصطلاحا: تأثير بيئة الجوار الجغرافي الرافضة أو المتقبلة لأنظمة الحكم الديمقراطية الجديدة، كذلك مكانة تأثير كل نظام سياسي ونمط الدولة القائم على

---

[84] عمّار أحمد الشقيري. موقع ضفة ثالثة، آخر زيارة، 27/11/2016، على الرابط: www.alaraby.co.uk/diffah/books

[85] مصطلح مواز للجيبوليتك. لتدقيق والتوسع في مصطلح جيوبوليتك، راجع كتاب الدكتور جاسم سلطان، الجغرافيا والحلم العربي القادم، جيوبوليتك، عندما تتحدث الجغرافيا. بيروت -2013، ص 85

النظم السياسية وأشكال الدول القريبة والمجاورة، بمعنى آخر هو مصطلح مواز للجيوبوليتيك، لكنه في حيز تطبيق ونشر الديمقراطية بشكل حصري، مشتق من الديمقراطية، يركز على التأثير الجغرافي المتبادل لطبيعة النظم السياسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. عمليا المقصود من هذه التسمية والتشخيص هو أن تجربة إقليم كوردستان العراق سيتقرر درجة نجاحها وإستدامتها في سياق جيوديمقراطيتها، بالتالي مرتبط بمستقبل الديمقراطية في العراق وعموم الشرق الأوسط.

تطرقنا لهذه الظاهرة خلال الإستعراض التاريخي لتجارب بعض الأمم والدول، في القسم الأول من هذه الدراسة، عبر ومضات مقارنة سريعة، للكشف عن سلبية تأثر الديمقراطية بمحيطها المهيمن. فالديمقراطية محكومة بالتأثر على مستويين رئيسيين، الأول بالديمقراطية في دولة – مجتمع ما، فلا يمكن عزلها عن الجوار المختلف، لأن مصيرها يتوقف على طبيعة مجتمعات الجوار كالحالة التركية – اليونانية أو التايوانية - الصينية، اللبنانية – السورية، العراقية – الإيرانية، وهكذا. لدرجة هنالك من يربط مصير ومستقبل الديمقراطية بالحالات الآسيوية المتفاعلة: "وستحدد آسيا – أكثر من أي منطقة أخرى – المصير العالمي للديمقراطية في العقدين أو الثلاثة عقود المقبلة."[86]

أما المستوى الآخر من البعد الجيوديمقراطي يتعلق بالجغرافية المجتمعية، أي بمدى إستجابة البنى المجتمعية لما قبل الدولة لهذه الديمقراطيات وكيف قامت بتحويرها وإمتصاصها، كحالتي إيران ولبنان، المنبثق عن جزئية تعويم وبروز الإنتماء المذهبي - السياسي، إضافة إلى حوافز إعادة إنتاج كوابح الديمقراطية بمؤثرات دينية ومذهبية، هي قرنوسطية من حيث الجوهر، لكنها سياسية التوظيف في نهاية المطاف.

بناء على ما سبق يمكن الإفتراض أن العراق قد تلكأ في الإنتقال إلى الديمقراطية بعد عام 2003 بسبب حساسية جيوديمقراطيتها في المقام الأول، فقد تم معارضة دستورها ونظامها الإنتخابي الديمقراطي التعددي الجديد، وبالتالي تم كبح نظامها السياسي ومشروع الحكم الديمقراطي فيها من قبل كل دول الجوار، مستفيدين من حالة عدم تقبل قطاع واسع من العرب السنة للنظام الجديد في العراق، فضلا عن غنائية المتخيل القومي العربي والوطني، المتأثر بسرديات تاريخية أوهمت بإتساع فضاءاتها النخب قبل الجماهير. يبدو أن هذه الجيوديمقراطية العراقية غير المشجعة على نشر، تعميم وترسيخ الديمقراطية، كانت وما زالت جذر مشكلة العراق، التي تنتقل وتؤثر بشكل مباشر على تجربة كوردستان العراق. ثمة آراء في هذا السياق تفترض أنه لو تم تغيير نظام الحكم في دمشق أبان انتفاضة قامشلو الكوردية في نيسان عام 2004 لما حل بالتجربة العراقية ما حل بها طوال السنوات العشر الماضية، فقد كان هنالك إحتمال قوي أن تسير عملية الدمقرطة بهدوء أكثر في حال تزامن تغيير النظامين البعثيين معا، وربما كانت ستخلق بيئة أكثر ملاءمة لنشر

---

[86] لاري دايموند. روح الديمقراطية، مرجع سابق. ص 328

وتطبيق الديمقراطية والتعددية في الشرق الأوسط. من جانب آخر شكلت إيران بنظامها السياسي المذهبي الثيوقراطي عامل الضغط الأول لتحريف ديمقراطية العراق الفتية، تحوير وجهتها بإتجاه التخندق المذهبي وإعادة إنتاج الموروث القرنوسطي، متكئة على المظلومية الشيعية لتعويم كل ما هو غير منتمي لسياقات العصر، عن طريق إسترجاع سياسي سريع لسرديات التاريخ المذهبية. نعتقد أن حالة العراق هي أهم النماذج التي تظهر أهمية الجانب الجغرافي، الذي يضفي معنى أكثر تكثيفا ودلالة على ظاهرة نشر وفرض الديمقراطيات في عالمنا المعاصر، كما يوضح تماما تأثير العامل (الجيوديمقراطي) في نجاح الديمقراطيات الناشئة.

مجموعة من الإخفاقات على الساحة الدولية تشجع على الإعتقاد بأن عولمة التجارب الديمقراطية المعاصرة ونشرها جغرافيا تتطلب جهودا دولية، فليس بالإمكان تطبيق الديمقراطية في دول متناثرة، بعضها ديمقراطية وأخرى معادية لها، بل يجب تطبيق الديمقراطية في مناطق وأقاليم متجانسة، كإستحداث زون مؤلف من مجموعة من الدول السائرة على طريق الديمقراطية، كما في شرق أوروبا، لكي لا يتكرر فشل التجربة الإشتراكية ونموذج ديمقراطيتها الشعبية في دول منفردة ضمن عالم معادي ومعارض لها، حيث قد تنبه بعض القادة الاشتراكيين لتلك الحقيقة في مرحلة مبكرة، مطالبين بتدويل التجارب الاشتراكية ولو بالقوة، وهذا ما كان يتوافق مع رأي تروتسكي في مفهوم (عالمية الثورة). قياسا على مجموع التجارب السابقة، لا يمكن للديمقراطيات الناشئة أن تترسخ وتتطور بدون دعم دولي من قبل القوى الليبرالية العظمى في المقام الأول، ومن قبل هيئات الأمم المتحدة ذات الإختصاص في المحصلة. بالتالي ينبغي وضع أولويات جغرافية لتوطين وإستزراع الديمقراطيات.

في حالة كوردستان ثمة ضرورة أن يتم تهيأة المحيط لديمقراطيتها بالكامل، فتجربة كوردستان ستظل مرهونة بمواقف الجوار، لأنه في واقع الحال يتم محاربة كوردستان قوميا من قبل أربعة دول مجاورة على الأقل، لأسباب ومنطلقات قومية تاريخية، كما يتم محاربتها كتجربة ديمقراطية واعدة وإتهامها بالعلاقة مع الغرب وإسرائيل من قبل عدة دول أخرى، لأسباب أيديولوجية ومذهبية. فمن سوء حظ تجربة إقليم كوردستان العراق، إن أحد أهم خصائص جيوديمقراطيتها تكمن في مواجهتها لعداوة مركبة: قومية، مذهبية تمارس بإنتظام من قبل دول الجوار.

إن وقائع وأحداث العقد الماضي تؤكد على أنه قد تم علانية محاربة مشروع نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، بالسعي لتفريغ الديمقراطية الوليدة في العراق بعد عام 2003 من محتواها، فقد ساهمت دول الجوار (سورية، تركيا، إيران، حتى بعض دول الخليج) في وأد هذه التجربة الجديدة، الوقوف في وجه إنتشارها وعدم إعطاءها فرصة كافية للنجاح.

لقد سبق ولهذه الحالة أن حدثت بعد الحرب الأهلية في لبنان وإن بطريقة مختلفة، حيث عمل نظام حكم الحزب الواحد في سورية طوال عقود على نسف أسس وحواضن الديمقراطية اللبنانية التوافقية، تقويض وخلخلة بيئة

الحريات السياسية التي تشكلت تاريخيا في لبنان. وهذا ما يتكرر أخيرا في العراق، وقد يعاد تكراره في إقليم كوردستان العراق بصيغة ما.

لذلك ينبغي أولا تأمين جغرافية ملائمة لإستنبات الديمقراطية، حيث من الصعوبة زرع جزر ديمقراطية في محيط غير ديمقراطي وإستبدادي. لدرجة بات يمكن التكهن، والافتراض على أنه لا ديمقراطية محلية بدون بيئة محيطة مشجعة، بل لا بد من التفكير فيما يشبه (الديمقراطية الإقليمية) أو حتى العالمية، في سياق عولمة حقيقية لصيغ الحكم والنظم التعددية الليبرالية، لتأمين أكبر قدر من عوامل النجاح وأقل قدر من العداء ومسببات الفشل، فمن الملاحظ أن كل الديمقراطيات التي طوقت من قبل دول الجوار الإقليمي المعادية سياسيا وأيديولوجيا للديمقراطية الليبرالية التعددية قد انكمشت وتراجعت على أرض الواقع.

إن السجال الدائر اليوم في أمريكا حول تأثير روسيا السيبرياني (الديجتال) المفترض على نتائج إنتخابات عام 2016 الأمريكية، بصرف النظر عن درجة وصدقية هذا التدخل، يعبر عن حقيقة تأثر الديمقراطيات الكبرى والراسخة للدول العظمى بالمؤثرات الخارجية في مرحلة العولمة، بعد أن قربت، بل وحدت وسائل الاعلام الرقمي والإتصال فائقة السرعة ضمن الشبكة الالكترونية المجتمعات والدول من مختلف القارات، لدرجة أن جعلتها جوارا ليس إفتراضيا، بل جغرافيا وفيزيائيا ملموسا.

هذا التأثير المتبادل يحفز على التفكير من جديد بحماية أممية للتجارب الديمقراطية، بحيث تكون هنالك ضمانات أممية من قبل هيئات الأمم المتحدة لمراقبة نجاحها وحمايتها من الهجمات والتخريب المتعمد، تلك الهجمات التي قد تأتي من الجوار القريب أو البعيد. كما تتطلب تجارب العقدين الأخيرين التفكير بتطبيق الديمقراطية في بيئات ومساحات جغرافية أضيق. بحيث يتم التركيز على مناطق محددة ومصغرة لتطبيق وتثبيت الديمقراطية فيها، إعادة النظر بهذه المساحات والحدود الممكنة لنشر الديمقراطية، ففي حالة العراق على سبيل المثال، فإذا تبين صعوبة ترسيخ الديمقراطية في عموم العراق، لوجود تنوع ثقافي واجتماعي حاد، فمن الحكمة التركيز أولا على نجاحها في منطقة محددة منها، لجعلها منصة إنطلاق نحو الأجزاء الأخرى في مرحلة لاحقة. وربما سعي إقليم كوردستان العراق نحو مزيد من الاستقلالية، فمزيد من فرص تعميق الديمقراطية تدعم هذا المسار.

هذا وضمن نفس سياق أهمية الجغرافية الديمقراطية، قد فرض التطور التقني قوة وفعالية كبيرة لشبكة النت، كذلك للبرامج القادرة على التدخل في نتائج الانتخابات وعمليات الفرز، وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة تشتمل على بعض الإيجابيات، إلا أنه لا يخلوا كذلك من السلبيات والنقائص، التي تتمثل في إمكانية اختراق الشبكات المستخدمة في عمليات التصويت. لدرجة أن بات مجموع هذه الفعالية والإمكانات المتوافرة للعمل بالتقنية الفائقة تدرج تحت مسمى: (الديمقراطية الالكترونية)، التي تفرض حضورها في ميدان السياسة وتجعل من التكنولوجيا شريكا جديدا للقوى

والأحزاب السياسية، بل مؤثرا حقيقيا على رأي الناخب. لذلك بروز مصطلح الديمقراطية السيبرانية، أو الديمقراطية الإلكترونية ما هو إلا تعبير عن دخول الديمقراطيات في عالمنا مرحلة تتأثر بشكل حاد بالفضاء السيبرياني والبرامج الإلكترونية. وإن برز كمصدر جديد للخطر على الديمقراطية التقليدية في اطلالته الأولى، لكنه قد يكون الشريك والمؤثر الأكبر على مستقبل الديمقراطية في عالمنا المعاصر. لذلك بدأت الدراسات المعمقة، تحاول تلمس تأثير هذا العامل الجديد على مسار الديمقراطية في مستواه السيبرياني المعولم الجديد، وكذلك الإجابة على أسئلتها الملحة: "ما مدى مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء ممارسة حديثة للديمقراطية؟ أو بالأحرى كيف تؤثر الثورة الرقمية بأدواتها المختلفة على الممارسة الديمقراطية؟ هل يؤدي الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى التطور في آلية ممارسة الديمقراطية؟[87] وهي تساؤلات تظل منتمية إلى مفاعيل العولمة والتطور التكنولوجي. فهذا المناخ، العامل - البيئة الجديدة التي تنمو فيها الديمقراطية، هي أيضا أحد جوانب الظاهرة الجيوديمقراطية نفسها.

[87] د. نوال مغيزلي. دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء ممارسة جديدة للديمقراطية. مجلة العلوم السياسية والقانون. العدد الثالث "يونيو – حُزيران -2017. المركز الديمقراطي العربي. على الرابط: http://democraticac.de/?p=46833

الديمقراطية المنسجمة

بناء على مجموع الأفكار والآراء التي تم استعراضها في هذه الدراسة، يمكن القول بأن الديمقراطية على الرغم من إشكاليتها المركبة مازالت منهجا ونمطا مفضلا للحكم، حيث مازالت هي الطريقة الأكثر دقة ومصداقية في حرية إختيار المحكومين لحكامهم، وأكثر الطرائق قدرة على ترجمة هذا الإختيار من قبل القطاعات الشعبية الواسعة، بصرف النظر عن التفاصيل وسمات كل نظام حكم ديمقراطي على حدى. كما تعد آلية فعالة لمنع تسلط الطبقات الحاكمة وتحد من تحولها السريع إلى دكتاتوريات.

الهزة السياسية – الاجتماعية التي ضربت معظم البلدان العربية في السنوات الأخيرة، لم تكن في أحد أوجهها ناتجة عن سوء تطبيق للديمقراطية المدرسية فحسب، وإنما سوء تقدير وفهم لها، لسياقاتها، ضروراتها، كيفية تطبيقها، مداخلها ومخرجاتها. إن حصيلة مراقبة التحول والانتقال نحو الديمقراطية على الصعيد الدولي مازالت تشير بإتجاه تفضيل الديمقراطية والرهان على نجاحاتها.

لكن السعي إلى الديمقراطية النظرية المجردة والحلم بالجنات التي ستأتي من بعد تطبيقها، باتت سببا رئيسا لمعضلاتنا السياسية المعاصرة، وعائقا أمام تقدمنا، خاصة في بعض البلدان والمجتمعات الشرقأوسطية، ليس لأن الديمقراطية سيئة في مبادئها وأسسها، وملازمة للفساد في أغلب الحالات، وليس لأنه لا يحق لمواطني بلداننا أن يحلموا بالمساواة والرفاه، بل لأنه وبكل بساطة مازالت الديمقراطية إشكالا ومشكلة قائمة بذاتها، ولا يمكن لبعض النصوص والأسس النظرية في طريقة الحكم الديمقراطي، أو بعض التجارب الناجحة أن تقدم الحل الشافي لكل معضلاتنا. ولا أن تجيب على كل أسئلة العصر. فالمشكلة تكمن أيضا في تبسيط مصاعب الحكم والحوكمة المعقدة، بإختزالها في (الحل الديمقراطي).

فالديمقراطية النظرية لاتناسب كل المجتمعات، ولا هي شرط لازم لتقدمها في كل المراحل والأوقات، ولأننا نحملها في المحصلة ما لا تتحمل. فقد سبق لعدد من الدول أن تقدمت اجتماعيا وسياسيا، بعد أن إتخذت نظما إنتخابية قريبة من النظم الأوربية، إلا أن النظم الإنتخابية الغربية قد سببت خرابا في بنية دول أخرى، وعومت الفساد المالي والإداري لأغلب الدول ذات الديمقراطيات الحديثة المنشأ، خاصة خارج المنظومة السياسية الاجتماعية الأوروأمريكية. كما أن بعض النظم الإنتخابية كالأمريكية على سبيل المثال باتت من الجمود، لدرجة من الصعوبة خرق وزعزعة ثنائيتها الحزبية (الجمهوري، الديمقراطي) المترسخة، وبالتالي لا تبدو ديمقراطية النظام السياسي فيها سوى أسطورة معاصرة.

مع ذلك مازالت بعض الآراء الراديكالية تراهن على الديمقراطية الخام، فضلا عن آراء أخرى تذكر بمخاطر إحياء الديمقراطية (بحسب أصولها) اليونانية وتتخوف من مدى ملاءمتها لهذا العصر: "الديمقراطية ماتت أكثر من ألفي سنة وحتى القرن الثامن عشر لم يكن في شمال أوربا أي نظام ديمقراطي... وكان هنالك تخوف من مخاطر الديمقراطية، خاصة الخوف من شرذمة المجتمعات عموما والأمريكي خصوصا."[88]

موضوعيا الديمقراطية لا تحتاج إلى كل هذا التقديس، لأنها مجرد نظام إنتخابي متطور ومعدل في المناخ الأوربي، ولا تشكل وصفة علاجية مناسبة لكل زمان ومكان، وهي بالتالي ليست عباءة يجب إستعارتها أو شراءها، كا هي غير قابلة للتنقل من كتف شعب إلى كتف شعب آخر، لإرتداءها صيفا أو شتاءا. **لأن للديمقراطية روح**، فيجب علينا البحث عن هذه الروحية وإكتشافها. فقد أكد لاري دايمون على حقيقة وقوة وجود (روح الديمقراطية) لدرجة أن عنون بها كتابه عن الديمقراطية في عالمنا المعاصر، فهذا الروح تختصر عنده في: "الادراك السياسي والمشاركة، التسامح مع المنشقين والمعارضين، والنزوع الى الاعتدال السياسي وضبط النفس، والرغبة في الحرية والتحلي بروح المسؤولية، والميل إلى تشكيل منظمات مستقلة تجعل من الديمقراطية أمر ممكنا. إن هذه الثقافة السياسية العامة للديمقراطية تشكل بعدا رئيسيا لروح الديمقراطية..." [89]

كما تتجسد روح الديمقراطية أيضا في المساواة، سواء بين الأفراد أو الأقوام: "وفي الحقيقة فإن الديمقراطية لم تخترع، على الإطلاق. كما أنها لا تظهر في أي تراث فكري بعينه. بل أنها ليست حتى طريقة حكم، وجوهرها في الحقيقة، هو مجرد الإعتقاد بأن البشر متساوون في الأصل، ويتعين لهم السماح بإدارة شؤنهم الجمعية على نحو يتسم بالمساواة، مستخدمين أيا من الوسائل التي يبدو أنها قد تحقق ذلك الغرض."[90]

ينبغي أن نعود أولا وأخيرا لنشخص حقيقة مشكلات مجتمعاتنا، وأن نعيد الإعتبار لفلسفة الإصلاح وعقلانيتها في مواجهة إنقلابية الثورة وفورتها، خاصة في حقل الدمقرطة، فالديمقراطية النظرية شيء والنظم الإنتخابية في الغرب شيء آخر، أما الخلط بينهما فهو شيء ثالث مختلف تماما. ينبغي أن نستفيق من غفوتنا وعدم السقوط في فخ التقليد، لنتعرف على جوهر تجارب الآخرين، خاصة الناجحة منها، حتى نتلمس روح الديمقراطية وجوهرها، فقد نستنبط نظاما موازيا لها أو متفرعا عنها، لأن شعوبنا المغلوبة على أمرها، المجتمعات التي باتت على حافة الكارثة، بحاجة لحلول عملية قابلة للاستمرار، بحاجة لخطط التنمية الإقتصادية والاجتماعية، كما هم بحاجة إلى شجاعة النخب في تحمل المسؤولية، وفي المقدمة منها، المراجعة الشاملة لخطابنا السياسي المستعار من مناخات خارج بلداننا، أو حتى قارتنا. لقد

---

[88] ديفيد غريبر. مشروع الديمقراطية، مرجع سابق. ص 166
[89] لاري دايموند. روح الديمقراطية. مرجع سابق. ص 28
[90] ديفيد غريبر، المصدر السابق، ص185

دفعنا جميعا ثمن ترداد وتكرار الجمل الإنشائية المقتبسة، والمصطلاحات المكتبية المتخشبة التي إصطدمت بالواقع الحي والمتغير لعوالمنا.

لا يمكن أن نفهم الديمقراطية ولا التأسيس لها إذا لم تتحلى النخب السياسية والثقافية بشجاعة نقد الذات أولا، ونقد المفاهيم والمصطلحات تاليا، تدقيق تفسيرها في ظل معطيات الواقع والظرف التاريخي ومن ثم البحث عن مخرج خارج أيقونة (الديمقراطية)، وكذلك شماعة (الدكتاتورية) وقوى الإستبداد الشريرة.

النخب العلمية والسياسية هي التي أخطأت، وعلينا الإعتراف بالخطأ كمقدمة لإيجاد مخرج، نحن الذين رددنا مرارا (علاج) الديمقراطية كبلسم لكل جراحات المجتمع وأهوال التاريخ، وكررناها كأناشيد وأوردة الصوفية، بدون التفكير بحلول موازية. ينبغي أن نصحح موقفنا ونعيد حساباتنا، أولا بوداع الديمقراطية الخام الساذجة، الديمقراطية الغبية في حرفيتها المستعارة، لذلك يجب أن نكرر ونعيد التأكيد **على أنه ليس هنالك ديمقراطية واحدة نقية تناسب كل المجتمعات والدول، بل ثمة العديد من الديمقراطيات المتباينة في مختلف أصقاع العالم، وليس لواحدة منها أن تدعي الصحة والأفضلية على الأخرى**: "لكل نمط من الديمقراطية عناصر قوته ونقاط ضعفه، وليس ما يبرر الإعتراف لنمط واحد منها بقابلية التوافق مع الطبيعة العامة للديمقراطية."[91]

في مسألة نشر الديمقراطية وإشكالاتها يجب أن نستحضر دائما الخصوصية، البيئة، المناخ، المجتمع، حتى نتلمس بداية الطريق الذي يوصلنا إلى الأهداف التي تصون كرامتنا، وتحافظ على دماء شبابنا، وتؤمن لأطفالنا مستقبلا أفضل. الأهداف النبيلة لا تحتاج بالضرورة إلى شعارات ومصطلحات براقة، فلتندرج خططنا القادمة تحت أي إسم أوعنوان، ولا يهم أن تكون في ظل أي أيديولوجية أو نظام سياسي – إدراي. كما أن الديمقراطية لا تؤسس ولا يتم تعلمها ولا تقبلها بسرعة إذا قدمت كحل عبر وسائل العنف، أو ارتبطت بالحروب. فالديمقراطية دائما ابنة السلام الشرعية، ولا يمكن لها أن تستوطن، تستقيم وتؤدي وظيفتها إلا في أجواء وبيئات مدنية آمنة.

يبدو أن الخطوة الأكثر شجاعة ونجاعة تكمن في نقد الديمقراطية الساذجة، كذلك التوجه نحو (الديمقراطية المنسجمة) والبحث عن سماتها، فقد تكون بداية لمسار جديد، يجنبنا الوقوع في منزلق التقليد الأعمى.

مما سبق يمكن التأكد من أننا أمام مشهد سياسي عالمي يستقر فيه عمليا مجموعة من الديمقراطيات المتنوعة والمتباينة. وإن لم يتفق على تسميتها جميعا بالنظم الديمقراطية: "إن الأنظمة الديمقراطية الموجودة في عالم الواقع ليست ديمقراطية دوما بكل معنى الكلمة، وهو أمر يتفق عليه كل من المؤيد والناقد على حد سواء، إذ أن هذه الأنظمة تخفق في جوانب معينة من الوصول إلى المعايير الديمقراطية. ومع ذلك نجد أن أحكامنا وتقديراتنا حول البدائل المجدية

---

[91] آلان تورين، ما الديمقراطية، مرجع سابق. ص 98

يعتمد جزء منها على مدى قيام العملية الديمقراطية بتأدية واجباتها بشكل جيد. فالحل الذي قد يكون مناسبا لدولة تعمل الديمقراطية فيها بالكاد وبشكل سيء، قد يرفض جملة وتفصيلا في دولة أخرى تعمل الديمقراطية فيها بشكل جيد ومنتظم."[92]

تثبت معطيات الواقع في العقود والسنوات الأخيرة أنه لم تعد هنالك تجربة ديمقراطية واحدة تدعي بأنها الأنجح أو الأكثر قربا من النموذج المثالي – الخام للديمقراطية، بل ثمة عشرات المعايير الفرعية تساعد في تحديد جودة الديمقراطية ونقاءها إن جاز التعبير. هذا يعني أن النظم الديمقراطية باتت متعددة ومتنوعة وأنجحها هي تلك التي تؤدي وظائفها الجوهرية على مستوى عال من الإيجابيات وضمن أدنى مستوى من السلبيات. لذلك تهدف الدراسات والأبحاث ذات الصلة، المعدة من قبل الأكاديميين والمخططين إلى رسم وتكوين ملامح ديمقراطية أكثر إنسجاما مع الواقع ولها قابلية أفضل للتطبيق والإستمرارية.

إندرجت محاولتنا هذه في سياق مقاربة منهجية لحالة كوردستان العراق، بهدف الوصول إلى ما يشبه تحديد الملامح الأولية لديمقراطية في طور التكون، أو المساهمة في تحديد ملامح نسخة محلية لديمقراطية كوردستان، وهي تحتاج أولا، البحث في سماتها العامة، درجة مطابقتها للديمقراطية الخام وتطابقها مع أسس النظرية الديمقراطية، ومن ثم السعي لترجيح وتثقيل الجوانب المعبرة عن الخصوصية المكانية والشرط التاريخي. هذه المقاربة تستلزم طرح أسئلة رئيسية حرجة وحساسة دون تحفظ. كما ينبغي محاولة الإجابة عليها، وهي على سبيل المثال، هل الحد من سلطة وحكم الأقلية الكوردية (الأوليغارشية) هو الموضوع الجوهري والملح الذي يواجه مستقبل شعب كوردستان في هذه المرحلة؟ أم السعي إلى الإستقلال وإنهاء حكم، بل تسلط وكولونيالية حكومات دول الجوار هو الأهم؟ هل ديمقراطية كوردستان يجب أن تستجيب لنتائج صناديق الإقتراع فقط وتثبت حكم الأغلبية البرلمانية؟ أم ينبغي تطوير الديمقراطية التوافقية التي تمارس فيها منذ سنوات عديدة؟ فإلى أي درجة يتم حفظ حقوق المواطن، كذلك يتم توزيع الثروات وتحقيق المساواة الاجتماعية؟

على الديمقراطية الكوردستانية الراهنة والمنشودة أن تجيب على كل هذه التساؤلات، وغيرها الأكثر راهنية وضرورة في هذه المرحلة، شرط أن يبقى الحل في السياق العام ضمن مبدأ تأمين حكم منبثق عن إرادة الشعب– المواطنين، حكم متوافق ورشيد في الوقت نفسه. فمن خلال الإجابات وعبر العديد من الأسئلة المشابهة، فضلا عن الحوارات ذات الصلة، ستتحدد ملامح ديمقراطية كوردستان المنسجمة مع واقعها والمطابقة لحساسية لحظتها التاريخية.

---

[92] روبرت دال. الديمقراطية ونقادها، مرجع سابق. ص 299

المدخل في هذا الموضوع يكمن في التدقيق في الأسس العامة للديمقراطية، بحيث يكون لكل المواطنين والمكونات رأي جريئ في رسم مستقبل نظام الحكم في كوردستان. وعدم الإستسلام فقط لآراء وطروحات من خارج المجتمع الكوردستاني، بصرف النظر عن طبيعتها وضرورتها، والأهم من ذلك أن لا نعاني من عقدة الخواجا – الأجنبي، معرفيا على الأقل، هذا الخواجا الذي يفترض أن يكون خبيرا بواقعنا وهو ليس كذلك في أغلب الحالات. لقد كتبت العديد من الدراسات في تقييم حالة ديمقراطية إقليم كوردستان العراق ونالت الكثير من الإنتقادات وقليل من الإعجاب، وذلك لأهداف سياسية من جهة، وأخرى نظرية بعيدة عن معرفة تضاريس الواقع الكوردستاني وتشابكاته من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال قيم ميشيل روبن (Michael Rubin) إيجابيا جانب من التجربة الكوردستانية: "سلطة إقليم كوردستان لم تنجز ديمقراطيتها الكاملة، لكنها أصبحت منارة للإستقرار والتسامح القومي والديني على خلفية من التطرف والإرهاب"[93]، لكنه لم يتمكن من تقييم وتقدير الجوانب الأخرى لهذا المنجز ولا قراءة الشرط التاريخي لتشكل سلطة الحكم في إقليم كوردستان العراق، إذ إنتقل إلى الإنتقاد الحاد، خاصة في سياق بحثه عن مستلزمات تأمين وإنجاز إستقلال كوردستان وعلاقته بنظام الحكم الراهن والمستقبلي. فإنتقد قيادة وإدارة كل من الحزبين الرئيسين، الحزب الديمقراطي الكوردستاني والإتحاد الوطني الكوردستاني، ثم وصلت به الحماس النقدي إلى مستوى كيل التهم للقيادات الكوردستانية. صحيح أن هذا الرأي فيه الكثير من الموضوعية والتحليل النقدي في تناول الظروف الراهنة لكوردستان والمصاعب التي تواجهها، لكنه قد فشل في الربط بين خصوصية الشعوب التي لم تنال استقلالها وبين الصيغة الديمقراطية المنسجمة مع شروط ما قبل الاستقلال. فقد وصف السلطة في كوردستان بالاستبدادية (Autocratic)، هكذا بكل بساطة، كما أبدى تشاؤمه بخصوص نقل الصراع على السلطة إلى مرحلة ما بعد الاستقلال. من الملاحظ أنه بهذه القراءة قد خرج عن إطار التناول العلمي الموضوعي، بل سار في ركب كتاب التقارير الوصفية، التي تطلق أحكام قيمة سريعة وسطحية، خاصة عندما يشخصن ديمقراطية كوردستان وينتقد عائلتي البارزاني والطالباني، بل يكيل التهم لرئيس إقليم كوردستان العراق شخصيا، في إشارة غير موفقة وخارجة عن سياقها لإبراز سيطرة أفراد عائلته على مفاصل الحكم.[94]

من هذا النص وغيره من النصوص المشابهة، يبدو أن تناول عدد من الباحثين الغربيين لتقييم سوية (ديمقراطية الحكومات) خارج العالم الأوروأمريكي يخضع لمعايير نمطية جامدة، ولتحليل نقدي مجتزأ ومفصول عن سياقه التاريخي، لدرجة أنها لا تخلوا من سذاجة متكررة، وربما إجترار مقصود، يتلخص في الخروج المؤقت عن المنهج العلمي لأغلب الباحثين الغربيين، حيث أنهم يبحثون دائما عن صيغة لإكتشاف صورتهم في مرآة وواقع الآخرين، متجاهلين البيئات

---

[93] MICHAEL RUBIN. KURDISTAN RISING? CONSIDERATION FOR KURDS, THEIR NEIGHBORS, AND THE REGION.Washington, DC – 2016, p26

[94] ميشيل روبن، المرجع السابق، ص 56-57-58

شديدة الإختلاف، بل حتى يتجاهلون تاريخية تجاربهم الغربية ويتناسون مناهج المقارنة العلمية. فعلى سبيل المثال ثمة نقد متكرر لوجود حكم عائلي خارج البيئة الأوروأمريكية عموما، متناسين أن حكم العائلات السياسية وتوارث مراكز القرار هو الأكثر إتساعا ورواجا في الديمقراطيات الغربية عموما والأمريكية على وجه الخصوص، فلماذا هذا الإصرار على نقد حكم (العائلات) في كوردستان، دون التطرق إلى الشرط التاريخي لمساهمات هذه العائلات التأسيسية في حركة التحرر الكوردستاني، وفي تأسيس الأحزاب الحاكمة نفسها. فعائلات كوردستان الحاكمة جاءت عبر سياقات تاريخية تمتد بجذورها إلى الإنتفاضات القومية الأولى قبل مئات السنين، فضلا عن تسلمهم لمناصبهم عبر عملية ديمقراطية توافقية، إن لم تكن مطابقة لميكانزمات الديمقراطيات الأوروأمريكية فهي ليست بالضرورة أوتوقراطية. ومع ذلك هذا لايعني أن المجتمعات الشرقية ومن ضمنه مجتمع كوردستان، لا يحق له اخضاع هذه الفكرة للتدقيق، وأخذها كنقد بناء، فإذا تم التخلص من حكم العائلات دون أن يسبب ذلك ضررا عاما، أو تم تقديم البديل الموضوعي لهذه العائلات السياسية بصيغة أكثر مدنية وتقدما فعلى الأرجح ستكون لمصلحة ترسيخ الديمقراطية وربما تماسك مجتمع كوردستان.

في الضفة الأخرى ثمة حقيقة أن الغرب الديمقراطي مازال يحكم من قبل العائلات، سواء أبناء الملكيات الدستورية والأمراء، أو الذين صعدوا بفضل التراكم الرأسمالي لدى عائلاتهم. لقد سلط الضوء على هذه الظاهرة الباحث حسام حسن، إذ قدم إحصائيات دقيقة، خاصة حول عودة ظاهرة العائلات السياسية في الإنتخابات الرئاسية الأمريكية، متناولا مدى إتساق واقع أن تنتقل المناصب السياسية بين عائلات بعينها مع مبادئ الديمقراطية والمساواة التي تلتزم بها المؤسسات الدستورية، حيث مثلت ظاهرة "السلالات" السياسية (Political Dynasty) ملمحًا هامًّا في الحياة السياسية الأمريكية، إذ بين أن هنالك حوالي (700) عائلة سياسية تناوب أعضاؤها على شغل مقاعد في مجلسي الشيوخ والنواب. كما أوضحت دراسة نشرتها دورية Legislative Studies Quarterly في نوفمبر عام 2010 بهذا الصدد، أنه خلال العشرين عامًا الماضية، فإن 9% تقريبًا من أعضاء الكونجرس كانت لهم صلة قرابة مع أعضاء خدموا في السابق. وأشارت دراسات أخرى إلى أن هناك (167) عائلة سياسية إنتُخب أعضاؤها لمناصب عامة على مدار ثلاثة أجيال متعاقبة، وأن (22) عائلة تم إنتخاب أعضائها على مدار أربعة أجيال، الأمر الذي أثار جدلا واسعًا حول تأثير ذلك على فاعلية النظام السياسي، وتساوي الفرص بين المواطنين، هذا ما دفع البعض للحديث عن أن النظام السياسي الأمريكي يُخفي وراء ظاهره الديمقراطي باطنًا أوليجاركيًّا، يتناقض كل التناقض مع مبادئ المساواة والعدالة التي ينادي بها الدستور الأمريكي.[95]

[95] حسام حسن. من يقود عالمنا؟ عائلات تسيطر على أمريكا. المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، آخر زيارة في 2015/09/5،على الرابط: http://www.rcssmideast.org/Article/3837

نظرا للاختلاف الشديد لظرفي أمريكا وكوردستان في سياق تطبيق النظرية الديمقراطية، تبدو الآراء والإنتقادات التي تركز على بروز عائلات سياسية في إقليم كوردستان العراق، غير موضوعية ولا تساهم في تشخيص المشكلة تماما، بل تندرج في خانة المشاكسة واجترار المفاهيم جاهزة، فضلا عن الإستعراض لجرأة نقدية مفتعلة، لقد بات من البديهيات أن معظم المجتمعات والدول المعاصرة مازال يتمفصل الحكم فيها حول العائلات السياسية، لذلك ليس لهذه الإنتقادات من معنى عميق في تشخيص الحالة الكوردستانية المعقدة، مادام موضوع الإنتقاد عاما والظاهرة عالمية. المهم كوردستانيا بالنسبة للمواطن، ماذا سيقدم أعضاء هذه العائلات لمجتمع كوردستان؟ وإلى أي مستوى يتم الإلتزام بالقوانين والدساتير، وكيف سيساهمون في بناء صرح دولة القانون والديمقراطية نفسها.

يتبين لنا أن الديمقراطية المنسجمة مع واقع كوردستان لا يمكن أن تكون إلا منبثقة من إحتياجات المجتمع من جهة، تطويرا للحالة الديمقراطية القائمة من جهة أخرى، بمعنى الإنطلاق من أرضية الديمقراطية التوافقية القائمة، المحملة بخصائص وسمات الديمقراطية الثورية لمرحلة ما قبل الإستقلال القومي التي تساهم في إستكمال بناء الدولة القومية المستقلة. السؤال الجوهري الذي يفرض حضوره، هل ينبغي الإنتظار حتى إنجاز الاستقلال القومي؟ من ثم يتم الإلتزام بالضوابط الأساسية لنظام الحكم الديمقراطي؟! لا أعتقد هذا هو المطلوب، أو هذه هي الخطة المناسبة، بل يجب تطوير عملية الديمقراطية الثورية لمرحلة الإئتلافات السياسية الكوردستانية، مرورا بالتجربة الإنتخابية البرلمانية منذ عام 1992م، للوصول إلى صيغة من الديمقراطية التي تدعم بنيان وهيكل مؤسسات الإقليم الدستورية، التركيز على بناء مرتكزات دولة القانون، التي تبدو أهم مرحليا من التحول إلى الديمقراطية الليبرالية، فحسب الأولويات الزمنية، مؤسسات دولة القانون هي التي تشكل الأرضية للحكم الديمقراطي وليس العكس. هذا ما يحاول فوكوياما تأكيده في السنوات الأخيرة: "إن الدول الحديثة القوية التي لم تطبع بحكم القانون أو المساءلة تنجح ببساطة بأن تكون من أكثر الأنظمة الإستبدادية كمالا."[96] بمعنى أن دولة القانون هي أحد الضمانات والحواجز أمام الإنزلاق نحو الحكم اللاديمقراطي. نفترض أنه ليس من المجدي توقيف أو تباطئ العملية الديمقراطية في أي مرحلة من مراحلها، وإنما المهم أن توضع العملية الديمقراطية بشكل رئيسي في خدمة التحرر والإستقلال القومي بناء على خصوصية كوردستان، حيث لا ديمقراطية حقيقة خارج إطار الإستقلال والمساواة القومية التامة. فمن يتصور بأنه سيتم إنشاء دول ديمقراطية معاصرة متعددة القوميات والأديان يظل حالما ورومانسيا. فقد تراكمت عبر التاريخ مايكفي من الخلافات وتولدت العديد من الحساسيات بين مكونات مجتمعاتنا لدرجة أنه من الصعوبة التعامل عمليا بنفس القدر من المساواة والتقدير مع الجميع، خاصة في أجواء تصارع الهويات الرئيسة والفرعية في عالمنا المعاصر، حيث توارت في ظلها أحد أهم مرتكزات الدولة – المدينة الديمقراطية أي (المساواة)، وهذا ما تؤكده عمليا تجربة العراق بعد عام 2003 وتجربة مدينة بغداد

---

[96] فرانسيس فكوياما، التحول إلى دولة القانون، مصدر سبق ذكره.

على وجه الخصوص. "لذلك فقد بات للأسف الصراع السياسي هو ما يميز الدولة الديمقراطية متعددة القوميات وليس الوئام والإنسجام"[97].

هذا يعني، حتى نعيد تقييم وفهم الديمقراطية جيدا ينبغي معرفة بذرة نشوءها الأول، ضروراتها الإجتماعية والسياسية المتمثلة في المساوة التامة بين جميع الأفراد والشعوب، فحقيقة أن هذه المساواة لا تتحق في المجتمعات المعاصرة، سواء من حيث الوقوف أمام القانون أو ممارسة الحكم، إلا نسبيا، تعاد من جديد أسئلة الديمقراطية الأساسية والتي يبدو أنها لن تنتهي.

ليس من باب التشاؤم إن رجحنا القول بأنه من الصعوبة حل معضلات العصر وخاصة الحكم والحاكمية عبر أداة أو المنهج (الديمقراطي) فقط، لأن الديمقراطية نفسها مازالت مسألة إشكالية بحد ذاتها! فكيف لنا أن نحل المشكلات المتراكمة عبر مشكلة الديمقراطية التي بات عمرها حوالي ألفين وخمسمائة سنة ومازالت تتفاقم. ليست هنالك ديمقراطية ليبرالية على النسق الأوروأمريكي يمكن تطبيقها على حالات ما قبل الدولة القومية – الوطنية، فحالة كوردستان بالضرورة تفترض استحضار حلول ما قبل الاستقلال التي لا تتقبل ديمقراطية خام ولا ليبرالية منبثقة عن المجتمعات الرأسمالية الغربية، إذ شكل الديمقراطية المناسب هو النمط الذي يؤدي وظيفته الأساسية، أي تأمين الحق في المساواة القومية فالاجتماعية. وبالنسبة لحالة الكورد، درجة مساهمتها في التحرر القومي والتخلص من سلطة حكومات الجوار.

عندما أعلنت أمريكا إستقلالها عن بريطانيا قبل أكثر من مائتي سنة لم يفكر أحد من رواد الاستقلال في تبني النظام الديمقراطي المتبع حينه في بريطانيا العظمى، وليس هنالك ما يثبت أن مصطلح الديمقراطية قد ورد ضمن وثيقة الدستور الأمريكي، فقد كان الخوف من التشرذم والفوضى يسيطر على قادة أمريكا عهدئذ.

المقياس الرئيس لدرجة تبني الديمقراطيات هي بما تحمله من النفع العام وتبعد شبح الخطر، لذلك نجد أن أحكامنا وتقديراتنا حول البدائل المجدية يعتمد على مدى قيام العملية الديمقراطية بتأدية واجباتها بشكل جيد. وليس بالضرورة تطابقها مع المقاييس وبارومتر الحريات الليبرالية التي تضعها مؤسسات الغرب، لتصنيف درجة ديمقراطية الحكم في هذه الدول أو تلك.

إن ما نقصده بالديمقراطية المنسجمة هي خطوة في محاولة اكتشاف أنسب الديمقراطيات، بالضبط تلك الحالات التي تؤدي وظيفتها جوهريا وتحافظ على روح الديمقراطية. لا تضيع وتبدد طاقة النضال التحرري في سبيل

---

[97] روبرت دال، الديمقراطية ونقادها. مرجع سابق. ص 40

الاستقلال، تعيد إنتاج وتطوير التجارب المحلية السابقة لها، مهما كانت متواضعة. وللوصول إلى مستوى عملي يجسد ويترجم فكرة الديمقراطية المنسجمة. لتحقيق وبلورة الديمقراطية المنسجمة، يمكن أن نرسم خارطة طريق لكل ديمقراطية محلية على حدى، يتم فيها ترتيب الأولويات وتثقيل الجوانب الناجحة في التجارب الأخرى، خاصة الديمقراطيات الناشئة في بلدان وأقاليم غير مستقلة مثل كوردستان. لذلك سنقترح عدة خطوات، على شكل مراحل مفصلية في مسار الانتقال الى الديمقراطية والتأسيس لها في إقليم كوردستان العراق. كأن يتم البدء أولا بالإستقلال، ثانيا العمل على بلورة أسس دولة القانون، فإنجاز التنمية الإقتصادية - الاجتماعية في المرحلة الثالثة، أخيرا برفع الوعي بالديمقراطية نفسها، حتى تترسخ الديمقراطية وتنتشر وتتعمق ثقافتها، وصولا إلى الديمقراطية المنسجمة المتفاعلة مع الواقع الكوردستاني، التي نبين هيكلها العام في المخطط النهجي التالي:

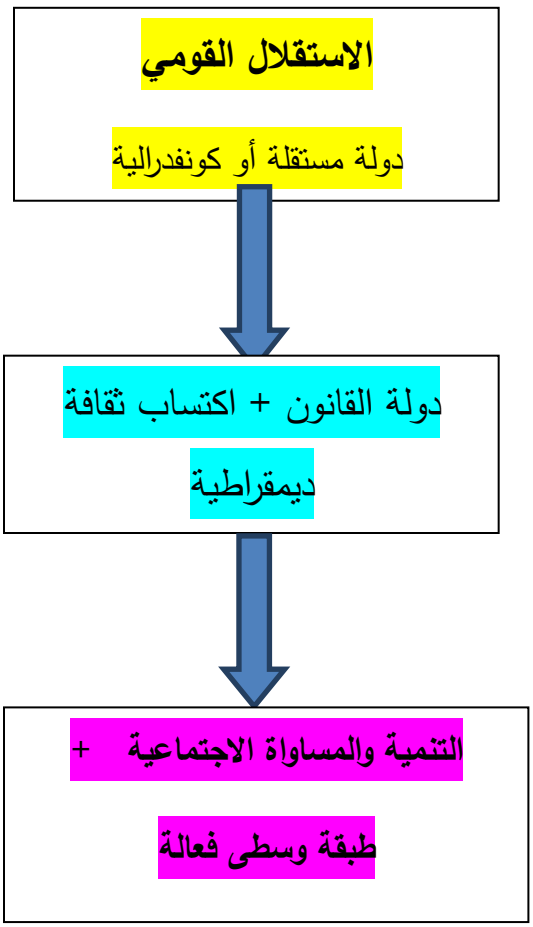

الديمقراطية المنسجمة

على أن تظل في حالة كوردستان المشخصة، ظاهرة الشراكات والتوافقات السياسية وسيادة القانون هي المفاتيح الأساسية لتجذر الديمقراطية وتطبيقها، فالتوافقات والائتلافات العريضة هي التي تهيأ البيئة الاجتماعية للديمقراطية وليس العكس. كما أن تطوير الإئتلافات وترسيخ القيادة السياسية المشتركة تعمم الثقافة الديمقراطية وتصقل التجربة الديمقراطية.

هذا الرأي يفضله العديد من المفكرين، بل حتى يرجحه عدد من المنظرين الليبراليين، فقد ركز فوكوياما أيضا على هذه الفكرة، خاصة في ضرورة أسبقية تثبيت أركان الدولة على تطبيق الديمقراطية: "الحوكمة الفعالة تعتمد على ثلاثة أعمدة رئيسية: الدولة، وسيادة القانون، والمحاسبة السياسية؛ في حين أن الديمقراطية ليست دواء كل داء؛ فالأوتوقراطية شبه الخيِّرة شيء أساسي لتطور الدولة الحديثة."[98]

بإختصار لا ديمقراطية ما قبل الدولة القومية المستنسخة من المجتمعات الرأسمالية ذات السيادة الكاملة ممكنة التطبيق في شروطنا الكوردستانية والشرقأوسطية الراهنة، ولا الدكتاتورية المنبثقة عن حركات التحرر الوطني والقومي قادرة أن تؤمن الحريات والحياة الكريمة لأبناء شعوبنا المنكوبة بالأيديولوجيات الراديكالية، بالإرهاب والعصبيات المتجذرة، ضمن بيئة متخلفة وفقيرة. فالسير بين هذين المسارين يحتاج إلى الحذر والدقة والإرادة السياسية السلمية، فضلا عن الشراكات السياسية والائتلافات الحزبية الحقيقية.

لتوضيح ماهية وسمات الديمقراطية المنسجمة ومحاولة تجسيمها عمليا، سنلخص بعض النتائج التي توصلنا إليها في الدراسة، كذلك سنحاول بلورة بعض الأسس النظرية والمبادئ العامة التي تساهم في ترسيخ الحالة الديمقراطية في كوردستان، مع إقتراح الحلول الأولية للمعضلات العالقة. كأن نحدد مواضيع مفتاحية لترجيح جوانب من (ديمقراطية كوردستان) بحيث تميل لبناء أسس التحالفات الوطنية العريضة وتشيد مرتكزات قوية لمؤسسات دولة القانون، حيث يمكن أن يتم تفعيل بعض القوانين وترسخيها في مرحلة الإنتقال إلى الديمقراطية، فكوردستان بحاجة إلى ثقافة قانونية في المقام الأول، بمعنى ثقافة تتلقى وتتقبل القانون وتمتثل إليه، ثم تتويجها بالديمقراطية الليبرالية، فليست دولة القانون مقترنة بالديمقراطية إقترانا ضروريا، إلا في المراحل المتأخرة من تطور المجتمع الدولي وخاصة في الغرب.

---

[98] فوكوياما، من كتابه: Political Order and Political Decay. عرض: يونس بلفلاح. على:
http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision

النتائج والمقترحات

- **وهم الديمقراطية**

الديمقراطية ليس شرطا جازما لتحقيق التقدم، فليس هنالك ما يثبت بأنها المصدر الوحيد للرفاه والاستقلال، فهي ليست وحدها من توفر الكرامة، العدل والسعادة للشعوب، فالنجاحات على الصعد السياسية والاقتصادية ليست محصورة بتطبيق النظام الديمقراطي الليبرالي، وإنما لكل شعب، أمة، بلد خصوصيته، ينبغي تقديرها وترجيحها. فالمهم بالنسبة لتقييم أي نمط حكم هو ما يتم توفيره للمواطنيين، وليس في ما يرفعه من شعارات، أو ما يصنف به حسب معايير الغرب. الأدلة على ذلك كثيرة، فثمة العديد من الدول الديمقراطية بمعايير الغرب لا تقدم لشعوبها إلا القليل من الحريات والرفاه وفرص العمل والخدمات الاجتماعية، في حين هنالك دول ليست ديمقراطية وإنما حققت نهضة إقتصادية وحضارية وقدمت الكثير لمواطنيها، وما زالت تسير على درب التطور والتنمية. كمثال على ذلك دولتي سنغافورا والامارات. فالسير نحو تطبيق الديمقراطية تتطلب أولا التخلص من وهم طاقاتها وقدراتها السحرية.

- **ديمقراطية أم ديمقراطيات**

يتبين للدراس والمختص أنه لا توجد ديمقراطية نموذجية ناجحة ونقية ومثالية في أي دولة، ولا تنسب لأي نظام حكم، فلكل تجربة ديمقراطية قديمة أو حديثة، إيجابياتها وسلبياتها، فليس لدى أي مختص من الجرأة بأن يؤكد أفضلية أي تجربة ديمقراطية على أخرى. كنتيجة أولية محددة، نحن إزاء ديمقراطيات متنوعة ومتباينة على مستوى دول العالم، فلا يمكن الجزم بأن أي صيغة ديمقراطية يفضل لنا تبنيها؟ إذ ليس ثمة سوق تعرض فيها أصناف الديمقراطيات لإستيراد أفضلها لكوردستان، فالديمقراطية أشبه بالبذرة التي يجب زراعتها وتهيأة التربة والبيئة المناسبة لها لكي تثمر، والثمرة هي: مستوى خدمة المواطنين وتأمين المساواة، تحقيق الاستقلال، توفير الحريات والكرامة لجميع أفراد المجتمع، فضلا عن ضرورة المشاركة الفعلية في إتخاذ القرارات.

- **الاستقلال القومي**

إن ألف باء العمل بالنظام الديمقراطي وأساس نجاح هذا النظام، يتطلب بالضرورة توفير جملة من الشروط، التي يجب أن تتوافر وتنطبق على المواطن، أولها وجود الفرد الحر المستقل داخل مجتمع لدولة ذات سيادة كاملة وغير خاضعة لسلطة الجوار المختلف قوميا أو إجتماعيا، حتى يتمكن هذا النظام الديمقراطي

الإنتخابي والتمثيلي التعددي (البوليباركي) أن يؤدي وظيفته، أو يمكن التأسيس له بحرية وموضوعية وتطويره بدون وصاية أوتدخل من الآخرين، خاصة القوى المهيمنة في المجتمعات المحيطة. إن حالة إقليم كوردستان العراق تشير إلى أن هذا الشرط الأساسي متمثل في الإستقلالية القومية حصرا، وتعني بالضرورة التخلص من كولونيالية الجوار، هذا الشرط الذي لم يتحقق بعد، لذلك من الصعوبة تطبيق وإنجاز الديمقراطية في ظل الظرف التبعية الراهن. وما عملية استفتاء مواطني إقليم كوردستان العراق على الاستقلال، وتصويت حوالي 93% من المقترعين لصالح الاستقلال، ورد الفعل العنيف واللا الديمقراطي من قبل الحكومة العراقية، القوى الإقليمية والدولية، حيث تم الاستخفاف برأي مواطني كوردستان، ولم يتم تقدير درجة الممارسة الديمقراطية في كوردستان، بل استخفت برأي 93% من صوت لصالح الاستقلال في إقليم كوردستان، حتى شكل هذا الموقف صدمة للبشرية الحرة جمعاء فضلا عن أنصار الديمقراطية والتعايش السلمي في المنطقة. لقد بين هذا الحدث المفصلي أكذوبة العملية السياسية والديمقراطية العراقية، فضلا عن أساطير حماية حقوق الإنسان من قبل حكومات الغرب. كما شكل بالنسبة للمراقبين دليلا عمليا قاطعا على أن الاستقلال القومي وبناء الدولة يجب بالضرورة أن يسبق مساعي تطبيق الديمقراطية الليبرالية.

- **معايرة الديمقراطية ودرجة إنسجامها مع المجتمع**

من الخطأ التصور أن الديمقراطية منظومة جامدة أو ايديولوجية صلبة، واضحة المعالم ودقيقة الجوانب، بحيث يمكن تطبيقها على المجتمع الكوردستاني كمدخل، ومن ثم نحصل على مخرجات ونتائج التطبيق بسرعة، فتنفتح أبواب العدل والتقدم والحكم الرشيد. ينبغي معرفة أن الديمقراطية منهج، أداة، معطيات ومبادئ أولية لتفصيل الشكل الأنسب لحكم المجتمعات المتباينة. فهو ليس رداءا يطابق أجساد كل المجتمعات والبيئات السياسية، بل لا بد له من مصمم مبدع، فالديمقراطية تحتاج إلى هيكلة، إلى (ديزاين) يناسب المجتمع المعني والمستهدف تبنيه، فليس من الحكمة الاعتقاد بأن المجتمع سيتكيف مع النظام الديمقراطي الليبرالي على سبيل المثال، بل يجب تكييف وأقلمة النظام الديمقراطي الليبرالي ليناسب جسد المجتمع ويتلائم مع روحه.

لذلك الديمقراطية تحتاج إلى إجراءات معايرة متواصلة، تتطلب تعديلات مستمرة، حسب علاقة جدلية متفاعلة بين النظرية الناظمة للديمقراطية والتطبيق العملي. ينبغي إعادة النظر بها بين فترة وأخرى ليتم تكيفها، تعديل أسسها وقوانينها، لجعلها مفيدة لإدارة الدولة وتطوير المجتمع. لذلك هذا ما استدعى تغييرا متواصلا لدساتير الدول الديمقراطية الناجحة في إدارة مجتمعاتها وقيادة شعوبها نحو التحرر والتقدم والتنمية.

- **جيوديمقراطية كوردستان**

إن الحديث والتدقيق في صيغة الديمقراطية أو شكلها مهم في مجتمع ما، لكن ما هو أهم هو درجة تلاؤمها مع أنظمة الحكم في دول الجوار، وكذلك درجة توافق ديمقراطيتها مع النظام الإقليمي السائد، فضلا عن قدرتها على النمو والبقاء بعيدا عن هيمنة دول الجوار ونفوذهم. لقد تبين انه لا يمكن زرع جزر ديمقراطية في محيط غير ديمقراطي، ثيوقراطي أو إستبدادي. لا بد من التفكير في ما يشبه الديمقراطية الإقليمية أو حتى العالمية، لتأمين أكبر قدر من عوامل النجاح وأقل قدر من العداء ومسببات الفشل، لذلك ينبغي التفكير بدرجة تقبل الجوار لديمقراطية كوردستان، ووضع ذلك ضمن حسابات النجاح أو الفشل في كل المراحل.

- **كوردستان منصة إقليمة لنشر الديمقراطية**

نظرا لخصوصية المجتمع الكوردستاني وتاريخه النضالي الطويل في سبيل الديمقراطية، فضلا عن تجربة العقدين الأخيرين لإدارة المجتمع، فمن المتوقع لكوردستان العراق، وكذلك لمناطق الإدارة الذاتية الكوردية في شمال سورية، أن يشكلا وإن بدرجات متفاوتة منصة لتأسيس وتوطين الديمقراطية في صيغتها العامة المعاصرة. هذا ما كان متوقعا له، حيث كان الرهان قويا على مساهمة المجتمع الكوردستاني في تبني وترسيخ الديمقراطية، فضلا عن نشرها ضمن دول الجوار. خاصة اذا ترافق ذلك مع تغيير حقيقي في نظام الحكم بدمشق، وتطوير للنظام البرلماني والسياسي الحالي في العراق.

لكن ما شهدته الساحة العراقية والكوردستانية من أحداث بين 25 سبتمبر و 16 أكتوبر 2017 من رفض لعميلة الاستفتاء على استقلال إقليم كوردستان العراق، تبعها غزو للقوات العراقية والحشد الشعبي الشيعي بدعم ايراني صريح ومساندة تركية، فضلا عن صمت دول الغرب الرأسمالي المتمثلة بالتحالف ضد الارهاب، شكلت صدمة لداعمي مشروع دمقرطة الشرق الأوسط. أكد الحدث من جديد خطابية وكلامية مساعي الغرب وفي مقدمتهم أمريكا، بصدد نشر الديمقراطية، كما نسفت الأرضية المتشكلة للديمقراطية والحريات في اقليم كوردستان العراق في العقدين الماضيين. لذلك استثمار خصائص كوردستان الاجتماعية والسياسية في عملية نشر الديمقراطية تظل فكرة نظرية مدرجة ضمن طموحات القوى والمؤسسات الداعمة للديمقراطية على صعيد الشرق الأوسط.

- **السلطة كإدارة حكيمة للدولة**

أحد أهم مقدمات وعوامل نجاح التجارب الديمقراطية تكمن في القدرة على تحويل السلطة إلى شكل أمثل لإدارة الدولة، فإدارة المجتمع نفسه. وما يوفر نجاح عملية التحول هذه يعتمد على مدى قدرة السلطة في أن لا تعتمد على أيديولوجية أو أي خطاب ذات محتوى يقيني أو مقدس، قصة النجاح للحكومات الرشيدة

المعاصرة تختزل في تحويل السلطة إلى إدارة وفقط (مجرد إدارة). أي بتعريف وتحديد وتقنين صلاحيات هذه السلطة – الإدارة العليا للبلاد.

من جانب آخر يجب أن تكون الإدارة مخولة من قبل المجتمع، أي منبثقة بموجب آلية واضحة وصريحة للإنتخاب، بالتالي التخويل.

فالديمقراطية هي عملية تخويل لأكبر عدد من المواطنين، لأقل عدد ممكن من الأفراد، في أن يتخذوا قرارات عامة تخص الجميع وبالنيابة عنهم.

- **عدم تقديس وأدلجة الديمقراطية**

ضمن الصراعات وتعقيدات نظم الحكم في دول العالم وتباين ثقافات شعوبها بات ضربا من الخيال الحديث عن "الديمقراطية" والحكم الديمقراطي المجرد، خاصة إذا كان المقصود بنظام الحكم أن يكون ديمقراطيا، أقرب إلى الصيغة المثلى لنظرية الديمقراطية الخام. فثمة أنماط للديمقراطيات متنوعة ومتباينة تماما، وإن إشتركت ببعض السمات والمبادئ العامة، فالديمقراطية التي يتم تكرارها كثيرا والترويج لها كأيديولوجية ووصفة جاهزة لحل كل مشكلات العصر، غير موجودة في أي بقعة من الأرض، وإنما تظل حلما، أو مجرد بروبوغاندا وخديعة للتستر على أنظمة الحكم الشمولي وغير الديمقراطي في جوهره، بما فيه الدول الرأسمالية الأوروأمريكية. لذلك ينبغي عدم أدلجة الديمقراطية تحت أي ظرف كان. فالديمقراطية المثالية، النظرية الخام، موجودة في المكتبات، وفي أروقة الجامعات فقط، وهي على أية حال لم تستقر وتطبق يوما بكل تفاصيلها على أرض الواقع، كما لم تعالج المعضلات القائمة لمدة طويلة.

- **البحث عن الجوهر المعتدل التقدمي للديمقراطية**

إن أحد أهم الفضائل الأساسية للديمقراطية تكمن في طبيعتها المعتدلة، الاعتدال بالمعنى الذي يقصده مونتيسكيو. بمعنى التحديد المتبادل لمبادئها، أي سيطرة متطرفة لمبدأ على آخر يهدد الديمقراطية. ومن ثم، فإن المثل العليا للتقدم، هي من جوهر الفكر الديمقراطي، بمجرد أن تتحول الديمقراطية إلى أيديولوجية لحزب يجنح إلى فرض هذه المثل بالقوة، أصبحت الديمقراطية في خطر. فمن أهم ركائز وصفات الديمقراطية إنها معتدلة، سلمية، تستوعب قسوة الحكم وتخفف من سطوته، طليعية وتقدمية متجاوزة لسكون الواقع ورتابته بالضرورة. إجتماعية، تميل وترجح حق المساواة بين جميع البشر، منبثق عن هذا الحق في الوقت عينه.

- **الديمقراطية عمل وسيرورة**

لا يمكن الإنتظار حتى إستقلال إقليم كوردستان العراق أو الإنتظار أكثر حتى إستقلال أو تحرر جزء آخر مجاور من كوردستان الكبيرة، لتطبيق الحكم الديمقراطي، كما لا يمكن التمهل حتى القضاء على الفقر وتنمية الطبقة الوسطى للتأسيس للنظام الديمقراطي الخام أو النقي، بل يجب البدء في هذه المرحلة بممارسة الديمقراطية وتعلم أصول العملية الديمقراطية. ينبغي أن تواكب العملية الديمقراطية النضال في سبيل التحرر والإستقلال القومي. ومن هنا تأتي قيمة تجربة كوردستان العراق، أي لا بد من تطوير التجربة البرلمانية التمثيلية الراهنة عن طريق تنمية وتحسين أداء البرلمان عمليا، بتعزيز صيغة التوافق الديمقراطي – السياسي للأحزاب الكوردستانية داخل البرلمان وخارجها. من ثم زيادة فعالية القوانين النافذة وسن المزيد منها، خاصة في مجال تحسين أداء الإدارة المحلية، تحصيل الضرائب، الفصل التام بين السلطات، إستقلالية القضاء، التناول السلمي للسلطة التنفيذية.

- **خصوصية ديمقراطية اقليم كوردستان العراق**

إن خصوصية وصعوبة تطور الديمقراطية في إقليم كوردستان تأتي من وظيفتها المزدوجة، كونها ديمقراطية تحررية تناشد الإستقلال القومي من جهة، تعمل على إنشاء مؤسسات وكيان لدولة جديدة من جهة أخرى، فهي ديمقراطية ناشئة تدافع عن نفسها من جانبين، جانب مؤسساتي تأسيسي صعب، وجانب آخر ثقافي سياسي تحرري، متأتي من هجمة وتهديدات الأنظمة والدول الحاكمة لكوردستان وجوارها القريب. فثمة علاقة جدلية بن وظيفتي ديمقراطية إقليم كوردستان العراق، أي ضرورة متابعة وتلازم النضال التحرري القومي مع التقدم الاجتماعي وبناء الدولة المستقلة. وما الهجوم العسكري لقوات الحكومة المركزية بالتعاون مع ميليشيات الحشد الشعبي المذهبية – الطائفية بإشراف وتنسيق ايراني وتركي، على المناطق المتنازع عليها وخاصة محافظة كركوك، أحد أوجه هذه الخصوصية. بالتالي تم وأد هذه الديمقراطية الفتية، تطويقها وتقزيمها، محاصرتها ونسف الأرضية المساعدة على تطورها. كما ان أي محاولة لانعاشها في الأشهر والسنوات القادمة يجب أن تراعي ظروف الحرب والحصار هذه.

- **التخفيف من عبئ الروابط القبيلة**

في ظل تطوير تجربة اقليم كوردستان الديمقراطية ينبغي الحد من دور الرابطة القبلية في ترجيح كفة الفائزين أثناء الإنتخابات، يجب البحث عن آلية أخرى لتمثيل الخصوصيات القبائلية وفصلها قدر الإمكان عن التمثيل البرلماني. بالتالي وضع حد لعمق الإنقسامات القبلية في المجتمع الكوردستاني، التخفيف من فعاليتها،

التي تأتي غالبا بالضد من تطوير المجتمع المدني في كوردستان، فالرابطة القبلية لا تسمح بحرية وإستقلالية إختيار الممثلين، وبالتالي تخل بأهم شروط وضوابط الديمقراطية المتمثلة في درجة صفاء حرية الإختيار. إذ يجب أن لا ننسى بأن الديمقراطية هي أصلا ظاهرة مدينية، تنتعش في حاضنة المجتمع المدني المعاصر وليست وليدة اللمجتمع القبلي المتماسك.

- **منظمات المجتمع المدني**

شهد العالم تغيرا جذريا في علاقاته الدولية وهي ستشهد بالضرورة مزيدا من التغيير على الصعد السياسية، الاجتماعية والثقافية، مع ملاحظة بروز دو المنظمات غير الحكومية، التي تفترض بالضرورة إعادة النظر بشكل جذري في المفاهيم، النظريات، والمنظومات السياسية، وبشكل خاص المستندة على الديمقراطية. بناء على هذه الوقائع، يفضل لقوانين كورستان أن تشجع على تأسيس المزيد من منظمات المجتمع المدني، التي ستساهم في خلخلة البنى الإجتماعية التقليدية لصالح بناء الدولة المدنية والمجتمع المدني. بموازاة ذلك من الضروري تفعيل دور القطاعات الثقافية والعلمية الأكاديمية لإفساح المجال لها للانخراط الفعال في العمل السياسي، فضلا عن التخطيطي والتنويري المنظم.

- **الاسلام السياسي والديمقراطية**

هذا الموضوع الشائك يحتاج مقاربة حساسة، دقيقة وجريئة في الوقت نفسه، لأنها تتطلب العمل بشكل قانوني وصريح للحد من التأثير الموضوعي للدين الإسلامي على عملية دمقرطة المجتمع، وعدم السماح بأي شكل من أشكال للدعاية الحزبية أو الإنتخابية أن تستغل المشاعر والشعائر الدينية لصالح أي تيار أو منظمة سياسية، خاصة أن ينطلق هذا الاستغلال والتوظيف السياسي من داخل المساجد أو على تخومها. لذلك ثمة ضرورة لفصل الخطباء في المساجد كليا عن النشاط الحزبي والإنتخابي، ومنع توظيف النصوص والمعتقدات الدينية سياسيا أو حزبيا.

كما لا يسمح لمن هو منخرط في الجيش بحسب أغلب التجارب الديمقراطية أن ينتموا إلى الأحزاب، فبنفس المعيار يجب عدم السماح لأي خطيب جامع أن ينخرط في الأحزاب السياسية، أو يؤيد خط الإسلام السياسي التعبوي المنظم. في المحصلة يستحسن فصل الدين تماما عن الحياة الحزبية، بما معناه عدم الترخيص للأحزاب التي تهدف لإحتكار الخطاب الديني لأغراض حزبية. وبالتالي سرقة مفهوم (شرعية الإسلام) لصالح شرعية حزب أو شخص معين وتوظيفه تنظيميا وبالتالي سياسيا. وقد أثبتت تجارب السنوات الأخيرة،

انتفاضات الربيع العربي وولادة (داعش وجبهة النصرة) وغيرهما من المنظمات المتطرفة خطأ تصور بعض منظري الديمقراطية ورهاناتهم حول مساهمة تيارات الاسلام السياسي في نشر الديمقراطية وترسيخها.[99]

- **الثقافات الفرعية في كوردستان**

ينبغي التفكير بصيغة تمثيلية أفضل وأكثر تعبيرا عن المجموعات الثقافية أو المذهبية ما تحت القومية في المجتمع الكوردستاني، كالشبك والإيزيديين، الكاكائيين وغيرهم، وصولا لتأسيس نظام إنتخابي خاص بهم، فضلا عن صيغ تمثيلية متدرجة ومتكيفة تستوعب التنوع داخل المجتمع الكوردستاني، لتشجيع إعلان وتوسيع دولة كوردستان الديمقراطية الإتحادية ذات الهوية والبنية الفدرالية الإئتلافية المركبة، الجامعة في المحصلة والمحتضنة لكل المكونات الكوردستانية مستقبلا.

- **فدرلة كوردستان وتعايش المكونات**

يجب عدم التخوف من زيادة صلاحيات السلطات المحلية، وتنمية صيغ الإدارة الذاتية المحلية، فدولة كوردستان المستقلة يجب أن تكون بالضرورة فدرالية أو حتى كونفدرالية، كما ينبغي لديمقراطيتها أن ترجح القوانين، لتعتمد كليا على سيادة القانون وترسيخ الثقافة المدنية والتعايش على أساس قانوني، مدني إجتماعي. لتتحول هذه الدولة ليست إلى مجرد مظلة أيديولوجية تحمي قسم من سكانها وتعمل على إستبعاد وتجريد بعضهم الآخر لسبب قومي أو ما تحت قومي، أو أيديولوجي، بل نعتقد أن نجاح هذه الفدرلة المبكرة تهيأ الأرضية لبلورة هوية كوردستانية غير مرتبطة بالضرورة بقومية أو عرق، وإنما هوية وطنية كوردستانية جغرافية قانونية حاضنة للتنوع وحامية لمشروعية جذورها التاريخية، المنبثقة من التعايش والتشارك في الجوار الجغرافي. علما أن ترسيخ هذه الثقافة وهذه الروحية الإتحادية سترسخ التجربة الديمقراطية نفسها. كما ستشجع وتمهد لسهولة ضم أقاليم كوردستانية أخرى إلى إقليم كوردستان العراق بعد الإستقلال. أو حتى الاتحاد مع القوميات المجاورة في صيغ كونفدرالية مبتكرة ومرنة.

- **الأمة ديمقراطية**

إن تكرار المصطلحات وكثرة المفاهيم لا تخدم بالضورة مسألة الديمقراطية، بل تضر بها، لأنها لا تعبر بدقة عن المعاني السوسيولوجية أو السياسية المناسبة، كمصطلح الأمة الديمقراطية، بل تزيد من إشكال العملية

[99] لاري دايموند. روح الديمقراطية. مرجع سابق، ص 405 وما بعد

الديمقراطية نفسها. لأنه ليس هنالك أمم ديمقراطية وأخرى ثيوقراطية، بيروقراطية أو ديكتاتورية، فقط هنالك دول ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية، بمعنى سيادة نظام حكم ديمقراطي أو حكم مخالف لثوابت الديمقراطية. أما الأمم والشعوب، فهي أساس لهذه الدول ومؤطرة فيها، وليس هنالك أمة موجودة وقائمة على الأرض، تعادل وتطابق مصطلح أو تسمية مصطنعة، فمفهوم "الأمة الديمقراطية" غير مكتمل علميا، كما ليس له إلا تفسير واحد وهو (الأمة التي تحكم نفسها بنفسها). فالجهود التي تهدف إلى ترسيخ الديمقراطية في المجتمع الكوردي وجواره الجغرافي، يمكن أن تستخدم تعابير ومصطلحات أكثر دقة ووضوحا، كمصطلح (الأمة الكوردستانية)، الذي يشكل أرضية لديمقراطية واعدة ويساهم فيها. أو العمل لتوفير بيئة تتقبل ثقافة الاتحاد والفدرلة، وقادرة أن تستوعب وتترجم مصطلح (اتحاد الشعوب الديمقراطي) المناسب لأغلب دول الشرق أوسطية.

- **الوصاية الدولية والنخبوية**

نظرا لحساسية وخصوصية، بل خطورة ديمقراطية كوردستان، فمن الصعب أن تنجح دون سند وقوى داعمة، لذلك قد تستوجب طلب شكل من أشكال الوصاية الأممية الناعمة لترسيخها، وهي أحد الحلول المساعدة للإنتقال إلى النظم الديمقراطية بمشاركة النخب في الهيئات الإنتقالية، خاصة عن طريق زيادة عدد المنتديات والمنظمات الدولية الداعمة للفكر الديمقراطي على أرض كوردستان. فقد باتت الوصاية من الدول ذات التجربة الديمقراطية العريقة عبر تقديم الخبرات وسيلة عملية لتطوير الديمقراطيات الفتية. كما قد تتطلب شكل آخر من الوصاية، وهي الداخلية وتتمثل في الوصاية النخبوية التي تتم من قبل مجموعة من التكنوقراط، حيث يمكن اللجوء إليه أيضا. بموجبها تشارك النخب بفعالية في صنع القرار والسياسات، وهو ما يمكن إقتراحه وتطبيقه في كوردستان. علما أن هذا الاجراء يشجعه الخبراء المعاصرين، كرأي مايكل ديفيس: "إذا كان الساسة مترددين في نقل جزء من صلاحياتهم إلى المتخصصين، حينها لا بد من توجيههم عن طريق الرأي العام."[100] كذلك نصادف رأي مواز عند روبرت دال: "ماذا إذا كانت السياسات الهامة هي الآن على درجة من التعقيد بحيث يصعب على المواطنين العاديين إدراك الإجراءات والحلول الأفضل التي من شأنها خدمة مصالحهم؟ وهل أصبح الفكرة الديمقراطية رؤية لنظام سياسي يستحيل تحقيقه في الكون المعقد الذي قدر لنا على ما يبدو العيش فيه؟ واذا ما كان الحال كذلك، فقد تحل الوصاية محل الديمقراطية لا بصيغة الرموز، أو المعتقدات، بل ربما بالممارسة أيضا."[101] لذلك فطلب الوصاية الدولية على كوردستان العراق لترسيخ ديمقراطيتها وتوفير المزيد من الاستقلال، يبدو طلبا ذات منفعة

---

[100] مايكل ديفيس، ما بعد الديمقراطية، مرجع سابق. ص90

[101] روبرت. اي. دال، الديمقراطية ونقادها، مرجع. ص 558

كوردستانية وإقليمية متبادلة. هذا وقد رجحت الأحداث الدراماتيكية بعد استفتاء استقلال اقليم كوردستان ضرورة البحث عن وصاية ودعم دولي لتطوير ديمقراطية كوردستان بالترابط مع المسار التحرري.

- **لعنة النفط المزدوجة**

العلاقة بين النفط والديمقراطية ملتبسة، فثمة دراسات علمية تبين بأن الديمقراطية تتناقض مع طبيعة الدول النفطية، بل فشل تطبيقها في الدول المنتجة للنفط: "ثمة حقيقة مدهشة بالنسبة لثلاث وعشرين دولة يهيمن النفط على معظم اقتصادها: إنعدام الديمقراطية فيها. كانت فنزويلا ونيجيريا دولتين ديمقراطيتين إلى حدود الأعوام القليلة الماضية، لكن الديمقراطية شهدت فيهما تراجعا كبيرا مع فائض عائدات النفط. والأمر نفسه ينطبق على روسيا في عهد بوتين... لأن أبرز نتائج تأثير النفط على المجتمع والسياسة في الدول النفطية أنها تحول المواطن الحر إلى المواطن الزبون: "عندما يكون النفط هو المهيمن على صادرات بلد ما، فإن مبالغ ضخمة من العائدات تتدفق من الخارج نحو صناديق الدولة بشكل مباشر (استئجار خارجي)، تصبح الدولة بذلك، الفاعل الاقتصادي الأكثر قوة، وينقلب شعبها إلى زبائن، وليس الى مواطنين حقيقيين... عندما يكون النفط هو المهيمن، تظهر طبقة وسطى، لكنها ليست طبقة مقاولاتية ذات وسائل وعقليات مستقلة، إنها بالأحرى تعمل لصالح الدولة وتابعة لها"[102]

إن هذه الحقيقة تعقد من فرص كوردستان بوصفها تعتمد على النفط من جهة، حيث يزيد مستوى تعقيد الواقع الكوردستاني السياسي الذي هو بالأساس ضحية للأطماع النفطية عبر التاريخ، وما قضية كركوك أخيرا والصراع النفطي حولها وإحتمال عودة الشركات البريطانية، كبريتش بتروليوم إلا دليل جديد، على أن النفط يلحق الأذى غالبا بقضايا الشعوب المتجهة نحو التحرر والديمقراطية، فمصالح الدول الرأسمالية وشركاتها النفطية المؤثرة والعملاقة تقف سدا منيعا أمام السير على درب الديمقراطية والإنتقال الفعلي اليها.

- **عدم مصداقية الحكومات الغربية في نشر الديمقراطية**

كيف سنوفق بين الوصاية وجهود تقويض الديمقراطيات في العديد من المناطق، فثمة معايير مزدوجة لدى حكومات الغرب، وهي بالتالي فقدت مصداقيتها في كثير من الحالات والظروف، وأبرز ما قيل في هذا الصدد ، ما تنبأ به الدكتور سمير أمين قبل حوالي ثلاثة عقود، إذ يتلخص في: "إن القوى المسيطرة في الغرب ليست في المبدأ لا ضد الديمقراطية ولا معها، لا ضد السلام ولا معه. فهي لا تتحرك إلا بهاجس تأبيد النظام الامبريالي الذي يضمن استغلال كل

[102] لاري دايموند. روح الديمقراطية، مرجع سابق، ص 122- 123

ثروات الكوكب لصالحه، وعلى حساب الشعوب الأخرى. وإذا كانت الديمقراطية تخدم هذا النظام فأنهم يميلون لها، ولكنهم لا يترددون في دعم وإقامة الدكتاتورية إذا كان العكس هو المناسب. وهم يقبلون السلام طالما أنه لا يهدد النظام الامبريالي، لكن ما أن يهدد هذا النظام حتى يأخذون بخيار الحرب، حتى لو كانت أكثر الحروب ضراوة."[103]

فالحرب التي شنتها الحكومة المركزية في بغداد على كوردستان بدعم إيراني مباشر وتركي غير مباشر، في ظل مباركة وصمت دول الغرب الأوروأمريكي، تؤكد من جديد صحة هذا التصور والرؤيا الاستشرافية.

[103] د. سمير أمين، مرجع سابق، ص 88

المقترحات العملية لرسم ملامح ديمقراطية مناسبة لإقليم كوردستان العراق

- البدء في تجربة توزيع السلطات والصلاحيات بين عدة مؤسسات وعدم حصرها في البرلمان، بما فيه التشريعية.، تشكيل مجالس رديفة وداعمة للبرلمان، بناء على دراسات مقارنة وميدانية مستفيضة.
- تشكيل مجلس سياسي لقيادة إقليم كوردستان العراق، يضم من حيث المبدأ ممثلي الأحزاب والقوى السياسية التي تعمل ضمن إقليم كوردستان العراق. مؤلف من تلك القوى التي تمتلك جسد تنظيمي وتشارك في العملية السياسية والإنتخابات. يعطى للمجلس دور سياسي إستراتيجي، لرسم الخط العام للسياسات القومية والخارجية. يحدد مستوى التمثيل فيها بما يتلاءم مع عدد الممثلين في البرلمان، كما يراعي تاريخه النضالي. يمكن تطويره إلى مجلس شيوخ مستقبلا (Civata Pîran).
- فصل مؤسسة البيشمركة عن الأحزاب وجعلها مؤسسة وطنية إحترافية مستقلة وموحدة، ونظرا لرصيدها التاريخي وفعاليتها المعاصرة، يجب إعطاءها دور مناسب في رسم السياسات، والسماح لممثليها بالتمثيل في البرلمان والمجالس الأخرى بنسب عادلة.
- تشكيل مجلس اجتماعي يضم ممثلي النقابات وغرف التجارة، وكل منظمات المجتمع المدني، كذلك الخبراء والكاديميين. يعطى لهم وظيفة استشارية، كما يمكن التفكير لاحقا في دمجهم ضمن مجلس الشيوخ، والإستفادة من تجارب مشابهة في دول أخرى.
- إستحداث مجلس قبائل عام، أو مجالس عشائر محلية تقوم بوظائف اجتماعية صرفة. أو تنظيم العمل حسب أي صيغة أخرى لتفعيل النشاط الاجتماعي وتأطيره، ولتمثيل الفعاليات القبلية ضمن مجلس الشيوخ المقترح لاحقا.
- ترسيخ بنى دولة القانون، والتأكيد على تنفيذ وسير الإجراءات القانونية في كافة المجالات. فدولة القانون ليست بالضرورة دولة ديمقراطية، لأن قانونية الدولة تسبق ديمقراطيتها وهو أساس لها. فلا يمكن أن يحدث تقدم ملموس في مجال إدارة المجتمع بدون قوانين ناظمة، مع ضرورة أن تكون القوانين واضحة، مرنة وقابلة للتطبيق، خاصة لتنظم الحياة الإقتصادية والاجتماعية.
- التداول السلمي السلس للسلطة وعدم تأبيد السلطات بيد شخص أو مجموعة أو حزب، مهما كانت الظروف والمبررات.

- توزيع السلطات التنفيذية وعدم تركيز الصلاحيات جميعها بيد شخص واحد (رئيس أو رئيس الوزراء) وذلك للتقليل من تضخم السلطة الشخصية أو الإعتبارية، فالسلطة المطلقة والمركزة تؤدي حسب ما هو مستنتج من تجارب سابقة إلى مفسدة مطلقة، كما تؤدي بالتالي إلى تمسك مطلق بهذا المنصب – الكرسي.
- قبول سياسة الدعم الدولي عن طريق تقديم المساعدات والخبرات لمؤسسات المجتمع المدني ولمؤسسات الحكومة، لتنمية وتثبيت ديمقراطية كوردستان وتحديث قوانينها. لتهيأة المناخ لجعل كوردستان منصة فعالة لنشر الديمقراطية ومبادئ حقوق الانسان، إضافة إلى ترسيخ ثقافة التعايش السلمي بين كل الشعوب ومكونات المنطقة.

خاتمة الختام: الحوار

الحوار كمدخل رئيسي لترسيخ الديمقراطية

إن للديمقراطية خاصية تميل بطبيعتها إلى تقبل الهدوء والتفاعل مع العقلانية، فالحوار الموضوعي البناء هو أساس وإطار لتوفير وترسيخ هذه الخاصية - البيئة، إذ أنها تؤسس للعلاقات الاجتماعية والسياسية الجديدة التي لا بد لها أن تقترن وتواكب مساعي نشر وترسيخ الديمقراطية، إن رفع سوية ثقافة الحوار هي أحد أهم الروافع لإظهار قيمة الديمقراطية، كما تساعد على نشرها وتعميقها، تقبلها وممارستها: "فالعملية الديمقراطية تتطلب القدرة على الإنصات الجيد لتفهم وجهات نظر تختلف إختلافا جذريا عن وجهات النظر التي يعتنقها المرء، ثم محاولة العثور على أرضية مشتركة، من الناحية العملية، من دون دفع من يحاوره المرء إلى تبني وجهات نظره. وهذا يعني النظر إلى الديمقراطية بإعتبارها عملية مشتركة لحل المشكلات يشترك فيها أولئك الذين ستبقى لديهم، على الدوام، شأنهم في ذلك شأن كل البشر، زوايا غير قابلة، إلى حدما، لأن تقاس بمقياس واحد ... كما أن هذه هي الكيفية التي يفترض أن يفعل بها التوافق فعله."[104]

يؤكد منظر الديمقراطية آلان تورين أيضا على هذا الترابط العضوي بين ضرورة توفير وتأصيل ثقافة الحوار وبين الديمقراطية والتوافق: "لا يقاس الطابع الديمقراطي لمجتمع ما بالشكل الذي بلغه من التوافق والمشاركة، بل بنوعية الاختلافات التي يعترف بها ويتدبر أمرها، وبكثافة الحوار وعمقه بين تجارب شخصية وثقافات يختلف بعضها عن بعضها الآخر، وتشكل كلها بالمقدار نفسه أجوبة، خصوصية تماما ومحددة، على التساؤلات العامة نفسها. وهي تساؤلات ملحة لحل معضلات الحكم ونمط الديمقراطية المناسبة.[105]

أما بالنسبة لمجتمعاتنا فالحوار ضروري ليس لبلورة وترسيخ الديمقراطية في كوردستان فحسب، بل لبلورة ثقافتها وهويتها السياسية أيضا، فضلا عن تثبيت أركان الدولة، لأن العلاقة تظل جدلية بين مستوى ديمقراطية إقليم كوردستان وهوية دولة كوردستان المستقبلية، فالحوارات حول شكل الحكم مازالت وثيقة الصلة بالهوية السياسية، البنى القانونية والدستور المستقبلي لكوردستان.

---

[104] ديفد غرينر، مشروع الديمقراطية، مرجع سابق. ص 203
[105] آلان تورين. ما الديمقراطية، مرجع سابق. ص328

لقد جاء هذا البحث في خطه المنهجي العام حوارا بين أبرز الإتجاهات والأفكار التي تعالج إشكالية الديمقراطية، وتشجيعا في الوقت نفسه على السجالات التي يفترض أن تقام، تستمر وتتعمق في سياق المساعي والجهود التي تجري لدعم وتطوير نمط الحكم الديمقراطي الناشئ في كوردستان والعراق، فضلا عن ضرورة تعلم ممارسة الديمقراطية.

فالديمقراطية أيضا مثل السباحة لا يمكن تعلمها بعيدا عن الماء، فلا بد من الخوض في المياه، لكن يجب أن نعرف أنه كان دائما الهدف من تعلم السباحة هو تجنب الغرق. كذلك تماما، الهدف من تعلم الديمقراطية هو تجنب الوقوع في الفوضى أو الانزلاق نحو درك الاستبداد.

- النهاية -

المصادر ومراجع

أ ـ الكتب

1- آلان تورين. ما الديمقراطية. ترجمة: عبود كاسوحة. دمشق – 2001
2- إيريك هوبزباوم. العولمة والديمقراطية والإرهاب. نقلها إلى العربية: أكرم حمدان ونزهت الطيب، قطر، الدوحة – 2009
3- افجوست ميشين. الديمقراطية البرجوازية في النظرية والتطبيق. ترجمة: فؤاد عبدالعليم. القاهرة – 1980
4- إيرنست غيلنر. الأمم والقومية. ترجمة: د. مجيد الراضي. دمشق – 1999
5- تزيفان تودوروف، تأملات في الحضارة والديمقراطية والغيرية، ترجمة: محمد الجرطي. قطر - 2014
6- ديفيد غريبر. مشروع الديمقراطية. التاريخ، الأزمة، الحركة. ترجمة: أسامة الغزولي. الكويت 2014
7- جورج طرابيشي. هرطقات عن الديمقراطية والعلمانية والحداثة والممانعة العربية. بيروت. لبنان– 2006
8- جاسم سلطان. الجغرافيا والحلم العربي القادم، جيوبوليتك، عندما تتحدث الجغرافيا. بيروت - 2013
9- حميد بوزسلان. قراءة في تاريخ العنف في الشرق الأوسط، ترجمة: هدى مقنص. بيروت - 2015
10- حنة ارندت. أسس التوتاليتارية. ترجمة: انطون ابو زيد، بيروت - 2016
11- عبدالله اوجلان. مانيفستو الحضارة الديمقراطية. المجلد الخامس: القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية. دفاعا عن الكرد المحصورين بين فكي الابادة الثقافية. ترجمة: زاخو شيار. مطبعة آزادي - 2013
12- غريغ بالاست، أفضل ديمقراطية يستطيع المال شراءها. (The best democracy money can buy) ترجمة: مركز التعريب والترجمة – الدار العربية للعلوم. بيروت - 2004
13- نيكوس بولنتزاس. أزمة الدكتاتوريات. (اليونان، البرتغال، اسبانيا). ترجمة: عبدالقادر ضللي. بيروت - 1981
14- روبرت. ايه. دال، الديمقراطية ونقادها. ترجمة: نمير عباس مظفر، مراجعة: د. فاروق منصور. عمان – 2005
15- كلود جوليان، انتحار الديمقراطيات. ترجمة: عيس عصفور- دمشق، 1975
16- مايكل ديفس. ما بعد الديمقراطية، ترجمة: محمد سليمان أحمد الجزار. pdf
17- مايلز كوبلاند. لعبة الأمم، ت: ابراهيم جزيني، بيروت – 1970
18- فرناند دومون، الأيديولوجيات. ترجمة: وجيه أسعد. دمشق – 1977
19- لاري دايموند. روح الديمقراطية، الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة. ترجمة: عبدالنور الخراقي. بيروت - 2014
20- د. سمير أمين. إمبراطورية الفوضى، ترجمة: د.سناء أبو شقرا، بيروت - 1991
21- فيليب مانسيل. القسطنطينية المدينة التي اشتهاها العالم (1453-1924) ، ترجمة: د. مصطفى محمد قاسم، الكويت – 2015

ب – المجلات والمواقع الالكترونية:

22- مسعود البارزاني. حوار أجرتها مجلة الموقف العربي، مع الرئيس مسعود البارزاني. العدد رقم (30) في 27 نيسان 1981، ص 7-9

23- فرنسيس فوكوياما، التحول إلى دولة القانون. مجلة المشكاة، كانون ثاني 2010، المجلد 21، الرقم 1، على الرابط: http://dchrs.org/news2.php?idC=5#.WHPo2Bt942w :

24- حسام حسن. من يقود عالمنا؟ عائلات تسيطر على أمريكا. المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، على الرابط: http://www.rcssmideast.org/Article/3837 .

25- الدكتور خالد عليوي العرداوي. مجلة الفرات، العدد السابع ، 2011

26- هنري كيسنجر. هنري كيسنجر يتحدث عن النظام العالمي الجديد وحالة الفوضى المقبلة التي ستسوده. جيفري غولدبيرغ، صحيفة الأتلانتيك الأمريكية، 14 نوفمبر 2016 – ترجمة: نون بوست على الرابط : http://www.noonpost.net

27- عصام فاهم العامري. المأزق العالمي للديمقراطية، المركز العرابي للسياسات، الدوحة ، قطر، على الرابط: www.dohainstitute.org

28- مجموعة من الباحثين ، الهند. عوامل النهوض وتحديات الصعود.. مركز نماء للدراسات والبحوث. على الرابط :http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=179:

29- هاني سليمان. لقاء عن تجربة التحول الديمقراطي في الهند. المركز العربي للبحوث والدراسات. على الرابط: http://www.acrseg.org/6873

30- داليا قانصو. جريدة السفير، 03-11-2016، على الرابط: http://assafir.com/Article/178/516335

31- العربي الصديقي. ديمقراطية الهند وتحديات النجاح. مركز الجزيرة. http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/10/2013101102743485216

32- نامو عبد الله، هل حقاً روسيا جعلت ترامب رئيساً؟ روداو، على الرابط: ttp://rudaw.net/arabic/opinion/12012017

33- يونس بلفلاح، النظام السياسي والتآكل السياسي: من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية. عرض لكتاب فرانسيس فوكوياما، على الرابط : studies.aljazeera.net/ar/bookrevision

34- سارة فوير. من الإسلام السياسي إلى الديمقراطية الإسلامية، فورين افيرز، 2016/6/8، على الرابط: www.washingtoninstitute.org

35- إسحاق ديوان. فهم الاقتصاد السياسي للربيع العربي، عرض: مروة صبحي منتصر – السياسة الدولية. على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/5384.aspx

36- عصام فاهم العامري. المأزق العالمي للديمقراطية. ملخص على الرابط: www.dohainstitute.org

ج ـ المراجع الأجنبية:

1- ATUL KOHLI. The success of Indians Democracy. Cambridge University press - 2001.
2-Michael Rubin. KURDISTAN RISING? CONSIDERATION FOR KURDS, THEIR NEIGHBORS, AND THE REGION.Washington, DC – 2016
3- President OBAMAM's Farewell Speech. Full Video and Text.https://www.nytimes.com
4-MARK LILLANOV. The End of Identity Liberalism. Sunday Review. 18, 2016. www.nytimes.com
5-LEAH SHEUNG.IS IT DEMOCRACY OR HAS THE DEMO GONE CRAZY? RELATIF, No 30. Demokratie Und Populismus. RWTH AACHEN UNIVERSITY.Garmany.
6-JAVIER C. HERNÁNDEZDEC. Taiwan's President Accuses China of Renewed Intimidation: http://www.nytimes.com/
7-JEAN DREZE. Dr.Ambedkar and the Future of Indian Democracy. http://econdse.org/wp-content/uploads/2012/09/JD-Ambedkar-and-future-of-democracy . 2005. pdf